الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2022

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL5.SDGS/2022/TP.1

الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2022

الأمم المتحدة
بيروت

© 2022 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

المحتويات

إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19، مع الدفع باتجاه التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 في المنطقة العربية 4

الرسائل الرئيسية التي يمكن استخلاصها 7

الحماية الاجتماعية 8

إعادة البناء على نحو أفضل من خلال الحماية الاجتماعية 9

ألف. زيادة الاستحقاقات وتوسيع نطاقها 9

باء. إدارة نُظُم الحماية الاجتماعية 13

جيم. ما الذي ينبغي التنبّه له 15

دال. التعاون والتكامل الإقليميان 16

التعافي الاقتصادي الأخضر 18

إعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعافي الاقتصادي الأخضر 19

ألف. حزم التحفيز الاقتصادية 19

باء. التدابير الإنمائية لعام 2020 وما بعده، متضمنة عناصر الاستدامة 21

جيم. ما الذي ينبغي التنبّه له 25

دال. التعاون والتكامل الإقليميان 26

التحول الرقمي 28

إعادة البناء على نحو أفضل من خلال التحول الرقمي 29

ألف. الوصول الرقمي 29

باء. التعلم عبر الإنترنت 31

جيم. الصحة عن بعد 33

دال. الاقتصاد الرقمي 35

هاء. الحكومة الإلكترونية 37

واو. ما الذي ينبغي التنبّه له 39

زاي. التعاون والتكامل الإقليميان 40

الحواشي 41

بيانات أهداف التنمية المستدامة 46

قائمة الأشكال

الشكل 1. تغطية الحماية الاجتماعية لفئات مختارة، 2020 (النسبة المئوية) 12

الشكل 2. الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية غير الصحية، مناطق مختارة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) 12

الشكل 3 . نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت 30

الشكل 4 . نسبة الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض 30

الشكل 5. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب الموقع والجنس (2020) 30

الشكل 6. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب البلد (2017 - 2020) 31

الشكل 7. حصة المجيبين والمجيبات في الاستطلاع الذين أبلغوا عن معرفة أو مشاهدة مضايقة عبر الإنترنت ضد امرأة (2020) 31

قائمة الأطر

الإطار 1. الحماية الاجتماعية العادلة للجنسين 15

الإطار 2. التعافي الأخضر العادل للجنسين 24

الإطار 3. التحول الرقمي العادل للجنسين 38

إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19، مع الدفع باتجاه التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 في المنطقة العربية

عن الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة

تهدف سلسلة الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة إلى توجيه النقاشات وتحفيزها خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة. ويوفر هذا الاستعراض الذي يصدر سنوياً قبيل انعقاد المنتدى:

تقييماً إحصائياً للتقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

فرصةً لمقاربة موضوع المنتدى في سياق خطة عام 2030 عموماً

وتمثل طبعة عام 2022 باكورة هذه السلسلة. ويرحَّب بالملاحظات التي يمكن إرسالها على العنوان التالي: escwa-2030agenda@un.org

بعد مرور عامين تقريباً على تفشي جائحة كوفيد-19، تمضي البلدان العربية قدماً على مسار التعافي، وإن بوتيرة متباينة.

فعلى الرغم من تقلص الحيز المالي وقيود أخرى، وضعت البلدان العربية حزم تحفيز بأحجام مختلفة واعتمدت استجابات سياساتية لحماية سُبُل العيش وتنشيط الاقتصادات.

وانبثقت في المنطقة نُهج مبتكرة جديرة بأن تتم مأسستها وتوسيعها مستقبلاً.

ومع ذلك، قبيل الجائحة، لم تكن البلدان العربية تمضي على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ما جعلها غير مستعدة لمواجهة الأزمة. استكشف البيانات المتعلقة بالتقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

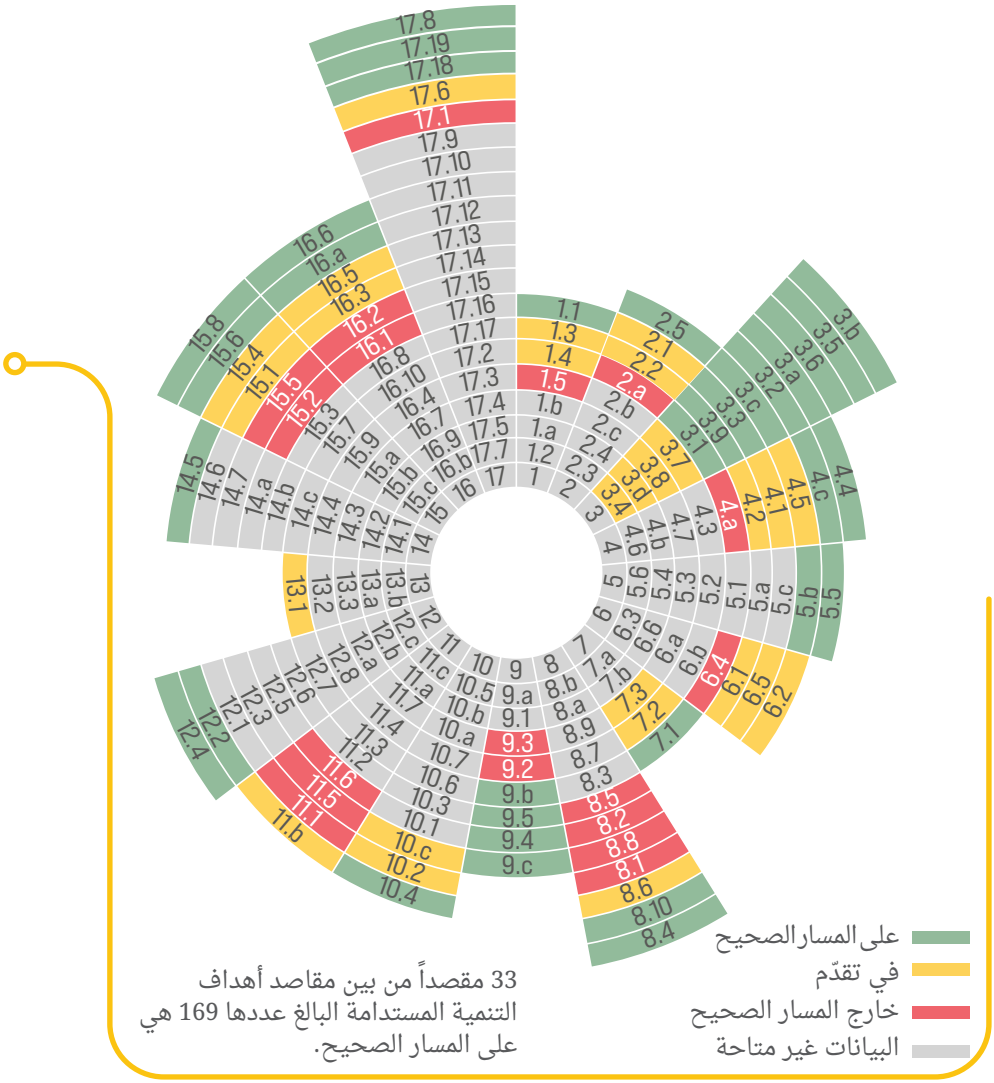

33 مقصداً من بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 هي على المسار الصحيح.

كيف يمكن البناء على نحو أفضل؟ ولمن؟

في واقع الأمر، تُعنى إعادة البناء على نحو أفضل بعد أزمة كوفيد-19 بتغيير الهياكل القائمة وتحويل الظروف التي تسببت بالأزمة وضخمت آثارها. وتتعلق أيضاً بضمان المواءمة الأوثق مع أهداف التنمية المستدامة وروح خطة عام 2030 وتتبُّع التوجهات الكاسحة وتسخير التعاون والتكامل الإقليميين.

ويركز هذا الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة على ثلاث أولويات إقليمية.

1

فالفصل المتعلق بالحماية الاجتماعية يظهر أن البناء بشكل أفضل يعني شمول الجميع، ولا سيما أولئك الأكثر تخلّفاً عن الركب، ذلك أن توسيع شبكات الأمان الاجتماعي استجابةً للأزمة يتيح فرصةً لبناء نُظُم حماية اجتماعية أقوى تستجيب للصدمات وتوفر تغطية مدى الحياة ومنعة إزاء الأزمات في المستقبل. اقرأ المزيد.

2

ويظهر **الفصل الخاص بالتعافي الاقتصادي الأخضر** أن البناء بشكل أفضل يعني إيلاء المزيد من الاهتمام للبيئة، حيث تمثل الاستثمارات الرامية إلى انتشال الاقتصادات العربية من الركود فرصاً للنمو منخفض الكربون والتنويع واستحداث فرص عمل لائقة وتعزيز المنعة. اقرأ المزيد.

3

ويظهر **الفصل عن التحول الرقمي** أن البناء بشكل أفضل يعني تحويل الطريقة التي تتم بها الأمور، ذلك أن رقمنة الأعمال والخدمات الحكومية والتعليم والصحة الذي تمّ بسرعة استجابةً للأزمة يوفّر إمكانات كبيرة من حيث الشمول والتنويع الاقتصادي والمنعة. اقرأ المزيد.

الرسائل الرئيسية التي يمكن استخلاصها

الحماية الاجتماعية

ما الذي فعلته البلدان العربية:

دفعت الأزمة الحكومات إلى البحث عن سُبُل للوصول إلى كثرٍ من الذين كانت شبكات الأمان الاجتماعي تُقصيهم وكشفت عن ضرورة وجدوى توفير تغطية اجتماعية شاملة لدورة الحياة تستجيب للصدمات ولا تهمل أحداً.

ما الذي يمكن للبلدان العربية فعله:

يمكن للحكومات العربية تعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية عبر ترشيد البرامج من خلال توسيع نطاق جهود التنسيق والاستثمار في تحسينات إدارية، منها إنشاء سجلات متكاملة للمستفيدين، والتركيز على الاستدامة المالية لشبكات الأمان.

التعاون الإقليمي:

قد يساعد العمل الإقليمي البلدان العربية على تخطي التحديات الطويلة الأجل المتعلقة بتغطية المهاجرين وتمويل نُظُم الحماية الاجتماعية وإصلاحها.

التعافي الاقتصادي الأخضر

ما الذي فعلته البلدان العربية:

لا تتوفر معلومات تذكر عن التداعيات البيئية لحزم التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها الحكومات العربية لتنشيط الاقتصاد. وترجح الأدلة غير الموثقة أن تكون سلبية أو متباينة (محايدة في أحسن الأحوال).

ما الذي يمكن للبلدان العربية فعله:

ينبغي للتخطيط الاقتصادي أن يحافظ على الزخم كما كان قبل الجائحة، مع السعي إلى زيادة حصة المشاريع الخضراء والشروع في إدخال التغييرات البنيوية الضرورية لدعم التعافي الأخضر.

التعاون الإقليمي:

قد يساعد التعاون الإقليمي البلدان العربية للتصدي للمشاكل البيئية العابرة للحدود من خلال وضع أو تقوية الأطر المعيارية الوطنية وتحديد وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشأن الأولويات البيئية المشتركة لبناء المنعة الإقليمية.

التحول الرقمي

ما الذي فعلته البلدان العربية:

شهدت المنطقة نمواً إيجابياً في قبول واعتماد الطرق الرقمية لممارسة الأعمال والتعلم وطلب المساعدة الطبية والحصول على خدمات حكومية متعددة، الأمر الذي يعزز آفاق تحسين منعة المجتمعات العربية.

ما الذي يمكن للبلدان العربية فعله:

للاستفادة من فوائد التحول الرقمي كاملة والحؤول دون تعميق الهوة القائمة أو التسبب بنشوء فجوات جديدة، ينبغي للبلدان العربية معالجة أوجه عدم المساواة القائمة أصلاً، بما فيها بين الجنسين.

التعاون الإقليمي:

يمكن للبلدان العربية أن تنشئ تحالفاً إقليمياً لتعزيز التعاون على تطوير المنافع العامة الرقمية.

الحماية الاجتماعية

أضاءت الجائحة على مكامن الضعف التي كانت تشوب نُظُم الحماية الاجتماعية أصلاً في المنطقة العربية، لكنها حفّزت على تعبئة جديدة للموارد لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي استجابةً للأزمة. والفرصة سانحة اليوم أمام البلدان العربية لاستخلاص عِبَرٍ من هذه التجربة، تفضي إلى بناء نُظُم حماية اجتماعية أقوى تستجيب للصدمات وتوفر تغطية مدى الحياة ومنعة إزاء الأزمات في المستقبل.

الأهداف ذات الصلة المباشرة:

1 إعادة البناء على نحو أفضل من خلال الحماية الاجتماعية

سارعت البلدان العربية إلى الاستجابة للتداعيات الاقتصادية التي تركتها الأزمة على الأفراد والأسر المعيشية فاعتمدت تدابير، منها التحويلات النقدية وإعانات دعم الأجور والإعفاءات من سداد فواتير المرافق العامة وضبط أسعار السلع الأساسية. ومع أن العديد من هذه التدخلات كان محدود النطاق والمدة ولن يصبح من ركائز نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة، إلا أن الاستجابات الحكومية للأزمة أقرت بالحاجة إلى مساعدة أولئك الذين لم تشملهم البرامج القائمة. ويمكن لتوسيع نُظُم الدعم وتعزيز استجابتها للصدمات، بالإضافة إلى آليات التنفيذ المبتكرة والجهود الرامية إلى تحسين السجلات الاجتماعية والتعجيل بمشاريع الإصلاح الطويلة الأجل، أن تُدخل تحسينات دائمة على نُظُم الحماية الاجتماعية وتدفع باتجاه إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام 2030.

ألف. زيادة الاستحقاقات وتوسيع نطاقها

1. ما الذي أُنجز

كثيراً ما استخدمت البلدان العربية البنية التحتية القائمة في مجال الحماية الاجتماعية لتوسيع نطاق البرامج استجابةً للأزمة، سواء من خلال زيادة الاستحقاقات المقدمة إلى المستفيدين أو زيادة عدد المستفيدين، وهي استراتيجيات تعرف على التوالي بالتوسّع العمودي والأفقي. وبينما كان العديد من التدابير مؤقتاً، سرّع بعض البلدان عمليات الإصلاح أو أدخل تغييرات دائمة على البرامج القائمة أو ضم عناصر جديدة إلى نُظُم الحماية الاجتماعية خاصّته.

> تُعرَّف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من السياسات والبرامج العامة التي تهدف إلى ضمان مستوى معيشي كافٍ والحصول على الرعاية الصحية طوال دورة الحياة. ويمكن تقديم استحقاقات الحماية الاجتماعية نقداً أو عينياً من خلال نُظُم غير قائمة على الاشتراكات شاملة أو مستهدفة، وأخرى قائمة على الاشتراكات، مثل المعاشات التقاعدية، وتدابير تكميلية تعمل على بناء رأس المال البشري وإنشاء أصول منتجة وتيسير الحصول على العمل.

واعتمدت بلدان المنطقة تدابير توسّع مؤقتة استهدفت النساء والأسر التي لديها أطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال الذين أفقدتهم الأزمة وظائفهم وغيرهم من الفئات الضعيفة، كما يلي:

- أتاحت بلدانٌ متعددة، منها الأردن والسودان والعراق ودولة فلسطين ومصر للعمال في القطاع غير النظامي، إمكانية الاستفادة، وإن مؤقتاً، من الاستحقاقات النقدية والعينية. واستهدفت تدابير التوسّع الأفقي في بعض الحالات العمال من قطاعات معينة، كما كان الحال عليه في البحرين وتونس وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وموريتانيا[1].
- استفاد العمال الذين خضعوا لأوامر العزل الذاتي والحجر الصحي من حماية مؤقتة لدخلهم في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية[2].
- عززت المدفوعات التكميلية المقدمة لمرة واحدة استحقاقات التحويلات النقدية في الأردن والعراق، بينما زادت تونس والجزائر

والمملكة العربية السعودية المدفوعات السنوية للأسر المحرومة خلال شهر رمضان[3].

- تمكنت الصومال بمساعدة دولية من توسيع نطاق برنامج "باكسنانو" الوطني لشبكة الأمان ليصل إلى أكثر من 200,000 أسرة معيشية[4].
- أُطلقت برامج مؤقتة استهدفت فئات سكانية هشة محددة في جميع أنحاء المنطقة، منها تونس والعراق ولبنان والمغرب[5].
- بوشر العمل بضمانات الرعاية الصحية المؤقتة في العديد من بلدان المنطقة. ففي تونس والمغرب، تم الإبقاء على التغطية التأمينية لأولئك الذين كانوا ليفقدوا أهلية الاستفادة منها بعد خسارة وظائفهم. وفي الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية، تم توسيع نطاق التغطية الصحية في ما يخص كوفيد-19 ليشمل جميع المقيمين، بمن فيهم العمال الوافدون[6].

وكذلك، حفّزت الأزمة على إجراء إصلاحات دائمة واستشرافية لنُظُم الحماية الاجتماعية ودفعت صانعي السياسات إلى التعجيل بإطلاق برامج جديدة. ومن الأمثلة على ذلك:

- شهد برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية في مصر توسّعاً كبيراً، حيث تم توسيع التغطية لتشمل 411,000 أسرة إضافية، في خطوة كان معظم المستفيدين المباشرين منها من النساء[7]. واستُكمل هذا التوسّع ببرامج تجريبية في إطار برنامج "فرصة" الجديد بغية ربط المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" بالفرص الاقتصادية وتسهيل تخرجهم المستدام منه[8].
- في دولة فلسطين، نُقِل 10,000 مستفيد جديد من قائمة الانتظار إلى البرنامج الوطني للتحويلات النقدية[9].
- بادر بعض البلدان إلى زيادة استحقاقات المعاشات التقاعدية زيادة دائمة. ففي تونس، وبعد صرف دفعة من استحقاقات التقاعد لمرة واحدة، أُعيد النظر ببرنامج معاشات التقاعد وحُدّد الحد الأدنى للدخل عند 180 ديناراً تونسياً شهرياً بصورة دائمة[10]. وفي مصر، زيدت المعاشات التقاعدية بنسبة 14 في المائة[11].
- كذلك، أدخلت البلدان تغييرات على سياسة الأجور والضرائب المعمول بها، كان منها زيادة الحد الأدنى للأجور في الجزائر واستحداث شرائح ضريبية في الجزائر ومصر[12].
- في العراق، أقر مجلس الوزراء مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي الذي يهدف إلى توفير المزايا نفسها للعاملين في القطاع الخاص أسوةً بنظرائهم في القطاع العام[13].
- في سلطنة عُمان، دشنت الحكومة نظام تأمين ضد البطالة. وبموجب هذا البرنامج القائم على الاشتراكات، سيحصل العمانيون العاملون في القطاعين العام والخاص على دعم لمدة تصل إلى ستة أشهر بنسبة توازي 60 في المائة من مرتبهم المؤمن عليه، أو قيمة الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه في قانون الضمان الاجتماعي. وبسبب الجائحة، أُعفي العمال من شرط الاستحقاق الذي كان يوجب عليهم الاشتراك في النظام مدة 12 شهراً متتالية، مما سمح للعمال المتضررين بالاستفادة فوراً من نظام التأمين الجديد[14].
- في المغرب، كشفت الحكومة النقاب عن خطة شاملة لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية في البلاد ارتكزت على إصلاح التغطية الصحية وتوسيعها، الأمر الذي سيؤدي إلى نقل المستفيدين من برنامج المساعدة الطبية المستهدف (راميد) إلى نظام التأمين الصحي الإلزامي الموسّع حديثاً. ومن المقرر أن تشهد الخطة مزيداً من التوسّع في السنوات القادمة لتشمل العمال، غير النظاميين والنظاميين منهم، المستبعدين حالياً. وبموجب الخطة، سيغطي نظام التأمين الصحي الإلزامي في المغرب ما يقرب من 22 مليون مستفيد جديد[15].

أصبح ما لا يقل عن 24 تدبيراً من تدابير الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها البلدان العربية خلال الجائحة دائماً

19 بلداً في المنطقة

استخدم برامج التحويلات النقدية استجابةً للجائحة

المصدر: IPCIG, "Social protection responses to COVID-19 in the Global South: Online Dashboard" 2021 (accessed on 15 September 2021).

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

بينما تواصل البلدان تنفيذ الإصلاحات للاستعاضة عن الدعم الشامل للغذاء والطاقة ببرامج مستهدفة تخدم الأسر المعيشية الأشد فقراً، يجب إيلاء الاهتمام لـ "الوسط المفقود"، أي أولئك الذين لا يعتبرون فقراء بالدرجة الكافية للاستفادة من برامج المساعدة القائمة على الاستهداف والذين غالباً ما يقصيهم نظام التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات أو الذين يُستبعد أن يتسجلوا للاستفادة منه في الحالات التي يكون فيها التسجيل الاختياري ممكناً[16].

وأكثر المستبعدين من نُظُم الحماية الاجتماعية هم العمال غير النظاميين والزراعيين وأصحاب المهن الحرة (مثل المحامين والأطباء والمتعاقدين المستقلين) والعاطلون عن العمل والشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. علاوةً على ذلك، كثيراً ما يستثنى العمال المهاجرون واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والأشد فقراً والأشخاص المنخرطون في عمل غير مدفوع الأجر (وهم نساء بشكل غير متناسب) من نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة[17].

وتنشأ الفجوات في التغطية إلى حد كبير عن نُظُم التأمين الإقصائية القائمة على الاشتراكات وبرامج المساعدة الاجتماعية المجزأة وغير الكافية ونقص الاستثمار في الحماية الاجتماعية.

ولتنفيذ تعافٍ لا يهمل أحداً، ينبغي للبلدان العربية أن تجد سُبلاً لسد هذه الثغرات وإعمال الحق في الحماية الاجتماعية للجميع. وتشتمل مسارات العمل على ما يلي:

- إعمال حقوق الإنسان العالمية والشمول بوصفهما مبادئ توجيهية تسترشد بها عملية الإصلاح.
- إرساء وإنفاذ حدود دنيا شاملة للحماية الاجتماعية تخفف من حدة الفقر ومكامن الضعف والإقصاء عن طريق توفير الرعاية الصحية الأساسية وتأمين الدخل الأساسي للجميع.
- اعتماد نهج شامل لدورة الحياة إزاء الحماية الاجتماعية يتضمن برامج تستهدف الأفراد في جميع مراحل حياتهم وتستجيب للاحتياجات الفردية في المراحل الحاسمة من الولادة وحتى الشيخوخة.
- ابتكار سُبل لإلحاق العمال غير النظاميين وغيرهم من الأشخاص المستبعدين بنُظُم الحماية الاجتماعية القائمة وغير القائمة على الاشتراكات[18].

- إيلاء الأولوية للتمويل المستدام لنُظُم الحماية الاجتماعية.

وكما يوضح الشكل 1، تبدو المنطقة العربية متأخرة جداً عن المتوسط العالمي لتغطية العديد من الفئات الضعيفة.

وبالمثل، لا يزال الاستثمار في الحماية الاجتماعية منخفضاً مقارنة بمناطق أخرى، كما يتضح من الشكل 2.

الشكل 1. تغطية الحماية الاجتماعية لفئات مختارة، 2020 (النسبة المئوية)

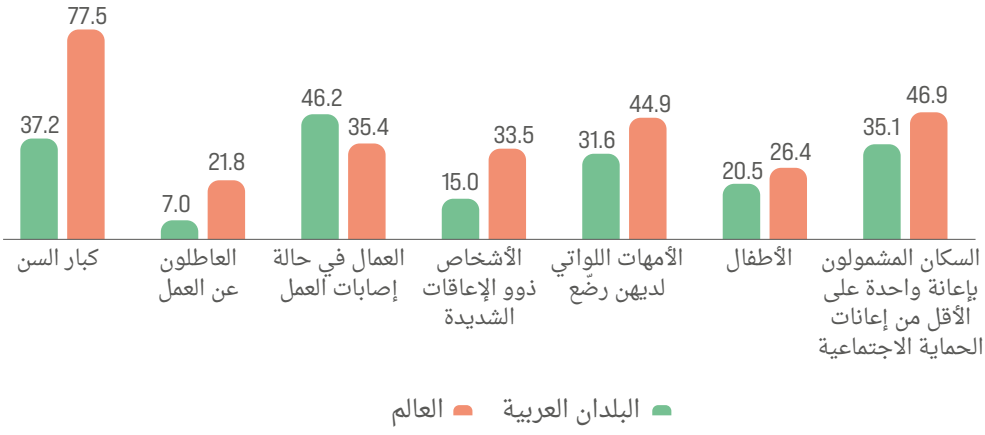

المصدر: International Labour Organization (ILO), "SDG indicator 1.3.1 – Proportion of population covered by social protection floors/systems", ILOSTAT database. Available at https://ilostat.ilo.org/topics/social-protection/ (accessed on 19 January 2021).

الشكل 2. الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية غير الصحية، مناطق مختارة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

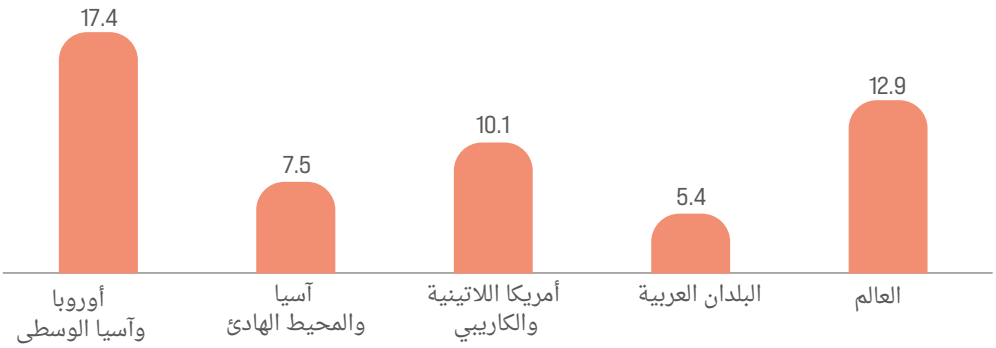

المصدر: منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2020-2022: الحماية الاجتماعية عند مفترق طرق – سعياً إلى تحقيق مستقبل أفضل (مكتب العمل الدولي، 2021). احتُسبت التقديرات للبلدان العربية استناداً إلى البيانات المتضمنة في التقرير، بما في ذلك لجميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي تتوافر عنها بيانات الإنفاق. واستُخدمت في العملية الحسابية أحدث بيانات إجمالي الناتج المحلي (كما صدرت عن البنك الدولي)، مع اعتماد عام 2018 تاريخاً فاصلاً.

باء. إدارة نُظُم الحماية الاجتماعية

1. ما الذي أُنجز

استخدمت البلدان العربية التكنولوجيا وأظهرت مرونة في استجابات الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها لمواجهة الأزمة. ويمكن لإجراءات التكيُّف هذه أن تؤثر تأثيراً دائماً في إدارة نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة وأن تغير كيفية حصول الناس على الاستحقاقات.

وفي معظم أنحاء المنطقة، أصبحت المنصات القائمة على التكنولوجيا وتطبيقات الإنترنت جزءاً هاماً من واجهة المستخدم لبرامج الحماية الاجتماعية:

- ربطت المنصات الإلكترونية المستفيدين المحتملين ببرامج المساعدة في بلدان، منها الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر والمغرب[19].
- في الكويت، تم استخدام خطوط الاتصال والرسائل النصية وتطبيق "واتساب" لتسجيل الأفراد وإطلاعهم على المدفوعات[20]. وفي مصر، تم استخدام منصات التواصل الاجتماعي بما في ذلك تطبيق "واتساب" لنشر معلومات عن الاستحقاقات ومعايير الأهلية. أما في دولة فلسطين، فتم الاتصال بالعمال غير النظاميين المؤهلين للحصول على المساعدة من خلال رسائل نصية[21].
- استُخدمت تطبيقات الهواتف المحمولة للسماح للمستخدمين بتقديم طلبات الحصول على الاستحقاقات، كما في المملكة العربية السعودية[22].

وفي بعض الحالات، دفعت جائحة كوفيد-19 واضعي السياسات إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحسين القدرة الإدارية لنُظُم الحماية الاجتماعية:

- تضمنت برامج البنك الدولي في جزر القمر[23] ولبنان[24] تدابير لوضع سجلات اجتماعية وطنية بهدف جمع المعلومات عن المستفيدين المحتملين من البرامج.
- في دولة فلسطين، يجري استخدام نظام إدارة المعلومات الذي يستند إليه برنامج التحويلات النقدية الوطني لتحديد المستفيدين ذوي الأولوية، وبُذِلت جهود لتعزيز النظام من خلال إطلاق استبيان وحملة تسجيل، فضلاً عن التماس معلومات عن مكامن الضعف من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الإغاثة[25].
- في بلدان أخرى، بُذلت جهود لربط المعلومات الواردة من مصادر متباينة مثل السجلات المدنية وسجلات مكاتب الضرائب لتحسين الوصول إلى المستفيدين. ففي مصر مثلاً، يسّرت مبادرة "G to G" التدقيق في قواعد بيانات المستفيدين لدعم التنسيق بين الهيئات الحكومية[26]. وفي الأردن، واصل السجل الوطني الموحد ربط البيانات من قائمة متنامية من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك صندوق المعونة الوطنية[27].
- خلال الأزمة، تواصلت الجهود لإصلاح السجلات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، اعتمد المغرب السجل الاجتماعي الموحد الذي سيجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية لتحديد أهلية الاستفادة من مجموعة من برامج المساعدة الاجتماعية[28].

وكذلك، تم تكييف آليات التنفيذ مع مقتضيات الأزمة.

- في كثير من الحالات، أودعت الاستحقاقات إلكترونياً في الحسابات المصرفية الخاصة بالمستفيدين. ففي السودان، أُنشئت حسابات للمستفيدين تُحوَّل إليها الاستحقاقات التي يمكنهم تحصيلها من أجهزة الصراف الآلي[29].
- في الجمهورية العربية السورية، تمكن المستفيدون من الحصول على مخصصات دعم المواد الغذائية عن طريق البطاقات الإلكترونية التي توزَّع المعونة عبرها[30].
- في بلدان عديدة، تم توزيع الاستحقاقات من خلال محافظ رقمية يمكن الوصول إليها

عبر الهواتف المحمولة. فقد أطلقت تونس محفظة رقمية جديدة تسمح للمستفيدين باستلام الأموال المستحقة لهم على هواتفهم المحمولة وهي تعتزم الاعتماد بصورة متزايدة على هذه الأداة لصرف الاستحقاقات في المستقبل[31].

- في بعض البلدان، مثل الجزائر والمغرب، يمكن للمستفيدين من برامج مختارة تعيين وكلاء لتحصيل الاستحقاقات نيابة عنهم[32].
- رفع العديد من البلدان عدد نقاط استلام المدفوعات غير المحولة رقمياً.
- في بعض الحالات، عُدّلت برامج التغذية المدرسية لمواصلة خدمة الأسر من خلال تسليم الوجبات من الباب إلى الباب (كما هو الحال عليه في ليبيا) أو عن طريق السماح باستلام الحصص الغذائية لتناولها في المنزل (كما في اليمن).
- استفادت البلدان أيضاً من المؤسسات الخيرية ومجموعات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول لتنفيذ تدخلات الحماية الاجتماعية. ففي موريتانيا، زُوّدت نقابات العمال بالمواد الغذائية ومواد التعقيم لتوزيعها على أسر المنتسبين إليها[33]. وساعدت الجمعيات الخيرية في توزيع الاستحقاقات وتحديد المستفيدين في بلدان، مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ومصر[34].

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

- توسيع الجهود الرامية إلى إصلاح برامج الدعم الشامل لصالح تدابير المساعدة الاجتماعية الأكثر تقدمية.
- اعتماد نهج النُظُم المتكاملة: مراجعة البرامج المكونة لنُظُم الحماية الاجتماعية لضمان الاتساق الداخلي وتعزيز كفاءتها قدر الإمكان.
- إيلاء الاعتبار الكامل للروابط القائمة بين الحماية الاجتماعية وغيرها من المجالات السياساتية، بما في ذلك سياسات سوق العمل والتعليم والسياسات الاقتصادية والمالية. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط نُظُم الحماية الاجتماعية بسياسات سوق العمل النشطة لمساعدة المستفيدين في إيجاد عمل وتيسير عملية "التخريج التدريجي" بما يمكّنهم من الحصول على سُبل عيش لائقة ومستدامة[35].
- إرساء آليات تنسيق مؤسسية، مثل اللجان المشتركة بين الوزارات والأفرقة العاملة التقنية لإجراء استعراضات غايتها الترشيد. وقد سبق لبعض بلدان المنطقة، بما فيها المغرب وموريتانيا، أن استخدم هذا النهج[36].
- زيادة القدرات الرقمية وقدرات معالجة البيانات وتطوير سجلات متكاملة للمستفيدين مع معلومات جيدة ومحدثة يمكن استخدامها في برامج متعددة. ويمكن تعزيز هذه السجلات من خلال نُظُم تعتمد على قواعد بيانات إدارية أخرى ويمكن أن تدفع بالجهود المبذولة للوصول إلى المجموعات المستبعدة وتقليل أخطاء الاستهداف. ومن خلال تيسير تحديد المستفيدين المحتملين، يمكن لقواعد البيانات هذه أن تسمح للحكومات بالإسراع في توسيع المساعدة المقدمة خلال فترة التراجع الاقتصادي[37].
- ضمان إدماج الحوار الاجتماعي في عمليات الإصلاح، على أن يشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما الفئات المهمشة والعمال غير النظاميين ومنظمات المجتمع المدني[38].
- إيلاء الأولوية للاستدامة المالية لنُظُم الحماية الاجتماعية وتحديد مصادر التمويل في التشريع. ويمكن أن تستفيد الاستدامة المالية لنُظُم الحماية الاجتماعية من تحسين التكامل مع خطط الإيرادات الوطنية ومع سياسات الضرائب والميزنة وتمويل الزكاة والتنويع الاقتصادي.

الإطار 1. الحماية الاجتماعية العادلة للجنسين

تتعرض المرأة خصوصاً لخطر الاستبعاد من نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، على الرغم من أنها تتحمل، وعلى نحو غير متناسب، تبعات الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل جائحة كوفيد-19. وقد لوحظت الاتجاهات التالية في المنطقة العربية:

- غالباً ما تستثنى المرأة من برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات. ومعدل مشاركتها في القوى العاملة في المنطقة العربية هو الأدنى في العالم بنسبة تصل إلى 20.5 في المائة. وكما هو الحال عليه في مناطق أخرى، فإن المرأة في البلدان العربية أكثر عرضة من الرجل لأداء أعمال غير مدفوعة الأجر، منها رعاية الأطفال والطهو والأعمال المنزلية والانخراط في عمالة هشة والعمل في القطاع غير النظامي.
- لوحظت في بلدان متعددة ثغرات كبيرة في التغطية في نُظُم حماية اجتماعية مختارة – ففي ما تشير إليه منظمة العمل الدولية بمنطقة البلدان العربية، يكون الحصول على تغطية نُظُم الضمان الاجتماعي الشاملة أعلى بنسبة أربعة أضعاف للرجال الذين يُرجح في بعض البلدان أيضاً أن يتلقوا معاشات تقاعدية أكثر بخمسة أضعاف من النساء.
- توفر المنطقة العربية تغطية متدنية الاستحقاقات نسبياً للأمهات اللواتي لديهن أطفال حديثو الولادة، إذ تبلغ التغطية في البلدان العربية ما نسبته 31.6 في المائة، وهي أقل من المتوسط الواقع عند 33.3 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ومن المتوسط العالمي البالغ 44.9 في المائة.

جيم. ما الذي ينبغي التنبّه له

- مع تقدم **السكان في السن** وارتفاع الإصابات بالأمراض المزمنة في جميع أنحاء المنطقة العربية، سيزيد الضغط على النُظُم الصحية ونُظُم الحماية الاجتماعية. ومن المتوقع أيضاً أن تعطل التحولات الديمغرافية الطويلة الأجل نسبة الإعالة في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من تبعات هامة على الوعاء الضريبي وقدرة البلدان على تمويل نُظُم الحماية الاجتماعية. ولكن على المدى القصير، يجب أن تستفيد بلدان المنطقة من العوائد الديمغرافية.
- مع صعود **اقتصاد العربة** المعتمد على العقود قصيرة الأجل والعمل المستقل، قد يستثنى العديد من العمال من الحماية التي توفرها لوائح العمل السارية ونُظُم الحماية الاجتماعية. لذلك، تشكل لوائح سوق العمل وسياسات الحماية الاجتماعية أدوات محتملة يمكن الركون إليها للحد من الهشاشة التي غالباً ما تصيب هؤلاء العمال.
- يمكن للانتشار المتزايد **للتكنولوجيا الرقمية**، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، أن يتيح فرصاً لزيادة الإنتاجية لكنه يرتب مخاطر على العاملين في وظائف معرضة للأتمتة وقد يوجب على الحكومات ابتكار سُبل لإعادة تدريب العمال المتضررين والحفاظ على أمان دخلهم.
- تثير **الرقمنة** المتزايدة **لنُظُم الحماية الاجتماعية** مسائل أخلاقية وقانونية بشأن حماية البيانات والمساواة الرقمية والمساءلة وحقوق الإنسان. لذلك، ينبغي لنُظُم الحماية الاجتماعية أن تبقى متمحورة حول الإنسان، ويجب بذل جهود خاصة لضمان ألا تترك الرقمنة وراءها أولئك الأميين رقمياً أو الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الإنترنت.
- يهدد **عدم الاستقرار السياسي والنزاع** بزيادة عدد اللاجئين والنازحين داخلياً

وتعطيل نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد عدد المستضعفين ويعيق قدرة نُظُم الحماية على أداء وظيفتها. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للحماية الاجتماعية القوية أن تشكل أداة لتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة في المؤسسات[39].

- يواجه كثيرون خطر الإقصاء من نُظُم الحماية الاجتماعية الحالية مع زيادة القدرة على **التنقل الدولي والهجرة**، وهو ما يستلزم إبرام اتفاقات بشأن قابلية تحويل الاستحقاقات وغيرها من الوسائل لإتاحة الاستحقاقات للمهاجرين.
- قد يحد التراجع في توليد الإيرادات **والزيادة في أعباء الدين** من الحيز المالي المتاح لتمويل نُظُم الحماية الاجتماعية الشاملة.

دال. التعاون والتكامل الإقليميان

الهجرة: استضافت المنطقة العربية حتى عام 2019 أكثر من 40 مليون مهاجر ولاجئ، ما يمثل حوالي 15 في المائة من المجموع العالمي[40]. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنسانية كثيراً ما تكون متاحة للاجئين، فإن طول مدة بقائهم في البلدان المضيفة ينشئ احتياجات أخرى للحماية الاجتماعية، مثل التأمين الصحي وتأمين دخل الشيخوخة[41]. كذلك، غالباً ما يعجز العمال المهاجرون غير اللاجئين في المنطقة عن الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية، وقد استبعدتهم معظم تدابير الإغاثة الطارئة التي اتُخذت خلال الجائحة. لذلك، يجب وضع استراتيجيات إقليمية ودولية لضمان استمرار الحماية عبر الحدود الوطنية. وفي هذا السياق، يمكن للأطر الدولية مثل اتفاق الأمم المتحدة العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أن توفر التوجيه المفيد لإنشاء نُظُم حماية اجتماعية غير تمييزية وتحقيق إمكانية نقل الاستحقاقات عبر الحدود[42].

التمويل: يقصُر العديد من بلدان المنطقة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان المنكوبة بالأزمات، عن تأمين الموارد اللازمة لإرساء حدود دنيا فعالة للحماية الاجتماعية. وعليه، يمكن للبلدان العربية العمل معاً لجعل الحماية الاجتماعية مجال تركيز للتعبئة المالية الدولية، وذلك على الأرجح من خلال إنشاء صندوق إقليمي للحماية الاجتماعية لضمان مستوى معيشة أساسي لكل فرد في المنطقة[43].

بناء القدرات والتعاون التقني: يمكن للشراكات الإنمائية الدولية أن تعظّم أثرها إلى أقصى حد من خلال الاستجابة للاحتياجات الطويلة الأجل للبلدان المستفيدة والعمل، حيثما أمكن، على تعزيز قدرات الحكومات على توفير الحماية الاجتماعية لسكانها من خلال وضع سجلات اجتماعية على سبيل المثال. ويمكن لمبادرات التعاون التقني، بما في ذلك فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية الذي تديره الإسكوا، أن توفر منابر قيّمة لتبادل المعلومات. كذلك، قد تشكل المحافل الإقليمية مثل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب منصات لتبادل أفضل الممارسات الإقليمية المتعلقة بتغطية نُظُم الحماية الاجتماعية واستجابتها للصدمات وتمويلها وحوكمتها.

كان **11.5% من سكان المنطقة** يعيشون دون خط الفقر الدولي في عام 2019، ما يمثل زيادة ملحوظة منذ عام 2015، حين كانت النسبة 8%

وفي أقل البلدان نمواً، تبلغ هذه النسبة 35.1%

في عام 2020 وصلت **نسبة السكان اللاجئين في المنطقة إلى 2%**

مقارنة بنسبة 0.3% في جميع أنحاء العالم

انخرط **25.8% من العمال** في المنطقة في عمالة هشة

(24.6% للرجال

31.2% للنساء)

المصدر: الإسكوا، "بيانات أهداف التنمية المستدامة"، بوابة بيانات الإسكوا التابعة للأمم المتحدة للمنطقة العربية. متاحة على الرابط التالي: https://data.unescwa.org/ (تم الاطلاع عليها في 8 أيلول/سبتمبر 2021).

نلتزم بمساعدة العمال المهاجرين في جميع مستويات المهارات للحصول على الحماية الاجتماعية في بلدان المقصد والاستفادة من إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة السارية في بلدانهم الأصلية أو عندما يقررون العمل في بلد آخر.

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/RES/73/195).

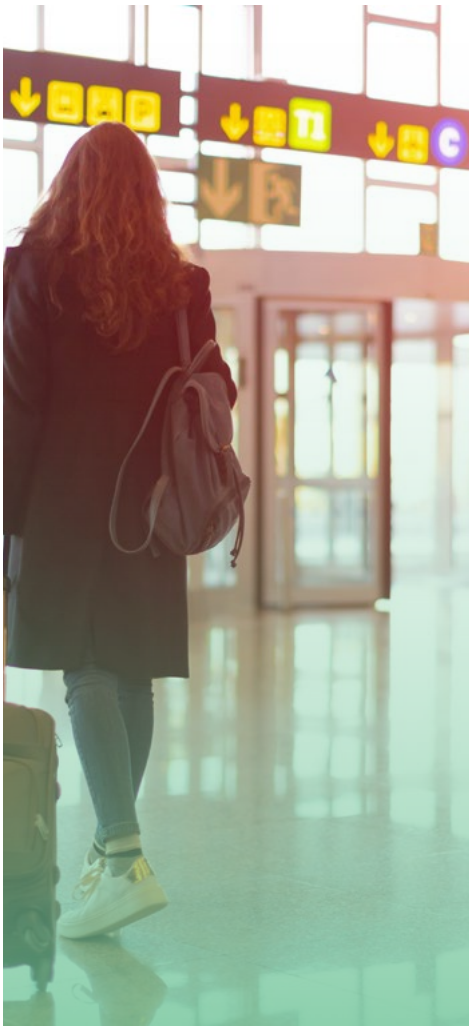

التعافي الاقتصادي الأخضر

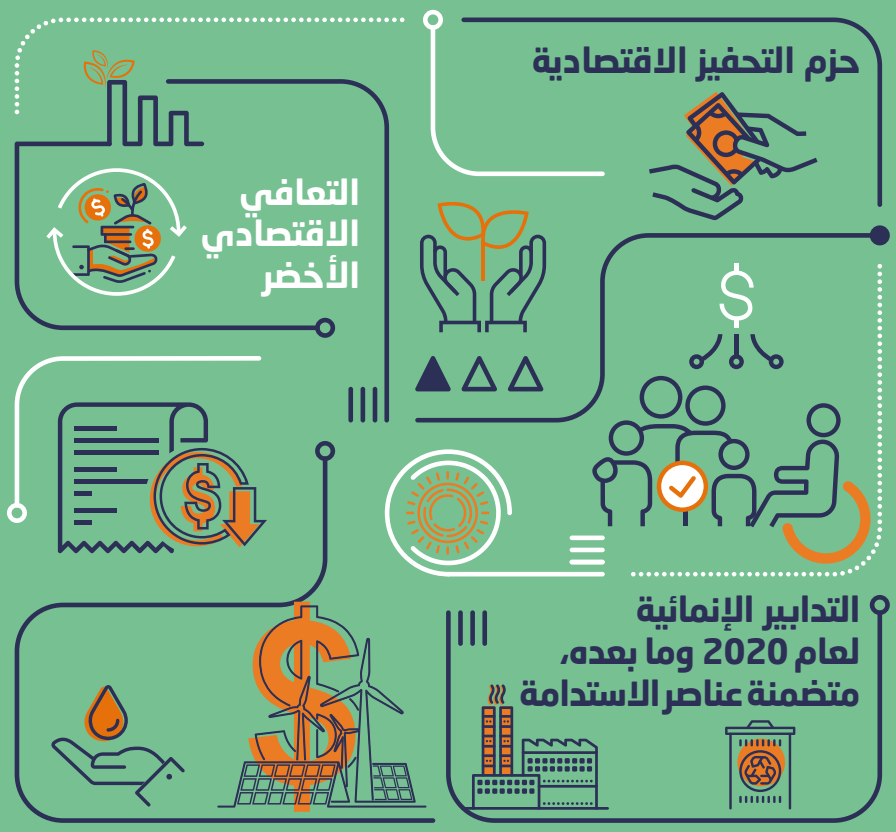

تسببت جائحة كوفيد-19 بتراجع اقتصادي تفاوت تأثيره في جميع أنحاء المنطقة العربية. وأتاحت الفرصة أيضاً لتحقيق تعافٍ أخضر قد يساعد في انتشال الاقتصادات العربية من الركود مع خفض إنتاج الكربون واستحداث فرص عمل لائقة وتعزيز الإنصاف وبناء منعة المجتمع المحلي والبنية التحتية.

ولم يتضح بالكامل بعد مدى نجاح البلدان العربية في رسم مسار للتعافي الأخضر من خلال تدابير التحفيز التي اتخذتها. فهل ستغتنم البلدان العربية هذه الفرصة؟ وما الذي ينبغي مراعاته على المديين المتوسط والطويل؟

الأهداف ذات الصلة المباشرة:

2 إعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعافي الاقتصادي الأخضر

درءاً لتأثير أزمة كوفيد-19 وتنشيطاً للاقتصاد، اعتمدت الحكومات العربية حزم تحفيز اقتصادية بأحجام متفاوتة شكلت ما نسبته 4 في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي[44]. ولئن جاءت الجائحة بطبيعتها الفورية والملحة لتحوّل الانتباه مؤقتاً بعيداً عن الأولويات البيئية، وعلى الرغم من القيود المالية، أخذت خطط التنمية المتوسطة الأجل التي وضعتها المنطقة للعام 2020 وما بعده جوانب الاستدامة في الاعتبار. ومن هنا، تنطوي إعادة بناء مستقبل أفضل بعد كوفيد-19 على دعم تعافٍ أخضر من خلال مجموعة من التغييرات المنهجية التي ستساعد على تجنب الصدمات الصحية والاقتصادية والبيئية في المستقبل.

> **أمامنا فرصة لا لتجديد الاقتصاد العالمي فحسب ولكن أيضاً لإحداث تحول فيه. ويجب أن يكون التعافي من جائحة كوفيد وإصلاح كوكبنا وجهين لعملة واحدة.**
>
> **الأمين** العام، كلمة أدلى بها الأمين العام في جامعة كولومبيا: "حالة الكوكب"، 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ألف. حزم التحفيز الاقتصادية

1. ما الذي أُنجز

اعتمدت البلدان العربية تدابير متعددة لدعم استمرارية مؤسسات الأعمال، بما في ذلك من خلال خفض الضرائب والرسوم الحكومية وتقديم إعانات الإيجار وخفض أسعار الفائدة وتأجيل سداد القروض وأسعار الفائدة ومنح القروض الميسرة وتوفير الدعم الائتماني لزيادة السيولة[45]. واستُهدفت قطاعات عديدة، منها الصناعة والسياحة والنقل، وبدرجة أقل الزراعة والتجارة. ومن الأمثلة على ذلك:

- أعفت عُمان الشركات المسجلة خلال عامي 2021 و2022 في قطاعات التنويع الاقتصادي من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات[46]. وتشمل هذه المجالات "الصناعات التحويلية والنقل واللوجستيات والتعليم والسياحة ومصائد الأسماك والتعدين"[47].
- أعلنت مصر عن إعادة رسملة الشركة المصرية القابضة للقطن والغزل والنسيج[48] وأوقفت العمل بالضريبة على الأراضي الزراعية لمدة عامين[49].
- خفضت الإمارات العربية المتحدة رسوم الإيجار المترتبة على مكاتب شركات الطيران وقدمت إعفاءات من سداد بدلات إيجار مكاتب المستودعات. ودعماً منها لقطاع الطيران، منحت أيضاً إعفاءات من رسوم الوقوف وهبوط الطائرات ورسوم التشغيل[50].
- قدمت جزر القمر منحتين بمبلغ إجمالي قدره 750 مليون فرنك قمري (حوالى 1.7 مليون دولار) لدعم قطاعي الفانيليا والنقل البري[51].

وشكل **الإعفاء من فواتير المرافق العامة** (الماء والغاز والكهرباء) **وخفضها** أحد التدابير الشائعة في المنطقة، علماً أنه كان محدداً زمنياً في أغلب الأحيان وأن عدداً قليلاً من البلدان خفف اللوائح البيئية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال:

- أعفت البحرين الأفراد ومؤسسات الأعمال من سداد فواتير الماء والكهرباء، شأنها شأن موريتانيا التي خصّت الأسر الفقيرة بهذا التدبير[52] والعراق الذي منحه لجميع المواطنين[53].
- أعاد الأردن العمل بعدادات المياه لفائدة جميع المشتركين الذين تقل الفواتير

المترتبة عليهم عن 300 دينار أردني وأوعز بعدم فصل الشبكة عن أولئك الذين يتعثرون في سداد مستحقاتهم[54].

- خفضت مصر أسعار الغاز والكهرباء لفائدة القطاع الصناعي[55].
- منحت قطر إعفاءات من رسوم الكهرباء والماء استفادت منها قطاعات الضيافة والسياحة وتجارة التجزئة، فضلاً عن المجمعات التجارية والمناطق اللوجستية[56].
- خفضت السعودية فواتير الكهرباء بنسبة قاربت 50 في المائة لفائدة المنشآت العاملة في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية[57].
- أجّلت تونس تحصيل فواتير الكهرباء ومياه الشرب خلال فترة الإغلاق العام وأتاحت إمكانية سدادها على أقساط بعد ذلك[58].
- قدمت الإمارات العربية المتحدة دعماً للمياه والكهرباء استفاد منه المواطنون، فضلاً عن القطاعين الصناعي والتجاري[59]. وألغت هيئة كهرباء ومياه وغاز الشارقة الغرامات على أحمال الكهرباء الزائدة في المنشآت التجارية والصناعية[60].
- طبّقت عُمان تعريفات ثابتة على المستهلكين الأعلى في الكهرباء (أكثر من 100,000 كيلوواط/ساعة)[61].

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

لا تتوافر معلومات تذكر عن التداعيات البيئية الناشئة عن استجابة الحكومات العربية لأزمة كوفيد-19 من خلال حزم التحفيز الاقتصادي. غير أن الأدلة غير الموثقة ترجح أن تكون سلبية أو متباينة (محايدة في أحسن الأحوال)، مما يشجع على استهلاك الموارد ويفيد القطاعات ذات البصمة البيئية العالية. وقد أظهرت التقييمات العالمية أن الحكومات لم تستخدم عموماً حزم التحفيز في ظل كوفيد-19 لتحويل اقتصاداتها نحو مسارات أكثر مراعاة للبيئة[62].

وفي المستقبل، يتعين على البلدان العربية أن تقيّم استجاباتها لجائحة كوفيد-19 استناداً إلى إطار شامل يوازن بين أبعاد التنمية المستدامة ويتجنب عكس مسار المكاسب البيئية التي تحققت حتى الآن. ويمكن للحكومات العربية أن:

- توائم حزم التحفيز مع التزاماتها الوطنية بموجب خطة عام 2030 والتزاماتها المتعلقة بالمناخ. فعلى سبيل المثال، بدلاً من تخفيف الأنظمة البيئية، يمكن ربط **المشروطيات المؤاتية للبيئة** بالدعم المالي المقدّم إلى المنشآت الملوثة، بما في ذلك أهداف خفض الانبعاثات والطاقة المتجددة. ويمكن بدلاً من ذلك أيضاً توجيه الدعم المالي نحو المنتجات والصناعات السليمة بيئياً.
- تشجع على **الإفصاح المنتظم عن المعلومات البيئية** من قبل المنشآت الكبيرة التي تستفيد من التمويل التحفيزي الحكومي لمساءلتها على إدارتها البيئية وجذبها لاعتماد أساليب إنتاج صديقة للبيئة. ويمكن للإفصاح عن المعلومات البيئية أن يعزز ويدعم مشاركة الجمهور في حماية البيئة من خلال رصد أنشطة المنشآت التي تؤثر في البيئة[63] والضغط على واضعي السياسات حسب الاقتضاء.
- تواصل الجهود الرامية إلى **إصلاح دعم الوقود الأحفوري** وتثبيط الأنشطة الكثيفة الكربون. فزيادة الضرائب على الوقود الأحفوري بما يتماشى مع تكاليفه الاجتماعية كفيلة بأن تعزز الاستهلاك الأكثر كفاءة وتعيد توجيه الاستثمارات نحو مصادر الطاقة المتجددة، مع الحد من الانبعاثات ودعم البلدان لتحقيق أهدافها المناخية. وفي هذه الحالة، ينبغي للحكومات أن تستخدم الوفورات والإيرادات التي ستتحقق لضمان الانتقال العادل للعاملين في مجال الوقود الأحفوري وتوفير التمويل العادل للمرافق العامة[64].

عانت البلدان العربية من خسارة أكبر في **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي** خلال عامي 2019 و2020 مقارنة بالمتوسط العالمي (**7.8%** مقابل **4.9%**)

شكل **الدعم المالي** الذي قدّمته الحكومات العربية **3.9% من إجمالي الناتج المحلي** وهي نسبة تقل كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ **23.3%**

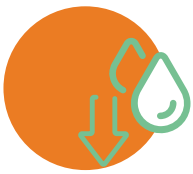

المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تعاني إجهاداً مائياً في العالم، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة 351 م^3 في عام 2014 مع **12 بلداً** يواجه شحاً مطلقاً في المياه (أقل من **500** م^3 للفرد سنوياً)

المنطقة العربية هي **أكثر المناطق اعتماداً على الوقود الأحفوري في العالم**، إذ تستمد أكثر من **95%** من إمداداتها من الطاقة من النفط والغاز الطبيعي

المصدر: الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19. متاحة على الرابط التالي: http://tracker.unescwa.org/ (تم الاطلاع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021)؛ "الإسكوا، الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية"، 2019؛ الإسكوا، "تقرير العام 2019 عن تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية: الوضع المرجعي للمنطقة العربية للمؤشر 6-5-1 من أهداف التنمية المستدامة".

باء. التدابير الإنمائية لعام 2020 وما بعده، متضمنة عناصر الاستدامة

1. ما الذي أُنجز

تعكس خطط التنمية الوطنية والاستعراضات الوطنية الطوعية لخطة عام 2030 والمشاريع التي قدمتها البلدان العربية خلال عامي 2020 و2021 الإجراءات التي تنوي اتخاذها للوفاء بالتزاماتها المناخية من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك من خلال تعزيز مؤسسات الأعمال/الصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتمد أساليب إنتاج مستدامة ونظيفة. ويتجسد التركيز الواضح الآخر في التحول نحو المباني الخضراء والنقل المستدام، فضلاً عن المشاريع الرامية إلى "الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر". وتزخر الأمثلة على ذلك، كما يلي:

- أطلقت الإمارات العربية المتحدة خطةً لدعم القطاع الصناعي لزيادة فعالية واستدامة مراحل دورة الإنتاج وسلاسل التوريد من خلال تطبيق "سياسات التصنيع المستدام، التي من شأنها تقليل استهلاك الموارد، ودعم جهود العمل المناخي، وتحقيق حيادية الكربون"، من جملة مبادرات أخرى[65].
- وقعت المملكة العربية السعودية إعلان نوايا مع ألمانيا في آذار/مارس 2021 للتعاون في مجال الهيدروجين الأخضر[66]. وأعلنت أيضاً عن دعمها مشروعاً سياحياً خالياً من الانبعاثات على البحر الأحمر في نيسان/أبريل 2021[67]. وتعتزم المملكة "خفض انبعاثات الكربون بأكثر من 4 في المائة من المساهمات العالمية" بحلول عام 2030[68].
- ينوي الأردن تركيب محطات صغيرة للطاقة الشمسية يستفيد منها ما لا يقل عن 4,000 أسرة فقيرة، فضلاً عن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في المشاريع الحكومية (بما في ذلك في المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها)[69]. وسيعمل أيضاً على تمهيد الطريق للانتقال إلى التنقل الكهربائي خلال السنوات الخمس القادمة[70].
- تتطلع الجزائر إلى دمج مصادر الطاقة المتجددة تدريجياً في قطاع الأشغال العامة وتعزيز القدرة على توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة. كذلك، تنوي تجميد شراء القطارات العاملة بالديزل واتخاذ تدابير ضريبية وجمركية لتشجيع استيراد السيارات الكهربائية[71].

وتسعى بلدان عربية عديدة إلى ترشيد **استخدام المياه** في الزراعة، بما في ذلك من خلال الاستثمار في تقنيات الري الفعالة في بلدان مثل مصر[72] ولبنان[73] وفي الزراعة المروية من خلال زيادة تجميع مياه الأمطار في بلدان مثل الصومال[74]. كذلك، شددت بلدان أخرى، منها الأردن[75] ودولة فلسطين[76] والمغرب[77] على أهمية الاستثمار في معالجة المياه وإعادة استخدامها بوصفهما من التدابير الممكنة لمعالجة ندرة المياه.

ومن الأبعاد البيئية الأخرى ذات الاهتمام إدارة **النفايات الصلبة** وبدرجة أقل معالجة **تلوث الهواء** ومكافحة **التصحر** وحماية **التنوع البيولوجي**.

- تعمل تونس على إنشاء وحدة لاستعادة نفايات البناء والهدم في محافظة قابس بطاقة تصل إلى 400,000 طن سنوياً. وتهدف أيضاً إلى خفض إجمالي النفايات المنزلية بنسبة 10 في المائة وزيادة إعادة التدوير وكمية النفايات المخصصة لاسترجاع الطاقة بنسبة 20 في المائة و40 في المائة على التوالي والحد من التخلص منها في المطامر بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2030[78].
- ستركز مصر على معالجة تلوث الهواء، بما في ذلك من خلال تحديث نظام رصد جودة الهواء ودعم إدارة النفايات الصلبة في القاهرة الكبرى[79].
- التزمت دولة فلسطين بالحد من التلوث والسيطرة عليه بفعالية وتعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة وإعادة تدويرها وإنشاء محميات طبيعية وتوسيع المساحات الخضراء[80].
- ستعمل موريتانيا على مكافحة التصحر وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الحرجية[81]. كما التزمت الجمهورية العربية السورية، من جملة أمور أخرى، بمكافحة التصحر[82].
- ستسعى المغرب جاهدةً إلى إحراز تقدم في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والأرضي، مما يمكنها من خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 42 في المائة بحلول عام 2030[83].
- تعتزم المملكة العربية السعودية زيادة "المناطق المحمية فيها إلى أكثر من 30 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي"[84] و"زراعة 10 مليارات شجرة"[85] في جميع أنحاء البلاد ضمن مبادرة السعودية الخضراء.

ويجري أيضاً تنفيذ مبادرات **التمويل الأخضر** في العديد من البلدان العربية.

- في مصر[86] والمغرب[87]، يُقدَّم الدعم المالي إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية للاستثمار في التكنولوجيات الخضراء، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة وآلات الإنتاج المتسمة بكفاءة استخدام الموارد. كذلك، أصدرت مصر سندات خضراء[88].
- يعمل الأردن على تعزيز إدارته للتمويل المناخي لدعم تعبئة رأس المال والاستثمارات المتعلقة بالمناخ[89].
- أطلقت الإمارات العربية المتحدة إطار عمل للتمويل المستدام للفترة الممتدة بين عامي 2021-2031 يهدف إلى تعميم ممارسات التمويل المستدام وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص دفعاً للاستثمارات الخضراء والمناخية[90].

وتجدر الإشارة إلى أن الأزمة دفعت بعض البلدان إلى إلغاء المشاريع الخضراء التي خططت لها أو تأجيلها[91]. وخير دليل على ذلك إلغاء مجلس الوزراء الكويتي مشروع إنشاء محطة الدبدبة للطاقة الشمسية بطاقة 1.5 غيغاواط، التي كان من المتوقع أن تؤمن 15 في المائة من احتياجات البلاد من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030[92].

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

توصى البلدان العربية باتخاذ الإجراءات التالية:

- **مواءمة الأهداف الاقتصادية والبيئية** أساسية لتحقيق النمو الأخضر، وهو ما يتطلب وضع إطار طويل الأجل لبلورة السياسات الاقتصادية، وتفعيل **التنسيق** بين وزارات المالية والاقتصاد والبيئة وغيرها من الوزارات القطاعية ذات الصلة على أعلى مستوى ممكن لدفع العملية قدماً ودمج أهداف النمو الأخضر في خطط التنمية الأوسع نطاقاً[93].
- سيساعد **رصد وتقييم** التقدم المحرز في مجال النمو الأخضر في تحديد فعالية السياسات القائمة[94]. كما تعتبر التقييمات السابقة مهمة أيضاً من أجل تطوير فهم أفضل لاختلال السياسات وللآثار الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي يمكن أن تترتب عليها، بما في ذلك على آفاق خلق فرص العمل، وهي تعتبر أساسية لاستدامة طويلة الأمد[95].
- ينبغي إنشاء آليات مؤسسية أو تعديل تلك القائمة بما يكفل **مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين** – في مختلف المراحل (من بلورة السياسات إلى التقييم) وعلى جميع المستويات (من المستوى الوطني إلى مستوى المنظمة) – في وضع سياسات متكاملة تُحسن معالجة جميع الشواغل، والحفاظ على حوار اجتماعي هادف وفعال في مختلف المراحل وعلى جميع المستويات لكسب التأييد[96].
- يجب بناء **شراكات بين القطاعين العام والخاص** لتهيئة بيئة مؤاتية لإزالة الكربون، مع إدخال التغييرات اللازمة على الهياكل الأساسية القائمة لدعم الاستثمار في **التكنولوجيات الجديدة/الخضراء**[97] واستخدامها (بما في ذلك خطط الحوافز والتمويل والمشتريات العامة الخضراء والاستثمار في البحث والتطوير وإلغاء الإعانات الضارة بالبيئة[98]، من بين جملة أمور أخرى). والشراكة بين الحكومة والصناعة ضرورية أيضاً لتمويل إعادة التدريب وتجديد المهارات بما يتناسب مع احتياجات القطاع المتغيرة[99].
- من الأهمية بمكان تعزيز **التمويل الأخضر** لدعم الانتقال إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة، الأمر الذي يتطلب تقوية الأطر التنظيمية وإنشاء آليات إنفاذ ملائمة، بالإضافة إلى إذكاء الوعي بمزايا التمويل المستدام وتقديم الحوافز لتخضير القطاع المالي وتوسيع مجموعة من "المشاريع الخضراء القابلة للتمويل" وتعزيز

القدرات المؤسسية للحصول على التمويل المرتبط بالمناخ[100].

- يتطلب **التعافي العادل** الذي لا يترك أحداً وراءه وضع تدابير للحماية الاجتماعية وتنمية المهارات لتخفيف الآثار القاسية المحتملة على القطاعات والموظفين الأكثر تضرراً، وهؤلاء هم أساساً العاملون في مجال الوقود الأحفوري الذين يواجهون خطر فقدان وظائفهم والنساء الممثلات تمثيلاً ناقصاً حالياً في الصناعات التي ستتركز فيها العمالة، ولا سيما مصادر الطاقة المتجددة والبناء والصناعة التحويلية[101].
- لا بد من **التعليم التحويلي** الذي يدرب المتعلمين على الاعتراف بالترابط بين النُظُم البشرية والطبيعية واحترامه ويرفدهم بالقيم والمهارات والدافعية لتحويل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الراسخة نحو الاستدامة والمنعة.

الإطار 2. التعافي الأخضر العادل للجنسين

يؤثر التدهور البيئي وتغيُّر المناخ تأثيراً غير متناسب في المرأة، ولا سيما المهمشة، نظراً لاعتمادها الأكبر على الموارد الطبيعية (الزراعة ومصائد الأسماك والغابات) لكسب عيشها. ولهذه الغاية، يجب إشراك المرأة على نحو أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا البيئية. وينبغي أخذ الملاحظات التالية في الاعتبار:

- من شأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر أن يستحدث وظائف ويولد فرص عمالة أكبر في القطاعات الخضراء، مثل مصادر الطاقة المتجددة، حيث لا تمثل المرأة تمثيلاً جيداً، ولا سيما في المناصب العليا والتقنية. فعلى سبيل المثال، تشغل النساء منصباً إدارياً واحداً من بين عشرة مناصب في قطاع الطاقة المتجددة، بينما تذهب نسبة 32 في المائة من العمالة في القطاع إلى النساء. ومع إزالة الكربون من الاقتصادات، من المتوقع فقدان ستة ملايين فرصة عمل واستحداث 24 مليون وظيفة جديدة. لذلك، من الأهمية بمكان ضمان حصول المرأة على فرص عمل جديدة على قدم المساواة، بما في ذلك من خلال إعادة التدريب وتجديد المهارات[أ]. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الوظائف الخضراء الجديدة قد يستهدف المرأة الريفية مثل تلك المتعلقة بالتجفيف الشمسي لتجهيز الأغذية وتقنيات الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ وغيرها من الوظائف الخضراء الريفية المتعلقة بالسياحة البيئية.
- لقد سلّطت الجائحة الضوء على أهمية الوظائف في مجالات الرعاية والصحة والتعليم، حيث تُمثَّل المرأة تمثيلاً زائداً وغالباً ما تشغل مناصب هشة، بالنسبة للرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ففي هذه الوظائف تكون انبعاثات الكربون منخفضة أساساً، ما يعني أن تعزيز استدامتها البيئية لن يتطلب تعديلات كثيرة كما هو الحال عليه في قطاعات أخرى. وبالتالي، فمن المعقول بيئياً واقتصادياً واجتماعياً تحسين الأجور في هذه الوظائف وأمنها ومرونتها[ب].
- يلزم توجيه المزيد من التمويل المخصص للمناخ إلى مشاريع التكيُّف المراعية للجنسين في البلدان النامية، وهذا يتطلب مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في تصميم المبادرات المناخية وتنفيذها ودعم النساء المتضررات من التدهور البيئي لتنويع سُبل عيشهن[ج].

أ. هيئة الأمم المتحدة للمرأة "ما بعد كوفيد-19: خطة نسوية لتحقيق الاستدامة والعدالة الاجتماعية – رسائل رئيسية"، 2021.

ب. Elizabeth Hill, Rae Cooper and Frances Flanagan, "Four Building Blocks for a Gender Equitable and Sustainable Recovery", The OECD Forum Network, 16 September 2021.

ج. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "ما بعد كوفيد-19: خطة نسوية"، 2021.

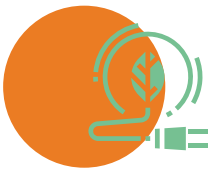

التدفقات المالية الموجهة إلى المنطقة لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة منخفضة نسبياً، إذ بلغت 1,193.3 مليون دولار في عام 2018 مقارنة بما قيمته 13,972.7 مليون دولار عالمياً، ووصل نصيب بلدان المغرب إلى حوالى 72% من إجمالي التدفقات الإقليمية في عام 2018

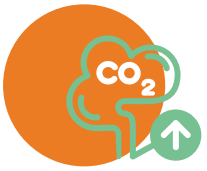

في عام 2018، وصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية في المنطقة إلى 1.2 كلغ/دولار وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 0.43 كلغ/دولار

وتراوحت التفاوتات الإقليمية بين 1.6 كلغ/دولار لمجلس التعاون الخليجي و0.3 كلغ/دولار لأقل البلدان نمواً

انخفضت إعانات الوقود الأحفوري قبل خصم الضرائب في المنطقة من 6.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 3.1% في عام 2017، ولكنها لا تزال أعلى من المتوسط العالمي البالغ 0.6%

المصدر: الإسكوا، "بيانات أهداف التنمية المستدامة"، بوابة بيانات الإسكوا التابعة للأمم المتحدة للمنطقة العربية. متاحة على الرابط التالي: https://data.unescwa.org/ (تم الاطلاع عليها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

جيم. ما الذي ينبغي التنبّه له

- قد يؤدي تزايد **الطلب على الطاقة** في ظل التعافي من كوفيد-19 إلى ارتفاع انبعاثات الكربون[102].
- من المحتمل أن تشهد المنطقة مستقبلاً **مزيداً من التراجع** في إجمالي الناتج المحلي إذا لم تتكيف من خلال تغيير أنماط استهلاك الوقود الأحفوري سعياً إلى خفض صادرات الطاقة على المدى الطويل.
- من المتوقع أن يتم تعزيز **آليات التمويل الابتكاري**، بما في ذلك من خلال الصكوك الخضراء التي تصدر لتمويل المشاريع ذات الأثر الإيجابي في المناخ والبيئة. وقد تضاعفت الصكوك الخضراء في بلدان الخليج في النصف الأول من عام 2021 (ستة مليارات دولار) مقارنة بعام 2020 (ثلاثة مليارات دولار). ومع ذلك، فإنها لا تزال تشكل 2.5 في المائة فقط من إجمالي الصكوك المتداولة[103].
- قد تزداد الاستثمارات في **الحلول المستمدة من الطبيعة** لأنها "جاهزة للتنفيذ" ويمكن أن تعزز توليد فرص العمل وتدعم الفئات السكانية الضعيفة[104]. وتشير التقديرات إلى أن الحلول المستمدة من الطبيعة لتغيُّر المناخ قد تولد 80 مليون فرصة عمل في جميع أنحاء العالم وتنتشل مليار شخص من براثن الفقر[105].
- قد تتحول صناعات مختلفة نحو **الوظائف الخضراء** مع تكثيف الحكومات والمنشآت جهودها لتحقيق أهداف المناخ والاستدامة.
- ستصبح **التكنولوجيا النظيفة** أقل كلفة وأكثر توافراً وستقدّم المزيد من الحلول لاقتصاد أكثر مراعاة للبيئة[106].
- كذلك، قد يتم التحول نحو **اقتصاد دائري** يقلل الهدر والتلوث والضغط على الموارد ويحافظ على استخدام المواد لفترة أطول ويمكّن النُظُم الطبيعية من التجدد ويدعم الحفاظ على البيئة والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ[107].

- قد يتسارع الاتجاه نحو **مدن ذكية** تستخدم تكنولوجيا المعلومات والبيانات لتعزيز إدارة المدن بما يكفل الاستخدام الكفؤ للموارد وخفض الانبعاثات ويضمن نوعية الحياة للسكان[108].
- من المتوقع أن يرتفع الطلب على **المنتجات الخضراء** مع تزايد الوعي البيئي.

دال. التعاون والتكامل الإقليميان

المسائل المشتركة بين القطاعات والمشاكل البيئية العابرة للحدود: يلزم بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك صياغة و/أو تعزيز الأطر المعيارية الإقليمية التي تدعم التنسيق بين القطاعات المترابطة. وقد يكون تحديد الالتزامات ضرورياً للدول الأطراف لتقييم الأثر البيئي على تعهدات محددة، والتأهب والتشاور في ما بينها بشأن جميع المبادرات المرتقبة التي يمكن أن يكون لها أثر بيئي ضار كبير عابر للحدود. وتضطلع المجالس الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية بدور هام في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، اتفق وزراء الزراعة والمياه العرب مؤخراً في إعلان القاهرة المشترك في عام 2019 على رص الصفوف لمواجهة آثار تغيُّر المناخ وتدهور الأراضي وندرة المياه من خلال مواءمة السياسات عبر قطاعي المياه والزراعة[109].

الخطة الخضراء الإقليمية: يمكن بلورة مبادرات استراتيجية تتناول الأولويات البيئية المشتركة لمختلف التجمعات القُطرية. فعلى سبيل المثال، أطلقت الإسكوا في عام 2020 مبادرة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لدعم تخفيف عبء الدين وتعزيز التمويل المناخي في البلدان العربية المتوسطة الدخل المثقلة بأعباء ديون مرتفعة ومتزايدة. وتقضي المبادرة "بتحويل مدفوعات الديون الخارجية التي تخدم الديون الوطنية إلى استثمار محلي لتنفيذ مشاريع قادرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ من خلال ترتيبات تعاونية بين الجهات المدينة والدائنة والمانحة"[110].

الطاقة المتجددة وتكنولوجيات حماية البيئة: يمكن إنشاء آلية رسمية تدعم نقل التكنولوجيا في المنطقة للنهوض بالحلول القائمة على التكنولوجيا البيئية في البلدان العربية ودعم إعادة البناء على نحو أكثر مراعاة للبيئة ومنعة إزاء أزمة كوفيد-19[111]. فعلى سبيل المثال، قد يساعد اعتماد التكنولوجيات الخضراء في الزراعة، مثل الأسمدة الخضراء وتجميع مياه الأمطار والمجففات الشمسية والحفظ البيولوجي للأغذية وتجهيز الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان على نطاق صغير، في تخفيف التحديات المتصلة بشح الموارد الطبيعية والوصول إلى المدخلات الزراعية والأسواق، من بين جملة أمور أخرى. وهذا من شأنه أن يعزز قدرة المزارعين على الصمود.

التحول الرقمي

تسارعت جهود الرقمنة على مستوى الحكومات ومؤسسات الأعمال في المنطقة العربية بحكم الضرورة التي حتّمتها تدابير الإغلاق الشامل والتباعد الاجتماعي. وفي حال استمرت هذه الجهود، فإنها تبشر بتعزيز التحول الرقمي في المنطقة العربية، الأمر الذي سيُطلق العنان لإمكانات هائلة للبناء من أجل المستقبل على نحو أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فما الذي يمكن تعلّمه من تدابير الاستجابة حتى الآن وما الذي ينبغي للبلدان العربية مراعاته على المدى الطويل؟

الأهداف ذات الصلة المباشرة:

3 إعادة البناء على نحو أفضل من خلال التحول الرقمي

لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعامل مع تبعاتها، لجأ الأفراد إلى جانب الوكالات الحكومية والقطاع الخاص في جميع أنحاء المنطقة العربية إلى التكنولوجيات الرقمية لحماية الأرواح والحفاظ على التفاعل الاجتماعي وضمان استمرارية التعليم والأعمال والخدمات العامة.

وبعد مرور عامين تقريباً على تفشي الجائحة، يجب على البلدان العربية أن تسترشد باعتبارات الإنصاف والمنعة والاستدامة عند تحديد تدابير الاستجابة الرقمية لكوفيد-19 الواجب مأسستها وتوسيع نطاقها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتوجهات التكنولوجية الكاسحة والتهديدات المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحفيز التغييرات المنهجية الضرورية لإعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق خطة عام 2030 في المنطقة العربية.

يتعلق التحول الرقمي باستخدام التكنولوجيات الرقمية لإحداث تغيير جوهري في المنتجات والعمليات والخدمات بما يحسّن تلبية احتياجات العملاء.

ألف. الوصول الرقمي

1. ما الذي أُنجز

سعى معظم البلدان العربية إلى توسيع نطاق الوصول الرقمي بهدف الإسراع في تحقيق تحوّل رقمي شامل.

- زادت البحرين والعراق والكويت ولبنان سعة نطاق الإنترنت وسرعته بدون أي تكلفة إضافية.
- ألغت عُمان الحظر الذي كان مفروضاً على تطبيقات نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت.
- زادت البلدان العربية المرتفعة الدخل مثل قطر والمملكة العربية السعودية من توافر تقنية الاتصال اللاسلكي بالإنترنت مجاناً ودعمت الفئات المحرومة (ولا سيما العمال المهاجرين) من خلال توفير الحواسيب الشخصية وشرائح الاشتراك بالهاتف النقال وتأمين الوصول إلى الإنترنت والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجاناً.
- بادرت البرامج المدعومة من المانحين في المناطق المحرومة في المنطقة، مثل دولة فلسطين[112] وريف المغرب[113] إلى تحسين البنية التحتية الرقمية لزيادة تغطية شبكة النطاق العريض.

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

يمكن للتحول الرقمي أن يدفع المساواة والشمول والتقدم الاجتماعي. ومع ذلك، للاستفادة من قيمته الكاملة والحؤول دون تعميق الهوة القائمة أو التسبب بنشوء فجوات جديدة، سيكون على البلدان في المنطقة معالجة أوجه عدم المساواة القائمة أصلاً. وينبغي لها على وجه الخصوص:

- تسريع التقدم في الاتصال بالإنترنت العريض النطاق وجسر الهوة المستمرة بين البلدان وداخلها، بما في ذلك تلك القائمة على أساس نوع الجنس والموقع والعمر والإعاقة ومستويات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. ولكي لا يُهمل أحد، ينبغي النظر في جميع الأبعاد، بما فيها تلك المتعلقة بالتوافر وإمكانية الوصول والمقبولية والكلفة المتيسرة والجودة.
- زيادة الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية بين جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء وكبار

السن وغيرهم، مع الحرص على أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من المهارات الأساسية في التعليم الابتدائي والثانوي.

- تعزيز التدخلات وجهود التوعية لحماية المستخدمين القصّر وضمان سلامتهم ومنع انتشار العنف ضد المرأة ووقف أوجه عدم المساواة في المجال الرقمي.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في الاتصال بالإنترنت، لا يزال الوصول إليه غير متاح للجميع.

الشكل 3 . نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

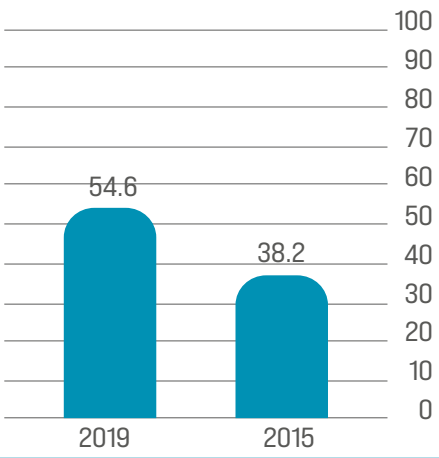

الشكل 4 . نسبة الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض

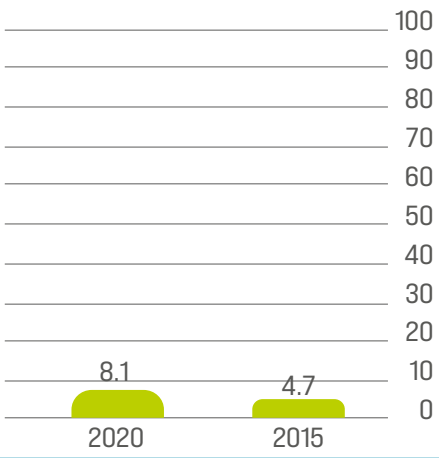

المصدر: الإسكوا، "بيانات أهداف التنمية المستدامة"، بوابة بيانات الإسكوا التابعة للأمم المتحدة للمنطقة العربية. متاحة على الرابط التالي:/https://data.unescwa.org (تم الاطلاع عليها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة داخل البلدان وبينها.

الشكل 5. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب الموقع والجنس (2020)

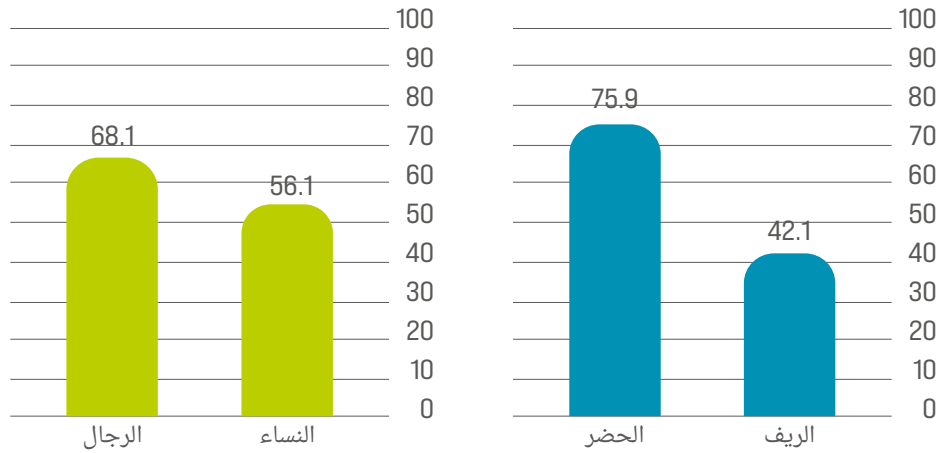

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع تنمية الاتصالات. متاحة على الرابط التالي: https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx. (تم الاطلاع عليها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

الشكل 6. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب البلد (2017 - 2020)

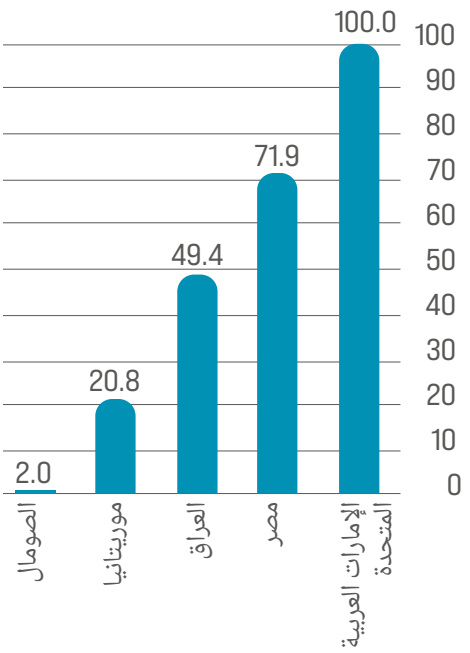

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع تنمية الاتصالات. متاحة على الرابط التالي: https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx. (تم الاطلاع عليها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

وتبرز الحاجة أيضاً إلى منع العنف ضد المرأة والفتاة على الإنترنت.

الشكل 7. حصة المجيبين والمجيبات في الاستطلاع الذين أبلغوا عن معرفة أو مشاهدة مضايقة عبر الإنترنت ضد امرأة (2020)

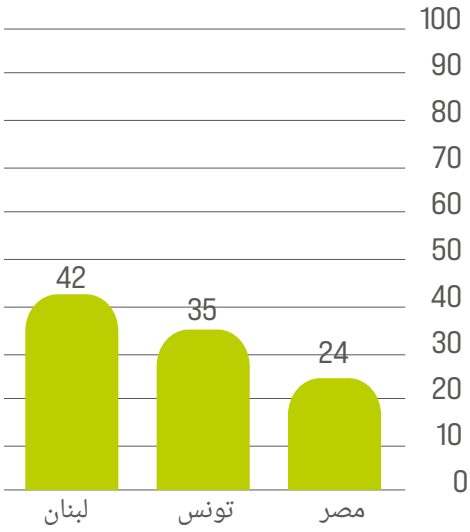

المصادر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة – موجز من تسع دول عربية"، 2020؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "النساء التونسيات في مواجهة تحديات جائحة كوفيد-19: خلال الحجر الصحي وما بعده"، 2020.

باء. التعلم عبر الإنترنت

1. ما الذي أُنجز

أمرت البلدان العربية بإغلاق المدارس خلال الجائحة وسطياً لمدة 24.1 أسبوعاً[114]. وللحد من تعطيل التعلم، وضع معظم البلدان برامج للتعلم عن بعد اختلفت اختلافاً كبيراً حسب السياق.

- في البلدان التي لا يزال فيها انتشار الإنترنت منخفضاً والتي تفتقر فيها أعداد كبيرة من الأسر المعيشية إلى الأجهزة اللازمة للوصول إلى المنصات الإلكترونية، مثل دولة فلسطين واليمن، استُخدمت وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب.

التعلم عبر الإنترنت

اعتمد 20 بلداً عربياً برامج التعلم عن بعد أو وسّع تلك القائمة

المصدر: اليونسكو، "منصات وأدوات التعلّم الوطنية"، غير محدد التاريخ.

- في بعض الحالات، تألفت برامج التعلم عبر الإنترنت من مجموعات منسقة من مواد القراءة ومقاطع الفيديو التي جمعتها وزارة التعليم والتي يمكن للطلاب الوصول إليها بتوجيه من المعلّم (على سبيل المثال البوابة التعليمية EduNet في البحرين ومنصة التعليم في مصر). واستكمالاً لهذه المنصات، استخدمت المدارس في أغلب الأحيان وسائل التواصل الاجتماعي مثل تطبيق واتساب وفيسبوك لضمان التواصل بين الطلاب والمعلّمين وأولياء الأمور.
- في الحالات الأكثر تقدماً، تم الانتقال الشامل إلى نُظُم إدارة التعلم عبر الإنترنت وأدوات التداول بالفيديو لإدارة المهام وموارد المقررات الدراسية والسماح بالتفاعلات المباشرة بين الطلاب ومعلّميهم (على سبيل المثال في الإمارات العربية المتحدة).
- بالإضافة إلى التعليم المدرسي والجامعي، استخدم بعض البلدان منصات إلكترونية للارتقاء بمهارات القوى العاملة، بما في ذلك البرامج التي تستهدف أولئك الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة أو الذين يحتاجون إلى التدريب للتكيُّف مع العمل عن بعد والاقتصاد الرقمي (مثل منصة دروب في المملكة العربية السعودية)[115].

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

لقد أثبت التحول إلى التعليم عبر الإنترنت في معظم البلدان العربية أن إدخال تغييرات سريعة وواسعة النطاق على نُظُم التعليم ممكن إذا توافر العزم والدعم النشط من جميع الجهات صاحبة المصلحة، الحكومية منها وغير الحكومية، بما في ذلك الأسر والمجتمعات المحلية. ويمكن للبلدان العربية:

- التفكير في مرحلة ما بعد كوفيد-19 في القيمة المحتملة لاعتماد نموذج تعليمي هجين وفعال والتغييرات الواجب عليها القيام بها تحقيقاً لهذه الغاية. وبالفعل، سيعزز استخدام التكنولوجيا الرقمية منعة

بلغت نسبة الأمية في صفوف البالغين 26.9% في المنطقة في عام 2019 توزعت بين 20.2% للرجال و34.1% للنساء

90% من سكان المنطقة العربية استفادوا من خدمات الكهرباء في عام 2019 ومع ذلك، لا ينعم بالكهرباء إلا 41% من السكان في أقل البلدان نمواً

كان 90.8% من السكان مشمولين بشبكة الجيل الثالث أو شبكة خلوية أفضل في عام 2019

المصدر: الإسكوا، "بيانات أهداف التنمية المستدامة"، بوابة بيانات الإسكوا التابعة للأمم المتحدة للمنطقة العربية. متاحة على الرابط التالي: https://data.un-escwa.org (تم الاطلاع عليها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

نُظُم التعليم ويكسر الحواجز، مما يمنح الطلاب القدرة على التعلم في أي مكان وفي أي وقت وبوتيرتهم الخاصة ويسهّل دور المعلّمين[116].

- الاستثمار في البنية التحتية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الدعم الكافي للمعلّمين وتطوير مهاراتهم الرقمية وتوفير الدعم لأكثر الفئات ضعفاً.
- حشد الجهود لإعادة بناء البنية التحتية اللازمة لإتاحة فرص التعلم عن بعد للطلاب في مناطق النزاع. وتعيش نسبة كبيرة من أطفال المدارس البالغ عددهم 37 مليون طفل في المنطقة، الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى برامج التعلم عن بعد خلال إغلاق المدارس[117] في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، حيث أسفرت النزاعات عن تدمير أكثر من 8,850 مدرسة وألحقت الضرر بالبنى التحتية[118].
- تبني شراكات إقليمية وعالمية تدعم الابتكار وتبادل الخبرات في مجال الرقمنة في قطاع التعليم، بما في ذلك في تطوير تكنولوجيا التعلم عبر الإنترنت.

جيم. الصحة عن بعد

1. ما الذي أُنجز

طورت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة العربية بوابات إلكترونية لنشر الوعي بالفيروس وتعزيز السلوكيات الآمنة وإطلاع السكان على وضع الجائحة في بلدانهم.

- استُخدمت المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف المحمولة ونُظُم المراقبة لتتبع المخالطين ورصد التحركات وإصدار التصاريح. وشجّع مسؤولو الصحة العامة (أو فرضوا أحياناً) استخدام تطبيقات تتبع المخالطين التي تعتمد على تقنيات البلوتوث والنظام العالمي لتحديد المواقع في الهواتف

الذكية لتتبع التعرض المحتمل لكوفيد-19. وفي بعض الحالات، استُخدمت تطبيقات الهواتف المحمولة المزودة بتقنية النظام العالمي لتحديد المواقع لفرض تدابير الحجر الصحي على الحالات المشتبه فيها أو على الوافدين من الخارج[119].

- تم تعزيز بعض المواقع الإلكترونية، مثل موقع وزارة الصحة العامة في قطر، باستخدام روبوتات الدردشة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي لتوجيه المستخدمين نحو الموارد وتقييم الأعراض.
- خلال الجائحة، تطور تطبيق توكلنا[120] في المملكة العربية السعودية بحيث بات يقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين، منها تتبع المخالطين ومنح تصاريح الخروج خلال فترات حظر التجول أو عقد تجمعات وحجز مواعيد لإجراء اختبارات كوفيد-19 وأخذ اللقاح والوصول إلى سجلات التلقيح.
- في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل عُمان وقطر، استخدمت الشرطة تقنيات المراقبة مثل الطائرات بدون طيار والكاميرات الحرارية وغيرها من الأجهزة لفحص الحالات المشتبه فيها.
- شكل انتشار المعلومات المغلوطة والمضللة بشأن كوفيد-19 من خلال القنوات الرقمية تهديداً مجتمعياً معقداً للغاية ساهم في ارتفاع مستويات التردد في أخذ اللقاحات في بلدان، منها تونس والعراق والجزائر والأردن[121]. وشاعت في البلدان العربية الجهود الرامية إلى التنديد بالأخبار الزائفة والمعلومات المضللة بشأن كوفيد-19. ومن الأمثلة على ذلك أداة التحقق من المعلومات في العراق[122].

وكذلك، أصبحت الرقمنة جزءاً من الرعاية الصحية في العديد من البلدان العربية. فبينما ضغطت جائحة كوفيد-19 على النُظُم الصحية حول العالم، تحول العديد من الحكومات إلى التكنولوجيا لتعزيز التباعد الاجتماعي والحفاظ على موارد المستشفيات لفائدة أولئك الذين هم في حاجة ماسة إلى الاهتمام الشخصي. وقدم المانحون الدعم إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات من أجل تعزيز قدراتها في مجال الرعاية الصحية الرقمية.

- في البلدان التي سبق لها أن وضعت لوائح تحكم التطبيب عن بعد وترسي الهياكل الأساسية ذات الصلة، كما هو الحال عليه في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، تم توسيع المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهواتف المحمولة، واستحدثت أخرى لتلبية الطلب المتزايد على الاستشارات عن بعد. ومن الأمثلة على ذلك التطبيقات التي طوّرتها وزارة الصحة السعودية[123].
- انبثقت نماذج عمل جديدة ومعززة شملت مقدمي خدمات الرعاية الصحية والصيدليات وشركات التأمين الصحي في البحرين[124].
- في الصومال، عملت المنظمة الدولية للهجرة مع صندوق المساعدة الإنسانية للصومال ووزارة الصحة لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء شبكة تربط أطباء الشتات بالعيادات المحلية لتقديم توصيات آنية لإدارة المرضى[125].

مكافحة المعلومات المغلوطة بشأن كوفيد-19

10 بلدان عربية

ذكرت أنها منخرطة في رصد المعلومات المغلوطة بشأن كوفيد-19 ومكافحتها

المصدر: زاكاري بامبتون، "الإقبال المتباين على لقاحات فيروس كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 7 تموز/يوليو 2021.

ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

- تعزيز الثقة في تطبيقات تتبع المخالطين ومقبوليتها من خلال توضيح ولاية استخدام هذه التطبيقات وضمان الحماية القانونية لبيانات المستخدمين ومنع إساءة الاستخدام المحتملة لقدرات المراقبة التي تسمح بها هذه التطبيقات[126].
- وضع أطر حوكمة للتصدي للمعلومات المغلوطة والمضللة المتعلقة بالصحة مع حماية حرية التعبير[127].
- التعويل على قبول الخدمات الصحية عن بعد والإقبال على تقديمها على خلفية جائحة كوفيد-19 وإدخال تغييرات على السياسات والأنظمة بما يعزز نمو هذا القطاع ويساعد بالتالي على سد النقص في القدرة على توفير الرعاية الصحية في المنطقة.
- تعزيز الاستخدام المسؤول للبيانات الضخمة التي تم جمعها حول انتشار الجائحة في البحوث في القطاع الصحي بالاعتماد على قوة الذكاء الاصطناعي.

دال. الاقتصاد الرقمي

1. ما الذي أُنجز

استخدمت المنشآت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين العمل عن بعد حيثما أمكن سعياً منها إلى الحفاظ على استمراريتها في ظل قيود التباعد الاجتماعي. وعلى الرغم من عدم توافر أي أرقام عن عدد الموظفين الذين استفادوا من خيار العمل عن بعد في المنطقة، فقد انتشر هذا العمل بدرجة معينة في جميع البلدان العربية بغض النظر عن مستويات الاتصال بالإنترنت والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية.

وسعى العديد من البلدان العربية المتوسطة والمرتفعة الدخل إلى تعزيز التجارة الإلكترونية. ولا يصح هذا الأمر على البلدان التي تبنت ثقافة التجارة الإلكترونية قبل الجائحة فحسب[128]، بل يسري في جميع أنحاء المنطقة، مما يؤشر إلى قبول المستهلكين المتزايد للتسوق عبر الإنترنت وثقة مؤسسات الأعمال، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المتنامية في جدوى العمل عبر الإنترنت. وكجزء من التحول نحو العمل عبر الإنترنت:

- أُنشئت منصات إلكترونية، غالباً من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بيع منتجاتها وخدماتها عبر الإنترنت. ومن الأمثلة على ذلك المجمع الافتراضي الذي أطلقته وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين[129].
- قُدّم الدعم التقني، مثل التدريب على تصميم المنتجات وتقنيات التجارة الإلكترونية. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة رواد النيل التي أطلقها البنك المركزي المصري[130].
- قُدّمت المساعدة القانونية، بما في ذلك للمباشرة بأعمال إلكترونية، مثلاً من خلال السجل التجاري الإلكتروني في الصومال[131].
- بالنسبة إلى قطاع السياحة الذي تأثر بالجائحة على وجه خاص، نُظمت جولات افتراضية في المتاحف والمواقع الأثرية، كما حصل مثلاً في لبنان ومصر.

وجرى توسيع نطاق المدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية الرقمية في بلدان متعددة في المنطقة. فعلى سبيل المثال:

- باشرت المؤسسات المالية توفير الخدمات الرقمية لشريحة أكبر من السكان (بمن فيهم العمال المهاجرون في بعض البلدان). واقترنت الجهود بحملات لنشر الوعي والإلمام بالشؤون المالية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات اعتماد هذه الخدمات وساهم في الشمول المالي.

- زادت حدود قيمة المدفوعات التي يمكن إتمامها عن طريق الهاتف المحمول.
- خُفِضت الرسوم على المدفوعات الإلكترونية أو أُلغيت. فعلى سبيل المثال، تمكن أحد مزودي خدمة الدفع الإلكتروني للفواتير في الأردن من زيادة قاعدة عملائه بنحو 100,000 عميل في الربع الثاني من عام 2020 وتضاعفت معاملاته أيضاً من خلال نظام الدفع بواسطة الهاتف المحمول[132].

وكذلك، حظي الابتكار الرقمي وريادة الأعمال باهتمام الجهات الفاعلة في مجال التنمية والحكومات. فعلى سبيل المثال:

- نُظّمت الهاكاثونات في العديد من البلدان لتحدي الناس، ولا سيما الشباب، على تطوير حلول رقمية مبتكرة لمعالجة آثار الأزمة.
- تركزت الجهود في بعض الأحيان على فئات ضعيفة مختارة. ففي الجزائر، تم السعي لإيجاد حلول رقمية تسهّل التجارة بين سكان مخيمات اللاجئين الصحراويين[133].

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

تمثل الزيادة في التجارة الإلكترونية والابتكار الرقمي بقيادة القطاع الخاص، بما فيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واحدة من النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها الجائحة. وهي توفر أيضاً فرصة لتحسين منعة الاقتصادات العربية، بدفع من التوسّع في الوصول الرقمي وفي ظل التدابير المتخذة لزيادة خدمات الدفع الإلكتروني. لذلك، يجب على البلدان العربية الاستفادة من هذا الزخم لاستحداث فرص العمل التي تتطلب مهارات وتنويع اقتصاداتها وزيادة حصة الصناعات العالية والمتوسطة التقنية من القيمة الاقتصادية المضافة. والبلدان العربية مدعوة خصيصاً إلى:

أنفقت البلدان العربية 0.7% من إجمالي الناتج المحلي على البحث والتطوير في عام 2018، وهي نسبة تقل كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ 1.7%

كان لنسبة 37.2% من البالغين (15 سنة فأكثر) حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة في عام 2017

المصدر: الإسكوا، "بيانات أهداف التنمية المستدامة"، بوابة بيانات الإسكوا التابعة للأمم المتحدة للمنطقة العربية. متاحة على الرابط التالي: https://data.un-escwa.org (تم الاطلاع عليها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

- اعتماد استراتيجيات شاملة وطويلة الأجل بشأن التجارة الإلكترونية لتعزيز بيئة تمكينية لجميع مؤسسات الأعمال. ومن الاستراتيجيات الممكنة اعتماد إصلاحات قانونية وتنظيمية لتعزيز أمن المعاملات عبر الإنترنت وتطوير المهارات الرقمية وتحديث الخدمات البريدية وربط الأسواق المحلية بسلاسل التوريد والإمداد للتجارة الإلكترونية وسد الفجوات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكهرباء في المناطق الريفية.

- توسيع نطاق الدفع الإلكتروني (بما في ذلك بواسطة الهاتف المحمول) لتعزيز الشمول المالي الذي يتعثر كثيراً في المنطقة مقارنة بالمتوسطات العالمية. ومن شأن تطوير نُظُم هوية مالية رقمية فاعلة وقوية، يفتقر إليها معظم البلدان العربية حالياً، أن يشكل محركاً لنمو آمن في هذا المجال[134].
- تعزيز الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة الشركات في الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية من خلال البحث والتطوير والابتكار التي تستهدف الذكاء الاصطناعي وغيرها من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
وينبغي للبلدان أيضاً تهيئة بيئة مؤاتية للابتكارفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وريادة الأعمال من أجل تسريع التعافي الاقتصادي.
- وضع سياسات واضحة ومربحة للجميع في مجال العمل عن بعد واعتماد حوافز العمل عن بعد أو توسيعها استناداً إلى الخبرات المحلية[135]. ويتيح العمل عن بعد فرصاً لتعزيز التوازن بين العمل والحياة الشخصية والتوازن بين الجنسين والحد من زحمة السير وتقليل الفترات التي يمضيها الموظفون في التنقل ويسمح أيضاً بإشراك المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة[136].

هاء. الحكومة الإلكترونية

1. ما الذي أُنجز

تم تسريع جهود الحكومة الإلكترونية، وتوسعت قنوات الخدمات الذكية في العديد من البلدان العربية. وبفضل البوابات الإلكترونية ومع تمكّن موظفي القطاع العام من العمل عن بعد، استمر تقديم بعض الخدمات العامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وكانت البلدان الأكثر تقدماً في هذا المجال قبل انتشار الجائحة أفضل استعداداً للتكيُّف بسرعة مع خدمات الحكومة الإلكترونية وتوسيعها.

- أطلقت الإمارات العربية المتحدة سياسة المتعامل الرقمي والخدمة الحكومية الرقمية[137] لتعزيز تجربة المستخدمين وتحسين الكفاءة والتكامل. ويستخدم العديد من الوكالات الحكومية في البلاد مساعدين افتراضيين مدعومين بالذكاء الاصطناعي لدعم التفاعل مع العملاء.
- أطلقت المملكة العربية السعودية برامج لبناء المهارات الرقمية للقوى العاملة في القطاع العام لتحسين التحول نحو الخدمات الإلكترونية ودعمه[138].
- بُذِلت جهود حثيثة للربط بين الوكالات الحكومية وتعزيز تبادل المعلومات عبر شبكات سريعة وآمنة مع اعتماد معايير عالية للأمن المعلوماتي. ومن الأمثلة على ذلك الشبكة الحكومية الآمنة في الأردن[139].
- عُقِدت جلسات استماع افتراضية في المحاكم وقُدّمت خدمات التوثيق والتصديق عبر الإنترنت في بلدان متعددة، منها الجزائر ومصر والمغرب، إذ عدّل بعض البلدان التشريعات لإدامة طريقة العمل هذه حتى بعد انتهاء أزمة كوفيد-19 (الإمارات العربية المتحدة[140] والبحرين[141]).
- جرى توسيع نطاق خدمات الحكومة الإلكترونية لمكافحة العنف ضد المرأة، إذ دفعت التقارير المتزايدة عن العنف ضد المرأة حكومات المنطقة (بدعم من جهات فاعلة غير حكومية في كثير من الأحيان) إلى إنشاء أو زيادة عدد خطوط الاتصال المباشرة والمواقع الإلكترونية لنشر الوعي والإبلاغ عن الإساءات وتقديم الخدمات للناجيات. ولوحظت أمثلة على ذلك في لبنان[142].
- علاوةً على ذلك، دخلت التكنولوجيات الرقمية عالم المساعدة الإنسانية. ففي العديد من البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات

وفي أقل البلدان نمواً، أقبلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بصورة متزايدة على التكنولوجيات الرقمية للوصول إلى الأسر المعيشية التي تأثرت بالجائحة. وفي ليبيا على سبيل المثال، نُشِر روبوت دردشة يستخدم الذكاء الاصطناعي للتواصل مع الأشخاص باللهجة المحلية، مما حسّن إيصال المساعدات الإنسانية وحقق أثراً أفضل للبرنامج[143].

2. ما الذي يمكن للبلدان فعله للمضي قدماً

- الدفع قدماً بخطة الحكومة الإلكترونية والحفاظ على الزخم الذي ولّدته جائحة كوفيد-19 إزاء البوابات والأدوات الإلكترونية المصممة تصميماً جيداً والكفيلة بتعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات وضمان تطبيق القواعد واللوائح تطبيقاً واضحاً ومتسقاً.
- مراعاة احتياجات المواطنين ومتطلباتهم في تطوير الخدمات عبر الإنترنت وتحسين مشاركة أصحاب المصلحة وإشراكهم في العملية.
- جعل سياسات الحكومة الإلكترونية واستراتيجياتها مراعية للجنسين والمساهمة بذلك في تمكين المرأة وحمايتها. ومن المهم إحلال توازن فعال بين العمليات الرقمية والعناصر البشرية لتقديم الخدمات لضمان إدماج النساء المحرومات[144].
- مواصلة بناء الجاهزية الرقمية وقدرة القوى العاملة في الإدارة العامة والبنية التحتية المادية.
- تقييم القضاء الإلكتروني تقييماً شاملاً متمحوراً حول إقامة العدل. وعلى الرغم من أن تدخلات مثل جلسات المحاكم الافتراضية منعت التعطل وحالت دون التأخير في نظام العدالة، إلا أنها أثارت مخاوف بشأن الفجوة الرقمية التي قد تعيق اللجوء إلى القضاء ومدى ملاءمة وسائل التواصل الإلكترونية لبعض أنواع القضايا التي قد يُقوَّض فيها الإنصاف (كما في القضايا الجنائية مثلاً)[145].
- تعزيز حماية حقوق الإنسان الرقمية من خلال وضع ضمانات قانونية وسياساتية لحماية البيانات والخصوصية، بالإضافة إلى الهوية الرقمية والبناء لهذه الغاية على الدروس المستفادة من الجائحة.

الإطار 3. التحول الرقمي العادل للجنسين

- يمثل التحول الرقمي الحقيقي فرصةً للدفع بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المجالات في المنطقة العربية. بيد أن الفوائد ليست تلقائية، ويجب معالجة المحاذير.
- لا تزال الفجوة بين الجنسين في الاتصال والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية سائدة في المنطقة العربية ولا بد من سدها.
- ينبغي بذل جهود واعية على جميع المستويات لمنع تكرار حالات التمييز والعنف ضد المرأة في المجال الرقمي.
- يجب على السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالحكومة الإلكترونية أن تراعي الجنسين وتساهم بذلك في تمكين المرأة وحمايتها.
- ينبغي أن تكون المرأة شريكة نشطة وأن تشارك بنشاط في تطوير استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية.

واو. ما الذي ينبغي التنبّه له[146]

- من المتوقع أن ينتشر استخدام **الذكاء الاصطناعي والأتمتة** الروبوتية على نطاق واسع في مجال الأعمال التجارية، الأمر الذي من شأنه التأثير في الاقتصادات وعالم العمل.
- سيُسجَّل أيضاً نمو مطرد في **حركة التبادل من خلال الإنترنت** عبر الحدود وسيزداد الاعتماد على البيانات الضخمة وتكنولوجيات تحليل البيانات، مع الحاجة إلى نُهج مبتكرة لإدارة البيانات.
- مع أن المعدل العالمي **للاتصال بالإنترنت** سيواصل نموه، ومع التطور المستمر في التكنولوجيات الرقمية، ستظهر فجوات أخرى تتعلق بما يفترض بمختلف الفئات الاجتماعية التمتع به من مهارات وقدرات لاستخدام هذه التكنولوجيات.
- **ستندمج التكنولوجيات الرقمية** بسلاسة متزايدة مع العالم المادي، بالتوازي مع التحول في صنع القرار من البشر إلى الخوارزميات، الأمر الذي سيذكي المخاوف بشأن حقوق الإنسان الرقمية ويزيد الحاجة إلى أطر أخلاقية وقانونية.
- سيتوجب أيضاً التصدي **للأثر البيئي** المتنامي للتكنولوجيات الرقمية، مثل زيادة استهلاك الكهرباء من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- من المتوقع أن تزداد **الجرائم الإلكترونية** وانتهاكات الأمن المعلوماتي وحماية البيانات والخصوصية.
- ستسعى المدن إلى تطوير **بنية تحتية ذكية** واعتماد نُهج آلية تعتمد على البيانات، بما في ذلك من أجل التخطيط لضمان الأمن.
- سيزداد استخدام **تكنولوجيا المراقبة** لحماية المواطنين، مما قد يرتب تبعات على الحقوق المدنية والحريات والخصوصية.

زاي. التعاون والتكامل الإقليميان

أطر التعاون الرقمي الدولية والإقليمية: تواصل البلدان العربية بذل الجهود لتفعيل التعاون الرقمي بما يتماشى مع الأطر الدولية والإقليمية، ولا سيما خطوط عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات[147]. ويجري حالياً إعداد خطة رقمية عربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، بما من شأنه تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين دفعاً لاقتصادات ومجتمعات المعرفة[148].

ومن الأمثلة على التعاون الإقليمي الجاري في المجال الرقمي:

- تهدف المنصة العربية للإدماج الرقمي إلى تيسير استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[149].
- يقترح مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة معايير إقليمية لرقمنة الخدمات الحكومية[150].
- تشجع جائزة المحتوى الرقمي العربي على تطوير المحتوى الرقمي العربي الذي يؤثر تأثيراً واضحاً في المجتمع[151].
- يحفّز المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني على تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي للتهديدات الإلكترونية المتصاعدة[152].
- تهدف مبادرة الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية إلى تشجيع البلدان العربية ودعمها للمضي قدماً نحو الحكومة المفتوحة[153].

الحلول الرقمية المفتوحة المصدر: يمكن للبلدان العربية أن تتعاون من أجل تطوير حلول متمحورة حول الإنسان وقادرة على الحد من أوجه عدم المساواة وتسريع تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لها أيضاً الانضمام إلى تحالفات المنافع العامة الرقمية القائمة[154] أو إنشاء تحالف إقليمي لتعزيز التنمية التعاونية لمثل هذه المنافع. وتشمل المجالات المحتملة الناشئة عن الجائحة نُظُم إدارة المعلومات الصحية المفتوحة المصدر التي يمكن للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نشرها بسهولة[155].

تقييم السياسات: من أجل تحسين التعاون والتكامل الإقليميين في مجال التحول الرقمي، يجب تقييم السياسات في جميع أنحاء المنطقة لزيادة التعلم اللاحق من الأقران من تدابير الاستجابة الرقمية لجائحة كوفيد-19 ولكن أيضاً لتحسين الفهم المسبق لإمكانات الابتكار الرقمي لسد الفجوات في التعليم والرعاية الصحية ونُظُم العدالة وغيرها من القطاعات على نحو فعال، ولا سيما في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض والتي تشهد نزاعات.

تشمل المنافع العامة الرقمية "البرامجيات المفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، ونماذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة، والمعايير المفتوحة، والمحتويات المفتوحة التي تلتزم بالقوانين المتعلقة بالخصوصية وغير ذلك من القوانين والمعايير والممارسات الفضلى الدولية والمحلية المعمول بها، والتي لا ضرر فيها.

الأمم المتحدة، "تقرير الأمين العام، خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"، حزيران/يونيو 2020.

الحواشي

1. الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19. متاحة على الرابط التالي:/http://tracker.unescwa.org (تم الاطلاع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021)؛ World Bank, “Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures”, version 15 (Washington, D.C., World Bank, 2021).
2. World Bank, “Social Protection and Jobs Responses to COVID-19”, 2021.
3. المرجع نفسه.
4. World Food Programme, “WFP’s Work in Enabling Social Protection in Somalia: Highlights of the World Food Programme’s Contributions to Social Protection in a New Normal”, 2021.
5. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "دور نُظُم المعلومات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية في توسيع برامج التحويلات النقدية خلال جائحة كوفيد-19: تجارب من بلدان عربية مختارة"، تعزيز الحماية الاجتماعية في أطر الاستجابات للجائحة، 2021.
6. الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19. متاحة على الرابط التالي: /http://tracker.unescwa.org تم الاطلاع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ International Policy Centre for Inclusive Growth (IPCIG), “Social protection responses to COVID-19 in the Global South: Online Dashboard”, 2021 (accessed on 15 September 2021); World Bank, “Social Protection and Jobs Responses to COVID-19”, 2021.
7. مصر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2021 لمصر"، 2021.
8. مارينا ويس، "إعادة البناء على نحو أفضل: دعم جهود مصر لتحقيق التعافي الشامل للجميع"، البنك الدولي، 22 حزيران/يونيو 2021.
9. الوطنية، "صرف شيكات الشؤون الاجتماعية لشهر 2020/4. رابط فحص أسماء المستفيدين"، 14 نيسان/أبريل 2020.
10. Gnet, The National Fund for Retirement and Social Security announces the dispersal of pension funds (French original title: Tunisie: La CNRPS annonce le versement des (pensions à partir de demain, mercredi 23 March 2021.
11. بوابة الأهرام، "قرار جمهوري بزيادة المعاشات بنسبة 14 في المائة اعتباراً من اليوم"، 1 تموز/يوليو 2020.
12. الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19. متاحة على الرابط التالي:/http://tracker.unescwa.org (تم الاطلاع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021) IPCIG, “Social protection responses to COVID-19 in the Global South: Online Dashboard”, 2021 (accessed on 15 September 2021).
13. العراق، مجلس الوزراء، "مجلس الوزراء يقر مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي، يخول وزير المالية التوقيع على عقد أتمتة الإجراءات الجمركية"، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
14. منظمة العمل الدولية، "سلطنة عُمان تدشن أول نظام أمان وظيفي فيها"، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020.
15. Le Point, In Morocco, the implementation of generalized social protection (French original title: Maroc: la couverture sociale généralisée mise en uvre), 16 April 2021; Slate, In the midst of a pandemic, Morocco aims to revolutionize its social protection system (French original title: En pleine pandémie, le Maroc veut révolutionner sa protection sociale), 29 April 2021.
16. الإسكوا، "إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية"، 2019.
17. الأمم المتحدة، "استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الدول العربية"، 2020.
18. ESCWA, “Social Inequalities in the Arab Region Post-COVID-19”, 2021.
19. الأمم المتحدة، "استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الدول العربية"، 2020.
20. المرجع نفسه.
21. الإسكوا، "الحماية الاجتماعية المستهدفة في الدول العربية قبل وأثناء أزمة كوفيد-19"، تعزيز الحماية الاجتماعية في أُطر الاستجابات للجائحة، 2021.
22. المرجع نفسه.

23. World Bank, “Comoros: World Bank Provides $10 Million to Support Emergency Response to COVID-19 and Recovery”, 10 December 2020.

24. World Bank, “Lebanon Emergency Crisis and Covid-19 Response Social Safety Net Project”, 4 November 2021.

25. الإسكوا، "دور نُظُم معلومات الحماية الاجتماعية"، 2021.

26. ESCWA, “Social Inequalities in the Arab Region Post-COVID-19”, 2021.

27. الإسكوا، "الحماية الاجتماعية المستهدفة في الدول العربية"، 2021.

28. المرجع نفسه.

29. IPCIG, “Social protection responses to COVID-19 in the Global South: Online Dashboard”, 2021 (accessed on 15 September 2021).

30. المرجع نفسه.

31. المنبر التونسي، "المحفظة الرقمية بتونس: تطبيقة تُمكن من استلام وصرف الأموال عبر الهاتف"، 6 أيار/مايو 2020.

32. IPCIG, “Social protection responses to COVID-19 in the Global South: Online Dashboard”, 2021 (accessed on 15 September 2021).

33. موريتانيا، وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة، "وزارة الوظيفة العمومية توزع كميات من المواد الغذائية والتعقيمية على المركزيات النقابية"، غير محدد التاريخ.

34. الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19. متاحة على الرابط التالي:http://tracker.unescwa.org/ (تم الاطلاع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

35. الإسكوا، "إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية"، 2019.

36. المرجع نفسه.

37. الإسكوا، "دور نُظُم معلومات الحماية الاجتماعية"، 2021.

38. ILO, “Social Protection Spotlight: Extending social protection to informal workers in the COVID-19 crisis: country responses and policy considerations”, 14 September 2020.

39. Australia, Department of Foreign Affairs and Trade, "Social Protection’s Contribution to Social Cohesion”, 2021.

40. الأمم المتحدة. آثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 2020.

41. منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2017-2019: حماية اجتماعية شاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (مكتب العمل الدولي – جنيف: منظمة العمل الدولية، 2017).

42. A/RES/73/195.

43. Olivier De Schutter, United Nations Special Rapporteur on the Right to Food, and Magdalena Sepúlveda, United Nations Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights, “Executive Summary: A Global Fund for Social Protection (GFSP)”, 2012.

44. الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19. متاحة على الرابط التالي:http://tracker.unescwa.org/ (تم الاطلاع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

45. المرجع نفسه.

46. عُمان، وزارة المالية، "خطة التحفيز الاقتصادي"، 2021.

47. PWC, “Oman: Budget 2021 & 10th Five year development plan (2021-2025)-continued focus on diversification & maintaining deficit”, 2021.

48. الأمم المتحدة، أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19. متاحة على الرابط التالي:http://tracker.unescwa.org/ (تم الاطلاع عليها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

49. الوطن، "21 قراراً اقتصادياً أعلنها الرئيس السيسي لمواجهة أزمة كورونا"، 22 آذار/مارس 2020.

50. وكالة أنباء الإمارات (وام)، ""تنفيذي الشارقة" يعلن حزمة من المحفزات لدعم الجهات الحكومية والخاصة وقطاعات الأعمال والافراد"، 31 آذار/مارس 2020.

51. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “COVID-19 Government Measures Dataset”, COVID-19 Pandemic, Humanitarian Data Exchange. Available at https://data.humdata.org/dataset/acaps-covid19-government-measures-dataset (accessed on 19 November 2021).

52. World Bank, “Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures”, version 6, (Washington, D.C., World Bank, 2020).

53. الإسكوا، "تقوية قدرة قطاع المياه والصرف الصحي في البلدان العربية على مواجهة كوفيد-19"، (E/ESCWA/CL1.CCS/2021/TP.6).

54. المرجع نفسه.

55. الوطن، "21 قراراً اقتصادياً أعلنها الرئيس السيسي لمواجهة أزمة كورونا"، 22 آذار/مارس 2020.

56. MENAFN, “Qatar announces QR75bn stimulus for private sector”, 16 March 2020.

57. Vivid Economics, “The Greenness of Stimulus Index”, 6th Edition, 2021.

58. الإسكوا، "تقوية قدرة قطاع المياه والصرف الصحي في البلدان العربية على مواجهة كوفيد-19"، (E/ESCWA/CL1.CCS/2021/TP.6).

59. الإمارات اليوم، ""تنفيذي أبوظبي" يعلن إطلاق حزمة حوافز اقتصادية وتسريع مبادرات "غداً 21""، 16 آذار/مارس 2020.

60. وقاية، "الإمارات تسعى إلى تقديم كل سُبل الدعم اللازم لمساعدة القطاعات العامة والخاصة في مواجهة جائحة كورنا"، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

61. عُمان، وزارة المالية، "خطة التحفيز الاقتصادي"، 2021.

62. Vivid Economics, “The Greenness of Stimulus Index”, 2021; OECD, “The OECD Green Recovery Database: Examining the environmental implications of COVID-19 recovery policies”, 2021.

63. Yuyan Zhang, “Promoting Green Development”, G20 Insights, 1 September 2017.

64. International Institute for Sustainable Development (IISD), Cutting Emissions and Budget Deficits for a Post-Pandemic World: Fossil fuel subsidy reform and carbon pricing, Global Subsidies Initiative (Nordic Council of Ministers/ Publication Unit, Copenhagen, 2020).

65. الإمارات العربية المتحدة، البوابة الإلكترونية الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، "مشروع 300 مليار، الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة"، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

66. الهيدروجين الأخضر هو وقود الهيدروجين الذي ينتج باستخدام الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري. ولديه القدرة على توفير الطاقة النظيفة لقطاع الصناعات التحويلية والنقل، والأهم أن منتجه الثانوي الوحيد هو الماء. Renee Cho, “Why We Need Green Hydrogen”, Columbia Climate School, 7 January 2021.

67. Vivid Economics, “The Greenness of Stimulus Index”, 2021.

68. مبادرة السعودية الخضراء، "تقليل الانبعاثات الكربونية"، غير محدد التاريخ.

69. الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)، الجزء الأول والبرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2021-2024)، الجزء الثاني.

70. الأردن، وزارة البيئة، "قطاع النقل: خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر 2021-2025"، 2020.

71. الجزائر، مصالح الوزير الأول، "برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024"، 2021.

72. مصر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، "تقرير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2021 لمصر"، 2021.

73. لبنان، وزارة الزراعة، "الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025"، 2020.

74. الصومال، وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، "خطة التنمية الوطنية -2020 2024"، 2020.

75. الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (2020-2024)، الجزءان الأول والثاني، 2021.

76. دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء، "خطة التنمية الوطنية 2021-2023"، 2020.

77. المغرب، الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، 2020.

78. تونس، "التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2021"، 2021.

79. مارينا ويس، "إعادة البناء على نحو أفضل"، 2021.

80. دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء، "خطة التنمية الوطنية 2021-2023"، 2020.

81. Platform for Redesign 2020, “Mauritania”, 8 October 2020.

82. United Nations Department of Economic and Social Affairs, “Syrian Arab Republic: Voluntary National Review 2020”, Sustainable Development Knowledge Platform, 2020.

83. المغرب، الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، 2020.

84. مبادرة السعودية الخضراء، "تقليل الانبعاثات الكربونية"، غير محدد التاريخ.

85. المرجع نفسه.

86. IISD, “Two programs support green recovery in Egypt”, 13 November 2021; The Financial, “EBRD, EU and GCF boost green finance in Egypt”, 11 November 2020.

87. IISD, “EU and EBRD: finance for green recovery in Egypt, Morocco and Eastern Partnership countries”, 3 July 2020.

88. انتربرايز، "مصر مستعدة لموجة من إصدارات السندات الخضراء في 2021"، 16 آذار/مارس 2021.

89. البنك الدولي، "البنك الدولي يساند التعافي الأخضر الشامل والقادر على الصمود في الأردن"، 14 حزيران/يونيو 2021.

90. الإمارات العربية المتحدة، وزارة التغيُّر المناخي والبيئة، "إطار عمل للتمويل المستدام 2031-2021"، 2021. متاح على الرابط التالي: https://www.moccae.gov.ae/assets/download/24b84d14/UAE_Sustainable_framework_21.pdf.aspx.

91. Center for Applied Research on Partnership with the Orient (CARPO), "Post COVID-19: A Potential for Green Recovery in the Arab Gulf States", 2021.

92. رويترز، "مصحح-الكويت تلغي مشروع إنشاء محطة الدبدبة للطاقة الشمسية بسب أزمة كورونا"، 14 تموز/يوليو 2020.

93. OECD, Towards green growth: Tracking progress, (Paris, OECD publishing, 2015).

94. المرجع نفسه.

95. OECD, "The OECD Green Recovery Database", 2021.

96. ILO, "Just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all", ILO ACTRAV Policy Brief, 2018.

97. The Leadership Group for Industry Transition, "Reaching Net-Zero Industry Through Public-Private Partnerships", 28 May 2021.

98. ESCWA, "Policy Options for Promoting Green Technologies in the Arab Region.

99. OECD, "Making the green recovery work for jobs, income and growth", 6 October 2020.

100. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعزيز التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية (جنيف، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021).

101. منظمة العمل الدولية، الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2018: التخضير مع فرص العمل (مكتب العمل الدولي – جنيف: منظمة العمل الدولية، 2018).

102. European Parliament, "Global Mega-Trends. Scanning the Post-Coronavirus Horizon", 2020.

103. Owen Bennet, "Green sukuk market won't ignite without Gulf governments backing, warns top Fitch Ratings analyst", News, 7 September 2021.

104. Vivid Economics, "The Greenness of Stimulus Index", 2021.

105. ESCWA, "Technical note on co-benefits of adaptation and mitigation for climate actions: Nature-based solutions", E/ESCWA/CLI1.CSS/2021/TP.1, 2021.

106. Damian Carrington, "World leaders announce plan to make green tech cheaper than alternatives", The Guardian, 2 November 2021.

107. David McGinty, "How to Build a Circular Economy", World Resources Institute, 6 August 2020.

108. Steph Pietras, Alyson Marks and Grant Cameron, "Mobilizing 'Smart City' Growth for a Resilient Future", Thematic Research Network on Data and Statistics (TReNDS), 14 June 2021.

109. الإسكوا، "وزراء الزراعة والمياه العرب يتفقون على تنسيق مواجهة تداعيات ندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية وتغيُّر المناخ"، 4 نيسان/أبريل 2019.

110. الإسكوا، "آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة"، 2021.

111. Yuyan Zhang, "Promoting Green Development", 2017.

112. البنك الدولي، "20 مليون دولار لتعزيز التنمية الرقمية في الأراضي الفلسطينية"، 26 آذار/مارس 2021.

113. البنك الدولي، "توسيعاً لنطاق الشمول الرقمي والمالي: البنك الدولي يدعم إصلاحات المغرب لتحقيق صموده الاقتصادي والاجتماعي"، 17 حزيران/يونيو 2021.

114. http://covid19.uis.unesco.org/global-monitoring-school-closures-covid19/country-dashboard/.

115. Edx, "Doroob: Free online courses from Doroob", n.d.

116. World Bank, "Lessons for Education from COVID-19 Responses", n.d.

117. UNICEF, "COVID-19: Are children able to continue learning during school closures?", 2020.

118. UNICEF, "Middle East and North Africa: Education", n.d.

119. Access Now، "تطبيقات تعقّب مخالطي المصابين بفيروس كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: كابوس يهدّد الخصوصية"، 18حزيران/يونيو 2020.

120. المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، "توكلنا"، غير محدد التاريخ.

121. زاكاري بامبتون، "الإقبال المتباين على لقاحات فيروس كورونا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 7 تموز/يوليو 2021.

122. UNESCO, "UNESCO launches Iraqi Fact-Checking Platform (IFCT)", 26 September.

123. المملكة العربية السعودية، وزارة الصحة، "تطبيقات وزارة الصحة للأجهزة الذكية"، 2021.

124. United Nations Development Programme (UNDP), "Physical and Mental Well-being and the Role of Telemedicine during the Covid-19 Pandemic in Bahrain", 2021.

125. International Organization for Migration, "IOM Somalia Supports New 'Telemedicine' Enhancement for Migrants and Host Communities", 15 January 2021.

126. Access Now، "تطبيقات تعقّب مخالطي المصابين بفيروس كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كابوس يهدّد الخصوصية"، 18 حزيران/يونيو 2020.

127. لجنة النطاق الواسع المعنية بالتنمية المستدامة، التوازن الدَّقيق: بين مُكافحة التّضليل الرقمي واحترام حُريّة التعبير، (جنيف، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020).

128. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), COVID-19 And E-Commerce: A Global Review, (New York, United Nations, 2020).

129. البحرين، وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، "عن mall.bh"، غير محدد التاريخ.

130. البنك المركزي المصري، موقع رواد النيل (هدفنا عالم مبتكر)، غير محدد التاريخ.

131. Somalia, Ministry of Commerce and Industry, "Welcome to Somalia Business Registry", n.d.

132. دينا الصالحي وآخرون، "الصمود في ظل القيود: أثر جائحة كوفيد-19 على الخدمات المالية في الأردن"، جوباك، 2020.

133. United Nations Algeria, "United Nations: 2020 Algeria Annual Report", 2021.

134. دينا الصالحي وآخرون، "الصمود في ظل القيود"، 2020.

135. ILO, "Teleworking arrangements during the COVID-19 crisis and beyond", 2021.

136. World Bank Group, "Digital Jobs for Youth with Disabilities", 2021.

137. الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون مجلس الوزراء ومكتب رئاسة مجلس الوزراء، "سياسة المتعامل الرقمي والخدمة الحكومية الرقمية"، 2021.

138. العربية، "السعودية. هيئة الحكومة الرقمية تطلق برنامج تطوير القدرات (قدرات-تك)"، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

139. الأردن، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، "الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2021-2025 "، 2021.

140. الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، "التقاضي عن بعد"، 2021.

141. Zawya, "Bahrain's virtual courts plan approved", 23 March 2020.

142. لبنان، قوى الأمن الداخلي، "المفتشية العامة"، غير محدد التاريخ.

143. OCHA, "A chatbot named Mila: Answering the call for people in Libya", 17 May 2021.

144. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP), "E-Government for Women's Empowerment in Asia and the Pacific", 2016.

145. Cristina Lago, "Virtual justice: Online trials are an opportunity to reform the court system", Tech Monitor, 11 May 2021.

146. الأمم المتحدة، "تقرير شبكة الأمم المتحدة لخبراء الاقتصاد الصادر إحياءً للذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة: تشكيل اتجاهات عصرنا"، 2020.

147. للاطلاع على ملخص تحليلي لهذه الجهود، انظر: الإسكوا، "تقرير التنمية الرقمية العربية 2019"، 2019.

148. الإسكوا، "ورشة العمل المشتركة الأولى لتطوير الأجندة الرقمية العربية/استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حدث مستقل على هامش الدورة الثانية والثلاثين لفريق العمل العربي حول استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، غير محددة التاريخ.

149. الإسكوا، "المنصة العربية للإدماج الرقمي"، 2020.

150. الإسكوا، "الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة"، 2014.

151. الإسكوا، "جائزة المحتوى الرقمي العربي"، 2021.

152. المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، غير محدد التاريخ.

153. "الإسكوا، "الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية"، 2018.

154. تحالف المنافع العامة الرقمية الذي دعمه الأمين العام للأمم المتحدة: "تعزيز الحلول المفتوحة المصدر من أجل إقامة عالم أكثر إنصافاً"، غير محدد التاريخ.

155. النظام العالمي لإدارة المعلومات الصحية DHIS2 الذي طوره قسم المعلوماتية في جامعة أوسلو (HISP) هو خير مثال على ذلك: "The world's largest health information management system — developed through global collaboration led by UiO", n.d.

بيانات أهداف التنمية المستدامة

يعرض هذا القسم أشكالاً توضيحية عن بيانات مختارة لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ويقدم مقارنات مع العالم حيثما كان ذلك متاحاً. وقد استُمدَّت البيانات من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة حتى شهر كانون الثاني/يناير 2022. ويتضمن هذا القسم أيضاً رسائلَ رئيسية بشأن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك معلومات عن مستوى توفر البيانات.

لمزيد من الإحصاءات، يمكن الاطلاع على:

المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة

بوابة البيانات العربية

الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر

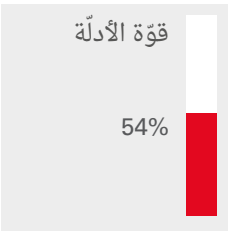

- لا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع في المنطقة العربية التي شهدت زيادة حادة في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي منذ عام 2010، على عكس الاتجاه العالمي. وتشهد المنطقة أيضاً زيادةً في الفقر بين الأشخاص العاملين.
- في حين تتناقص حصة العمالة غير المستقرة وتقلّ كثيراً عن المتوسط العالمي، فإنها لا تزال أكثر وضوحاً بين النساء.
- لا يزال معدل الأمية لدى البالغين أعلى من المتوسط العالمي، وهو مرتفع بين النساء.
- حققت المنطقة العربية تقدماً في توفير خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية للسكان، متجاوزةً المتوسط العالمي في هذا المجال.

لا تتوفر البيانات بشأن العديد من المؤشرات الرئيسية، مثل تلك المتصلة بالكوارث.

1-1-1 السكان تحت خط الفقر الدولي (النسبة المئوية)

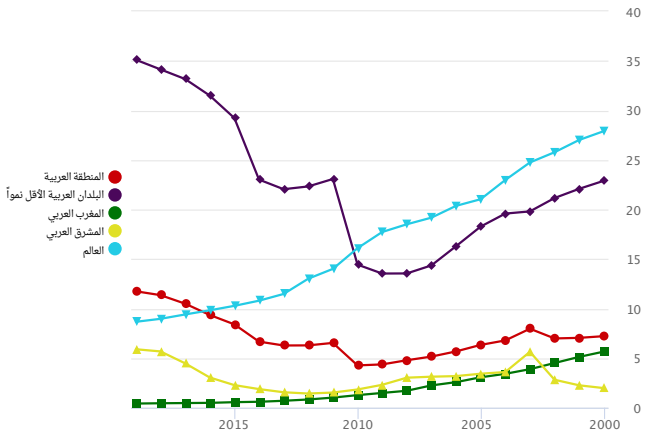

1-1-1 السكان العاملون تحت خط الفقر الدولي (النسبة المئوية)

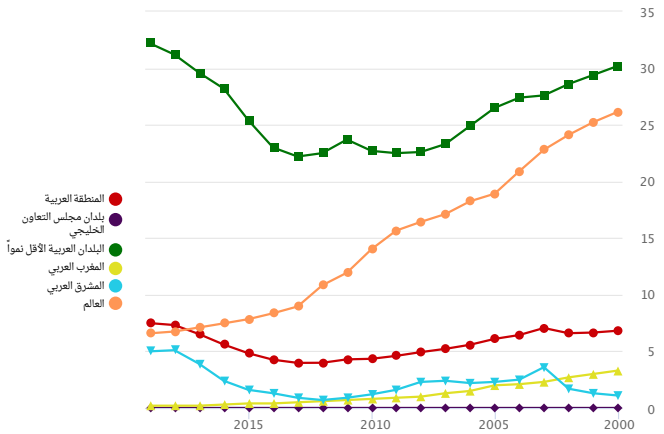

1-2x معدل الأمية لدى البالغين (النسبة المئوية)

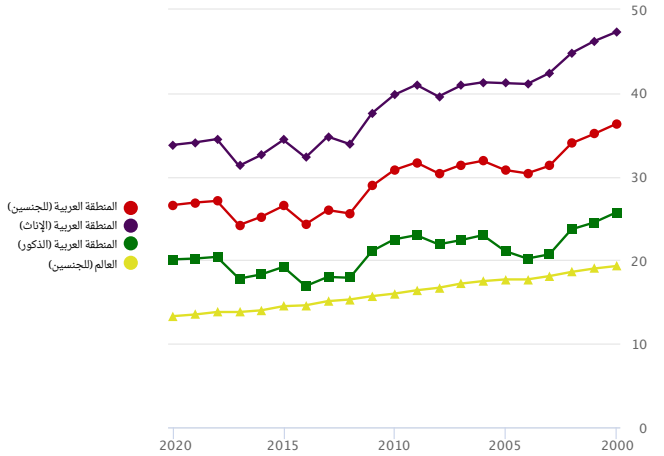

1-3x العمالة غير المستقرة، حسب الجنس (النسبة المئوية)

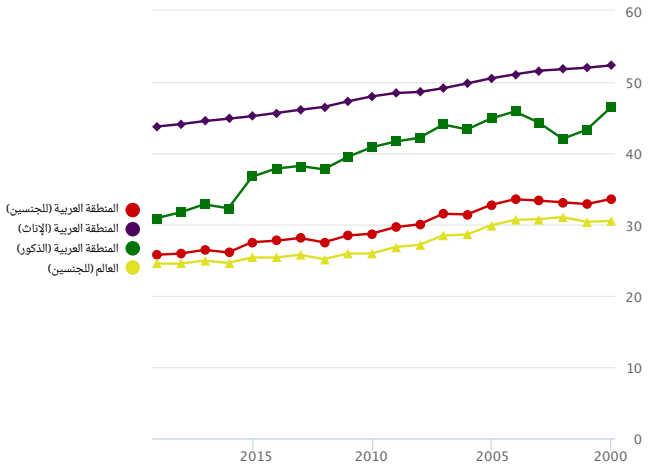

1-4-1 السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (النسبة المئوية)

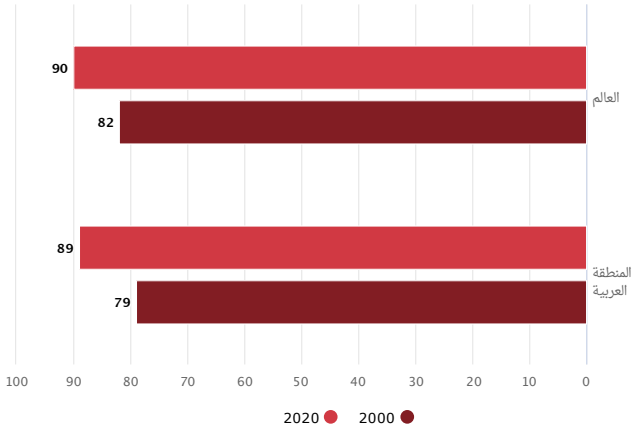

1-4-1 السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية (النسبة المئوية)

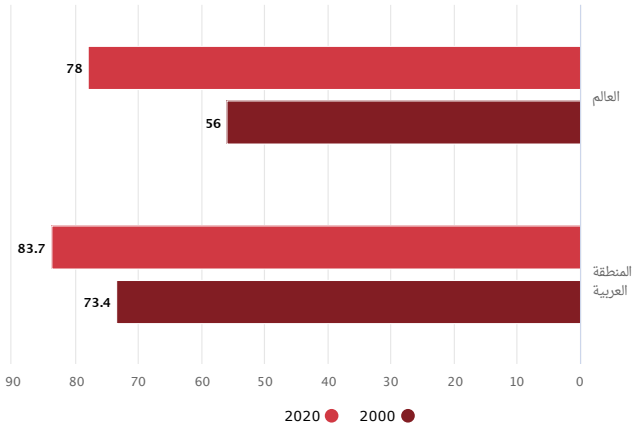

الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء التام على الجوع

- لا يزال الأمن الغذائي في المنطقة العربية تحدياً مستمراً. فنقص التغذية أعلى من المتوسط العالمي، وهو في ارتفاع طفيف منذ عام 2014. وتتناقص معدلات توقف النمو بين الأطفال وفقر الدم بين النساء، ولكنها لا تزال مرتفعة بدرجة كبيرة في البلدان العربية الأقل نمواً. ولا تزال نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن ترتفع في جميع أنحاء المنطقة، وهي الأعلى في بلدان المشرق.
- بعد ارتفاع ملحوظ في مؤشر التوجّه الزراعي للإنفاق الحكومي في بلدان مجلس التعاون الخليجي في أوائل القرن الحادي والعشرين، انخفض المؤشر باطراد إلى أقل من المتوسط العالمي.

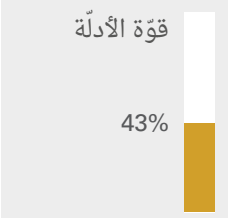

لا تتوفر البيانات بشأن المؤشرات الرئيسية المتصلة بالإنتاجية والاستدامة الزراعيتين.

2-1-1 انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية)

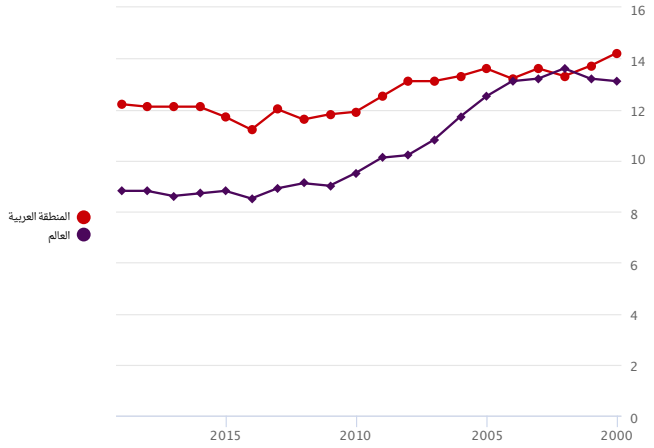

2-2-1 الأطفال الذين يعانون من توقف النمو (النسبة المئوية)

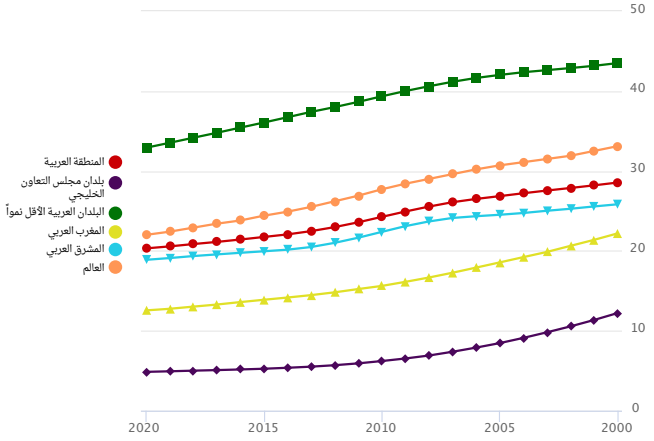

2-2-2 الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن (النسبة المئوية)

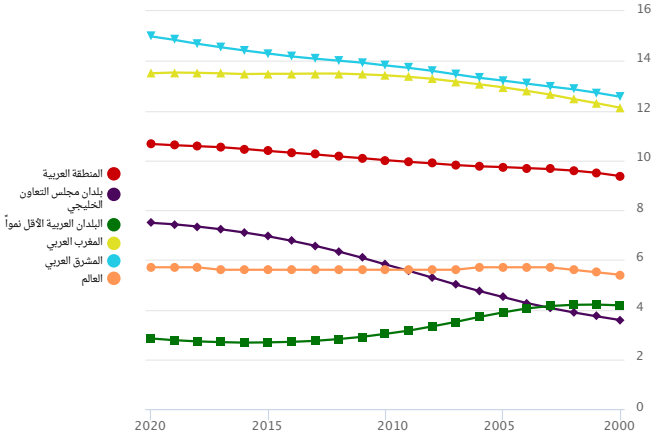

3-2-2 النساء المصابات بفقر الدم (النسبة المئوية)

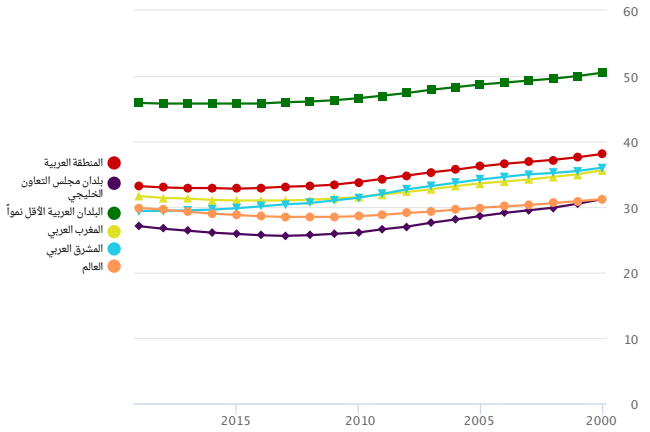

1-5-2 عدد الموارد الوراثية النباتية المخزنة

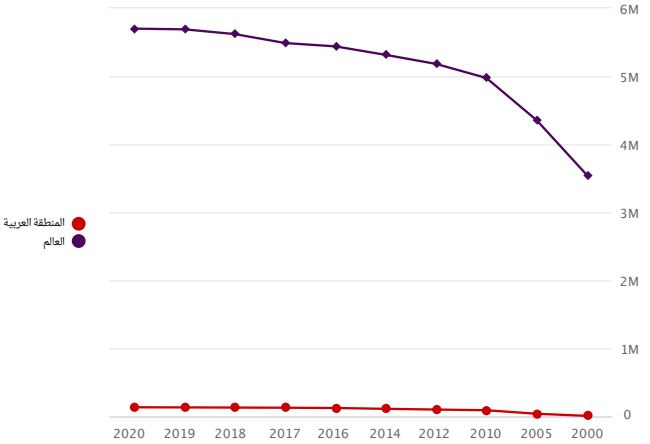

2-أ-1 مؤشر التوجّه الزراعي للإنفاق الحكومي

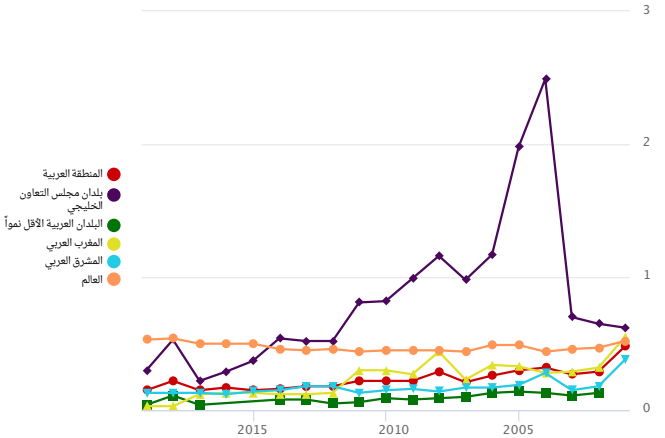

ملاحظة: يُعرَّف مؤشر التوجّه الزراعي للإنفاق الحكومي بأنه حصة الإنفاق الحكومي على الزراعة، مقسومة على حصة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي.

الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة:
الصحة الجيدة والرفاه

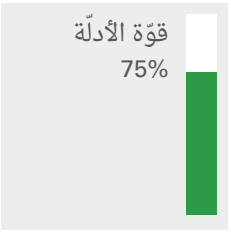

- حققت المنطقة تقدماً كبيراً في العديد من المؤشرات المتصلة بالصحة على مدى العقود الماضية، ولا سيما في تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات، مع أن تفاوتات كبيرة لا تزال قائمة بين مجموعات البلدان في المنطقة.
- تشهد البلدان العربية الأقل نمواً الزيادة الأسرع في فرص حصول المرأة على وسائل تنظيم الأسرة إلا أنّ هذه الفرص تظلّ أقل بكثير من المتوسط العالمي.
- كان أداء المنطقة أقل من أداء العالم في الحد من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور، التي لا تزال مرتفعة وفي تزايد في البلدان العربية الأقل نمواً وبلدان مجلس التعاون الخليجي.
- لا تزال الإنجازات المحددة في اللوائح الصحية الدولية منخفضة بشكل خاص في البلدان العربية الأقل نمواً.

تتوفر البيانات بشأن المؤشرات المتصلة بالصحة بدرجة مرتفعة نسبياً، مع فجوات قليلة في ما يتعلق باستعمال التبغ والقوى العاملة في مجال الرعاية الصحية.

1-1-3 نسبة وفيات الأمهات (لكل 100,000 ولادة حية)

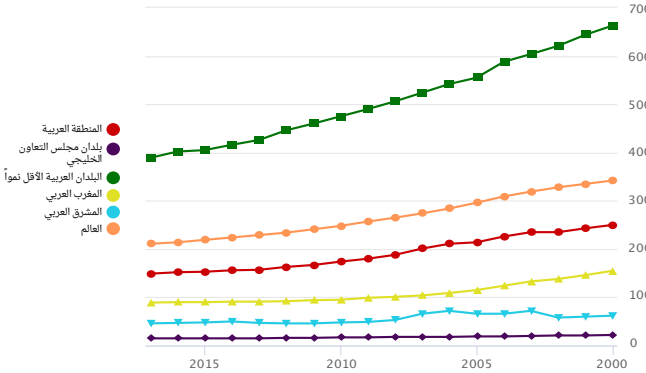

1-2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 ولادة حية)

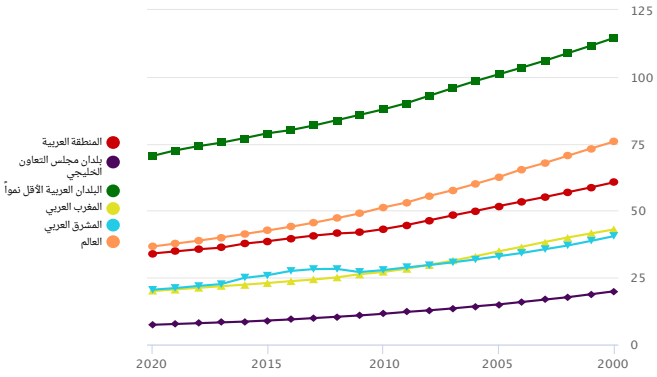

3-3-2 معدل انتشار داء السل (لكل 100,000 شخص)

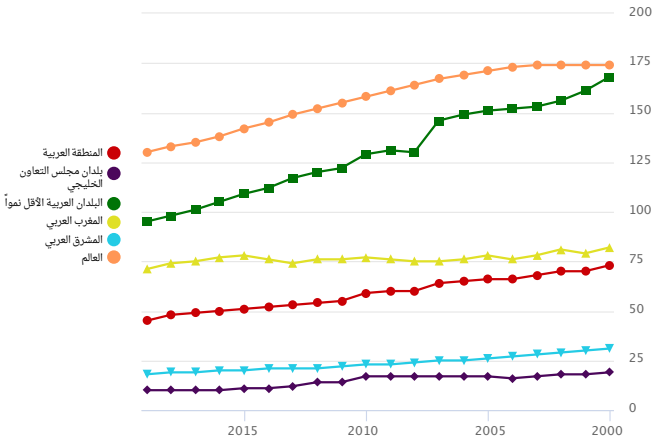

3-4-1 معدل الوفيات (الاحتمال)

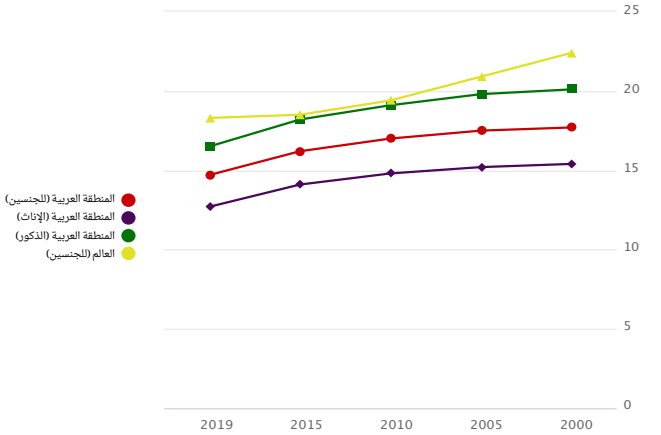

ملاحظة: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة.

3-6-1 معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث المرور (لكل 100,000 شخص)

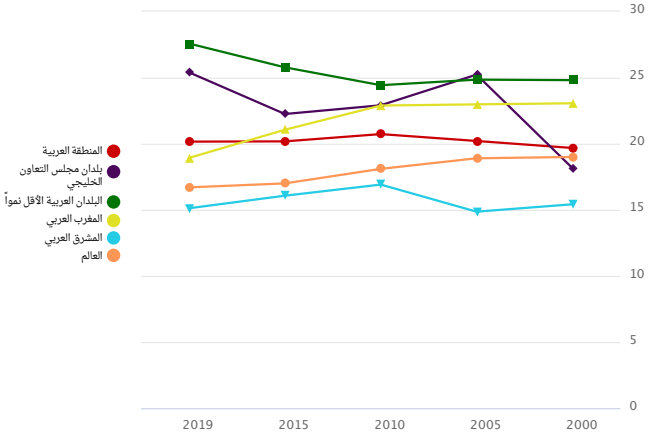

3-7-1 النساء (من الفئة العمرية 15-49 عاماً) اللاتي استُجيبَت حاجتهنّ إلى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة (النسبة المئوية)

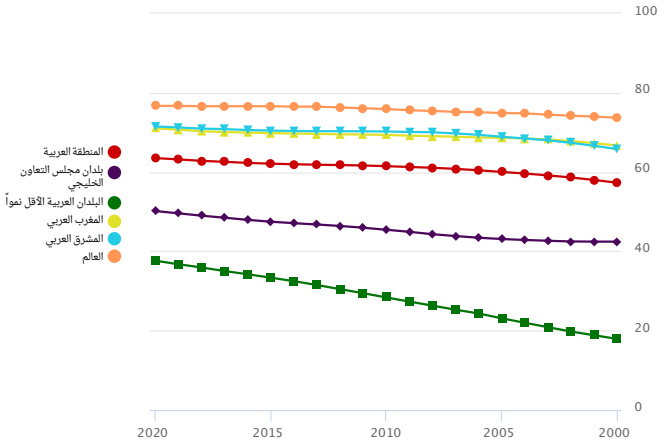

3-9-3 معدل الوفيات بسبب التسمّم غير المتعمّد (لكل 100,000 شخص)

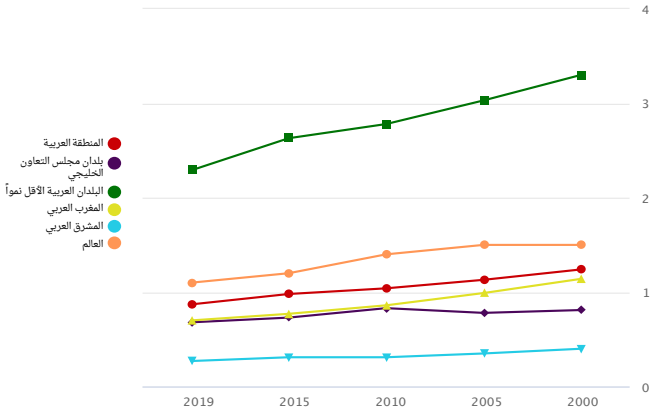

3-د-1 القدرات اللازمة وفقاً للّوائح الصحية الدولية (النسبة المئوية)

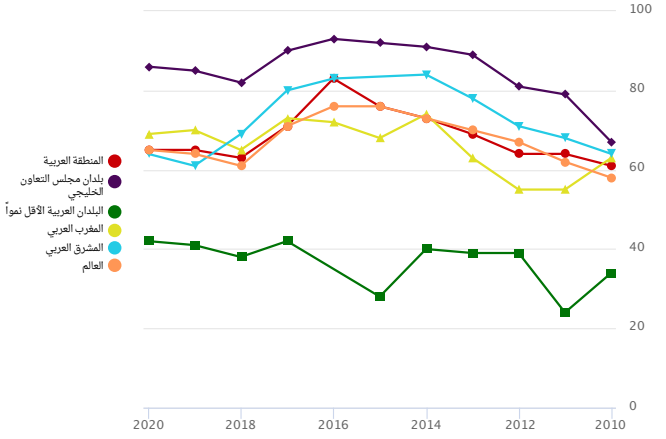

ملاحظة: تعكس القدرات اللازمة وفقاً للّوائح الصحية الدولية نسبة الخصائص التابعة لثلاث عشرة قدرة أساسية تم تحقيقها في وقت محدد.

الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد

4 التعليم الجيد

قوّة الأدلّة 58%

- منذ عام 2000، شهدت المنطقة تحسناً مطرداً في معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية للجنسين، ولكنها لا تزال دون المتوسط العالمي. وعلى الرغم من التحسينات الملحوظة التي حققتها المنطقة، لا تزال نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تتجاوز بكثير المتوسط العالمي، ولا تزال معدلات التسجيل في مرحلة التعليم قبل الابتدائي منخفضة.
- تحقق المنطقة نتائجَ أفضل عموماً من المتوسط العالمي من حيث تزويد المدارس بالكهرباء والإنترنت ومياه الشرب.
- إنّ نسبة المعلّمين في المدارس الابتدائية الذين يملكون الحد الأدنى من المؤهلات أعلى بقليل من المتوسط العالمي، ولا سيما بالنسبة للمعلّمين الذكور.

تعوق الفجوات في البيانات القدرة على تقييم التقدم الذي تحققه المنطقة في زيادة التحصيل التعليمي واكتساب المتعلّمين للمهارات والمعارف.

x1-4 الالتحاق بالمدارس الثانوية (النسبة المئوية)

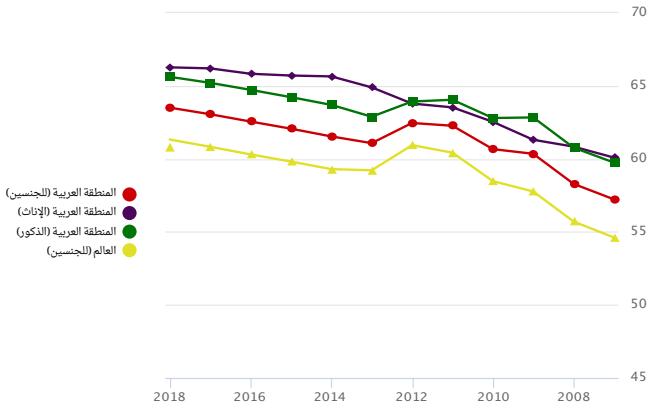

x2-4 الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الابتدائية (النسبة المئوية)

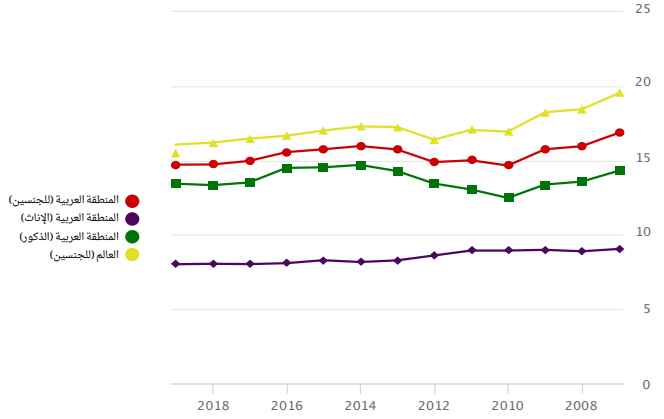

4-2-2 معدل المشاركة في التعلّم المنظّم (النسبة المئوية)

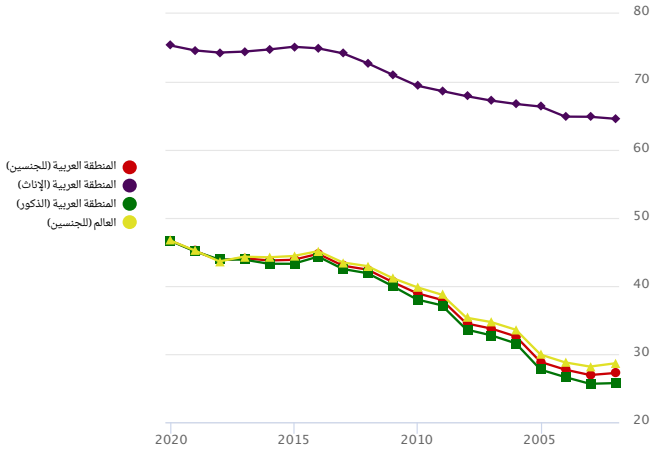

4-أ-1 المدارس الإعدادية التي يمكنها الحصول على الإنترنت والكهرباء ومياه الشرب (النسبة المئوية)

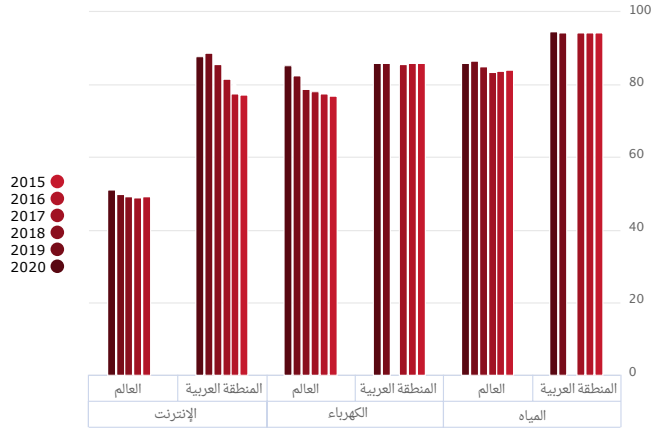

4-ج-1 المعلّمون الذين يملكون الحد الأدنى من المؤهلات في التعليم الابتدائي (النسبة المئوية)

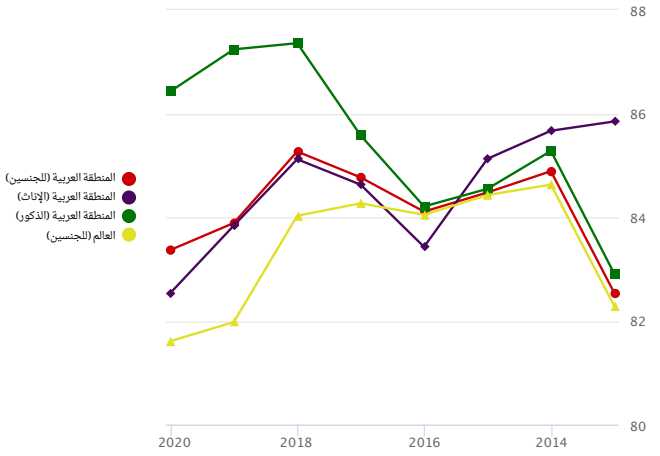

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة:
المساواة بين الجنسين

- لا يزال أمام المنطقة العربية عملٌ ينبغي إنجازه لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومع أن تمثيل المرأة في الحكومات المحلية المنتخبة يلحق على نحو مطرد بالمتوسط العالمي، لا يزال بعيداً عن التكافؤ بين الجنسين. ولا يُلاحَظ أي تحسن ملموس في معدل النساء في المناصب الإدارية، الذي لا يزال متخلفاً كثيراً عن المتوسط العالمي.
- لا يزال زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث مرتفعين، ولا ترقى البيئة القانونية التي تنظّم الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية إلى المعايير الدولية في جميع أنحاء المنطقة.

هناك نقص ملحوظ في البيانات في هذا المجال، مما يعوق تقييم الجهود الرامية إلى إنهاء التمييز، وضمان المساواة في الحقوق والحصول على الموارد، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

5-3-1 النساء اللاتي تزوّجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، 2020 (النسبة المئوية)

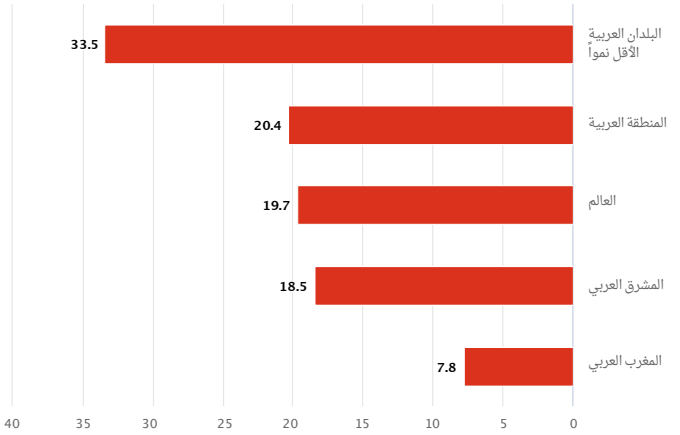

5-3-2 النساء اللاتي تعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية، 2020 (النسبة المئوية)

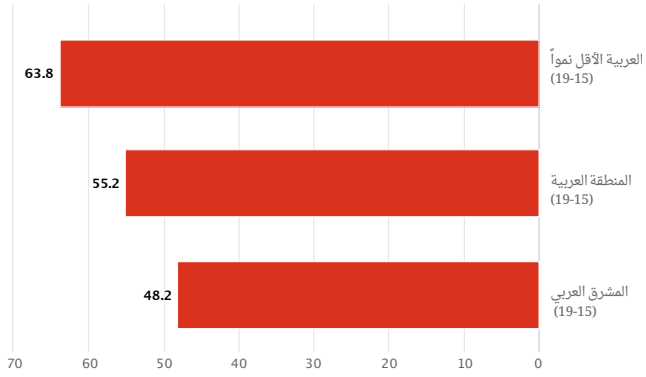

1-5-5 المقاعد المنتخبة التي تشغلها نساء في الحكومة المحلية (النسبة المئوية)

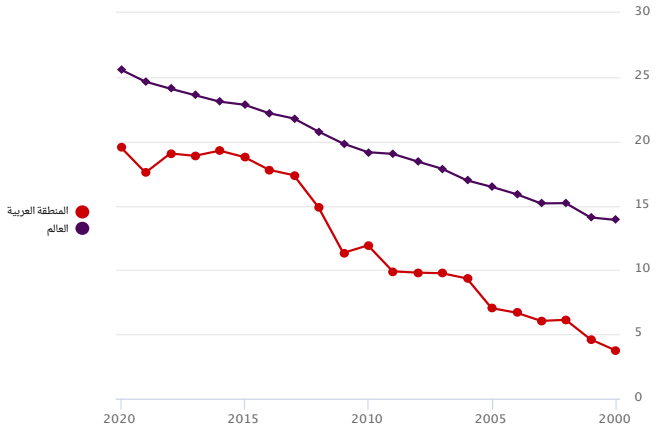

2-5-5 النساء في المناصب الإدارية (النسبة المئوية)

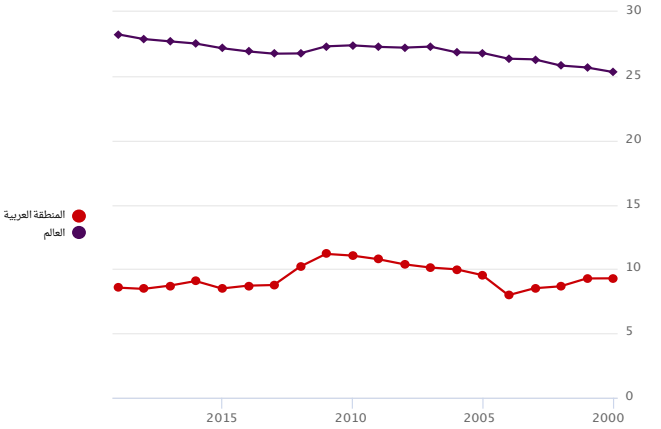

2-6-5 القوانين المعنية بالمساواة في الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، 2019 (النسبة المئوية)

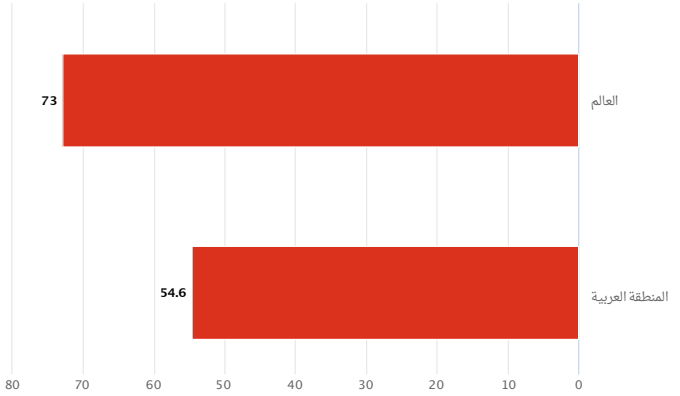

ملاحظة: يقيس مدى توفر البيئة القانونية والتنظيمية في البلدان في ما يتعلق بالمجالات المواضيعية الأربعة التالية: رعاية الأمومة؛ ومنع الحمل وتنظيم الأسرة؛ والتثقيف الجنسي الشامل والمعلومات ذات الصلة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية وفيروس الورم الحليمي البشري.

الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة:
المياه النظيفة والنظافة الصحية

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

قوّة الأدلّة

36%

- منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، سجّلت المنطقة العربية تقدماً هاماً في المؤشرات المتعلقة بحصول السكان على خدمات المياه والصرف الصحي التي تُدار بأمان. وتتناقص ممارسة التغوط في العراء في المناطق الريفية في المنطقة، وهي أقل من المتوسط العالمي في المناطق الريفية.
- تنفّذ مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي الإدارة المتكاملة للموارد المائية بدرجة أعلى من مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة، وهي تجري تحسينات كبيرة في كفاءة استخدام المياه، مما يؤدي إلى قدرة أفضل على فصل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه.
- ينبغي أن تخفّض المنطقة عمليات سحب المياه العذبة إلى مستوى أكثر استدامةً، وأن تعزز ترتيبات التعاون في مجال المياه بالنسبة لأحواض المياه العابرة للحدود.

تتعلق الفجوات في البيانات على نحو رئيسي بنوعية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي ومشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه.

6-1-1 السكان الذين يستخدمون المياه التي تُدار بأمان (النسبة المئوية)

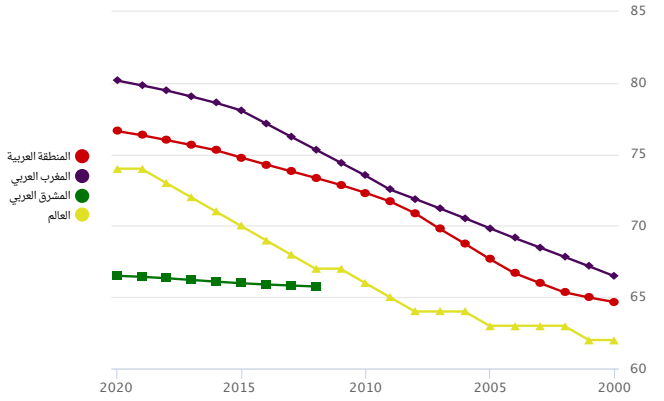

6-2-1 السكان الذين يمارسون التغوط في العراء (النسبة المئوية)

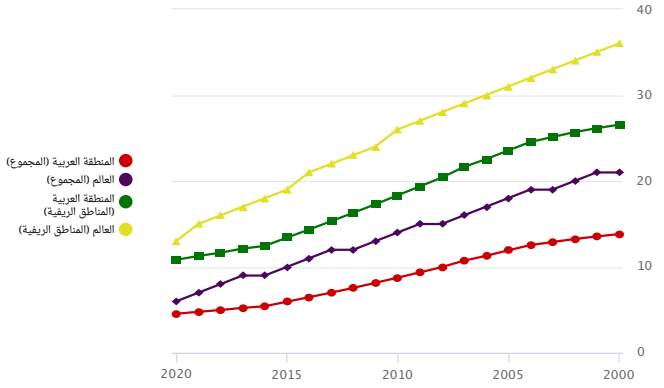

1-2-6 السكان الذين يمارسون التغوط في العراء، البلدان العربية الأقل نمواً، المناطق الريفية (النسبة المئوية)

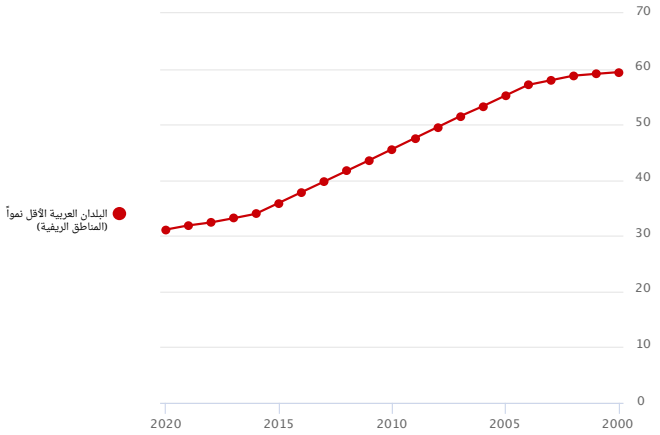

1-2-6 السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي التي تُدار بأمان (النسبة المئوية)

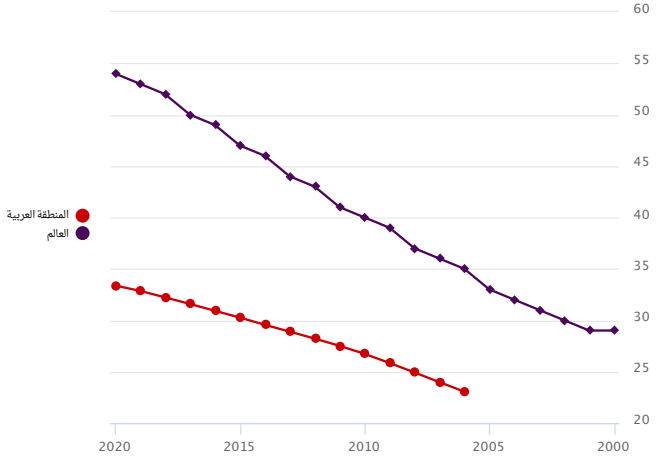

1-4-6 كفاءة استخدام المياه، 2018 (بالدولار الأمريكي/متر مكعب)

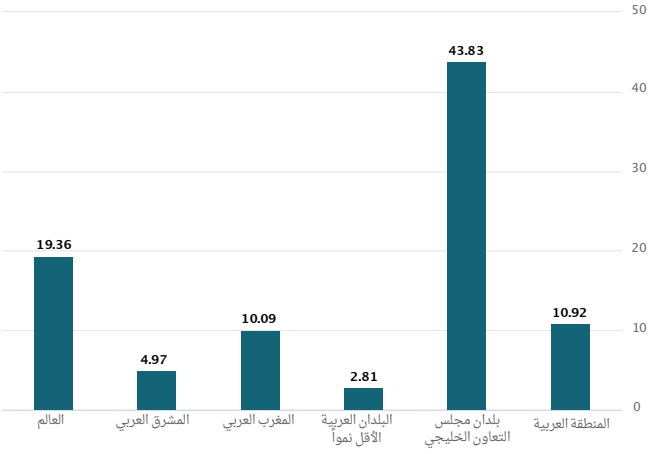

2-4-6 سحب المياه العذبة (النسبة المئوية)

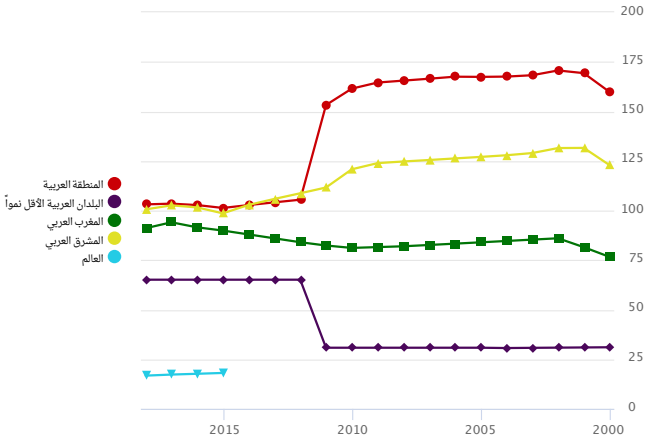

1-5-6 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (النسبة المئوية)

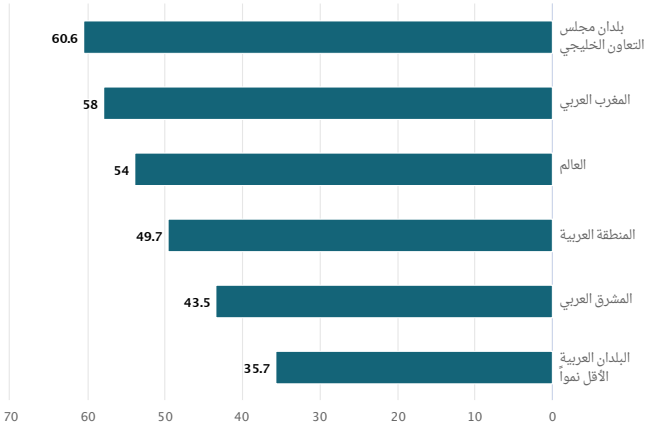

2-5-6 الأحواض العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه، 2020 (النسبة المئوية)

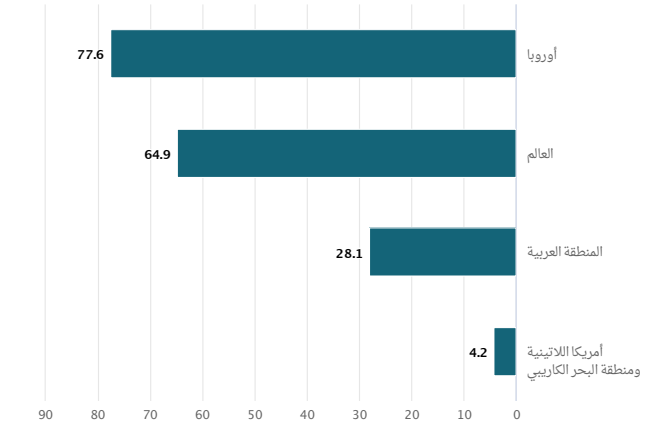

الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة:
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

قوّة الأدلّة
67%

- منذ عام 2000، حققت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الحصول على الكهرباء والوقود النظيف. ومع ذلك، يبدو أن المنطقة تواجه صعوبةً في زيادة حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة والقدرة المركبة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة للفرد، وكلاهما لا يزالان أقل بكثير من المتوسط العالمي. ويمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى ضعف التدفقات المالية الدولية إلى المنطقة لدعم الطاقة النظيفة.
- لم يُسجَّل أي تحسن يذكر في كثافة الطاقة في المنطقة منذ عام 2000. إن البيانات الخاصة بمؤشرات الطاقة متوفرة بدرجة عالية نسبياً.

7-1-1 السكان الذين يمكنهم الحصول على الكهرباء حسب الموقع (النسبة المئوية)

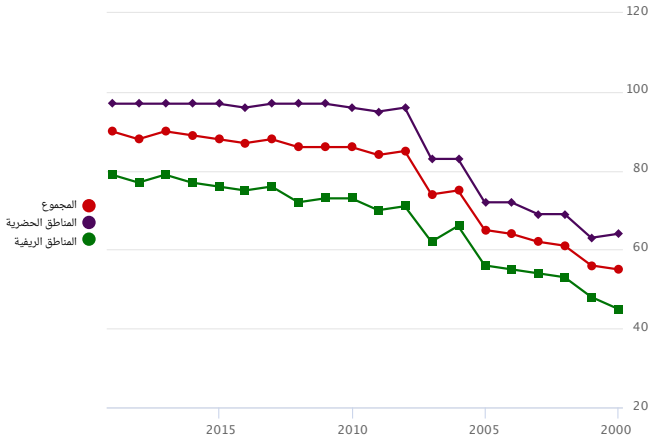

7-1-2 السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (النسبة المئوية)

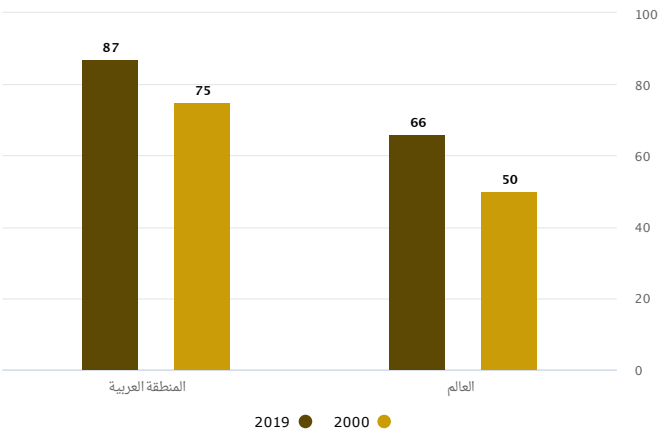

7-2-1 حصة الطاقة المتجددة من الاستهلاك النهائي للطاقة (النسبة المئوية)

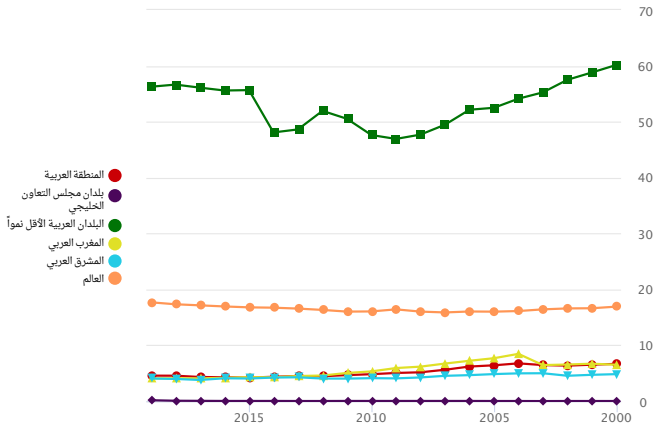

7-3-1 كثافة الطاقة التي تُقاس من حيث الطاقة الأولية (ميغاجول إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية الثابت لعام 2011)

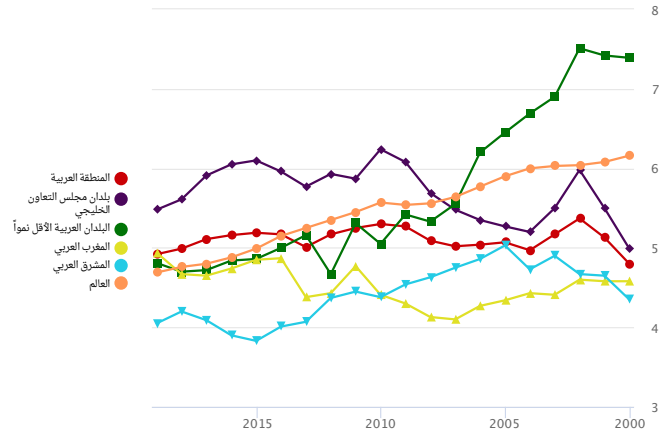

7-أ-1 التدفقات المالية الدولية إلى الطاقة النظيفة (مليون دولار)

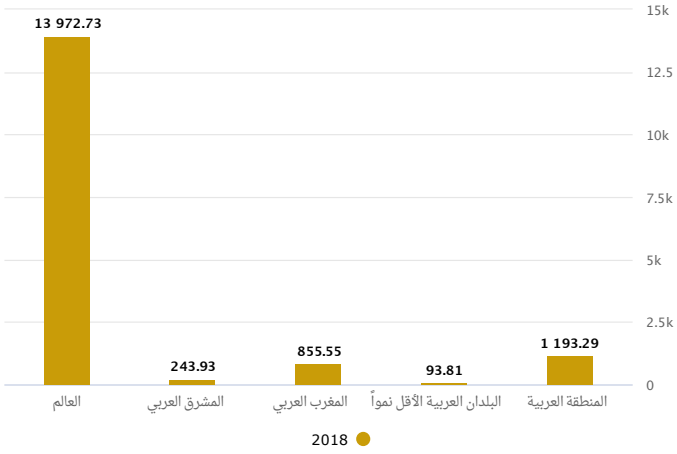

7-ب-1 القدرة المركبة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (واط للفرد)

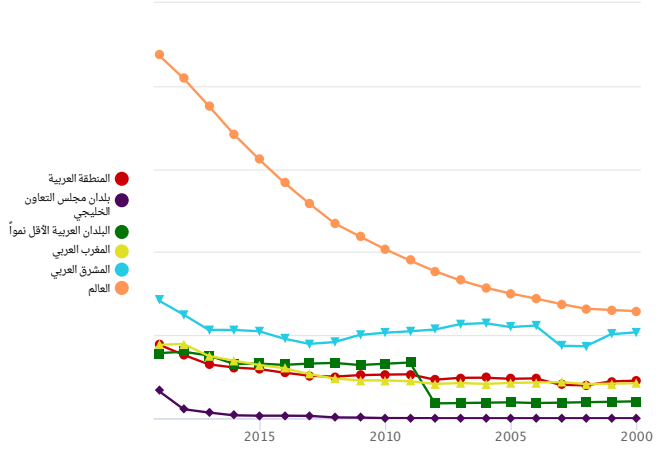

الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- أدى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، والاعتماد المفرط على النفط، وهيمنة القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى تشويه سوق العمل في المنطقة، الذي عجز عن تلبية الطلب على العمالة المنتجة والعمل اللائق.
- لا تزال العمالة تحدياً رئيسياً للمنطقة، ولا سيما للنساء والشباب. فعلى سبيل المثال، تتعرّض النساء من الفئة العمرية 15-24 عاماً في المنطقة للبطالة ثلاثة أضعاف أكثر من النساء في جميع أنحاء العالم.
- تشهد المنطقة مستوىً منخفضاً من امتلاك الحسابات عموماً مقارنة بمتوسط العالم، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الشمول المالي، ولا سيما بالنسبة للشباب والنساء والأشخاص الذين حصلوا على التعليم الابتدائي والفقراء.

البيانات متاحة إلى حد كبير لهذا الهدف، مع بعض الثغرات في مجالات منها العمل غير النظامي وعمل الأطفال.

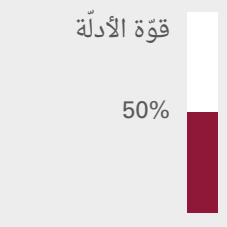

1-1-8 معدّل النمو الاقتصادي (2015-2019) (النسبة المئوية)

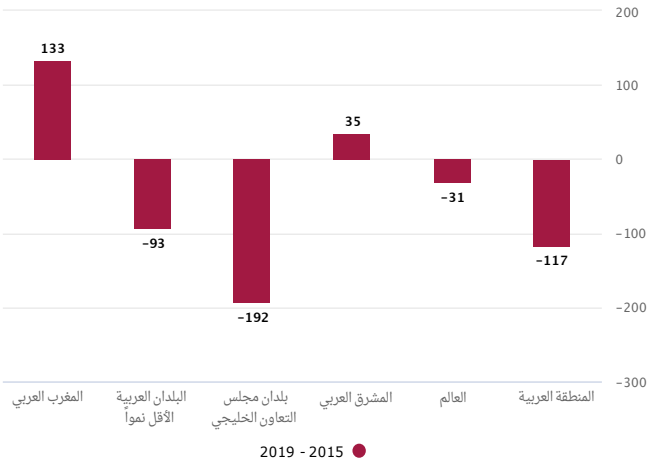

1-2-8 معدّل إنتاجية العمل (2015-2019) (النسبة المئوية)

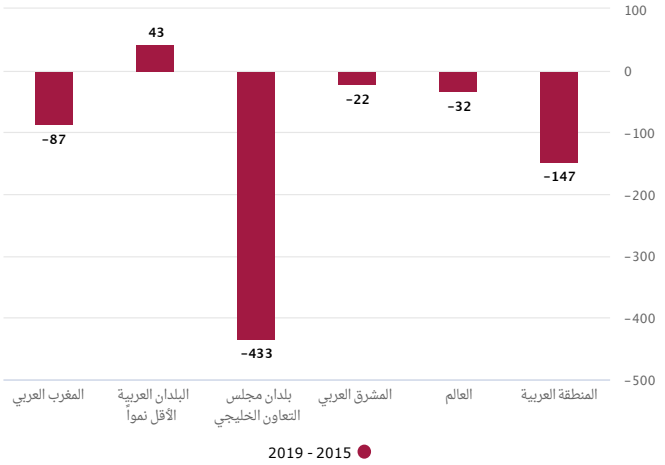

2-5-8 البطالة، 2019 (النسبة المئوية)

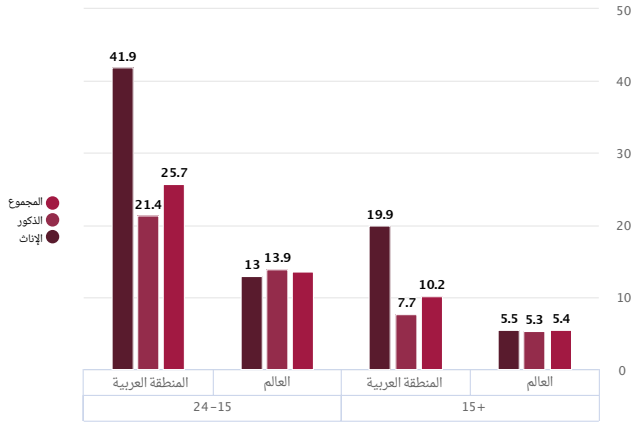

1-6-8 الشباب غير المنخرطين في التعليم أو التوظيف أو التدريب، 2019 (النسبة المئوية)

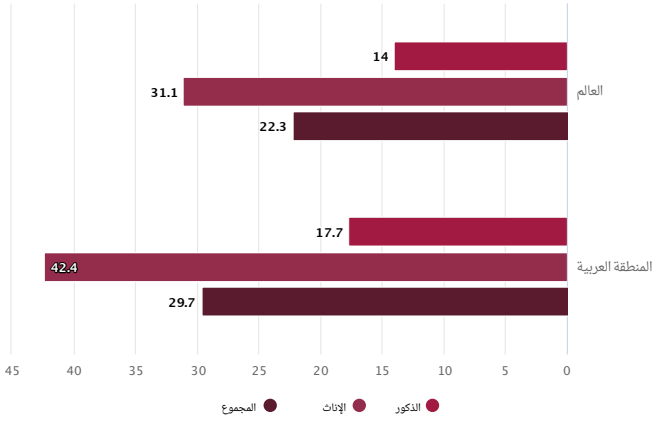

2-8-8 حقوق العمل، 2020

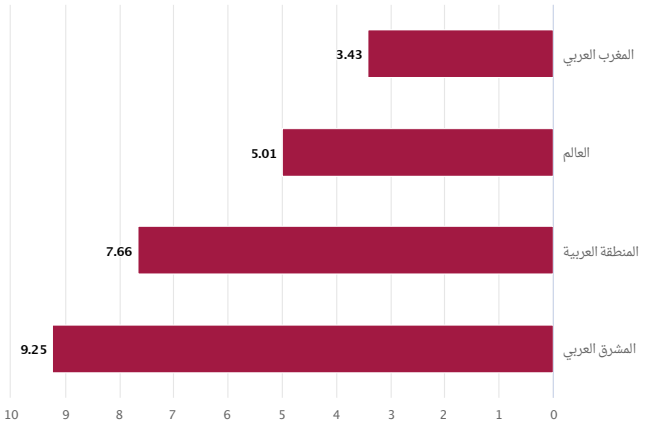

ملاحظة: يعكس مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية.

1-10-8 عدد أجهزة الصراف الآلي، 2020 (لكل 100,000 شخص)

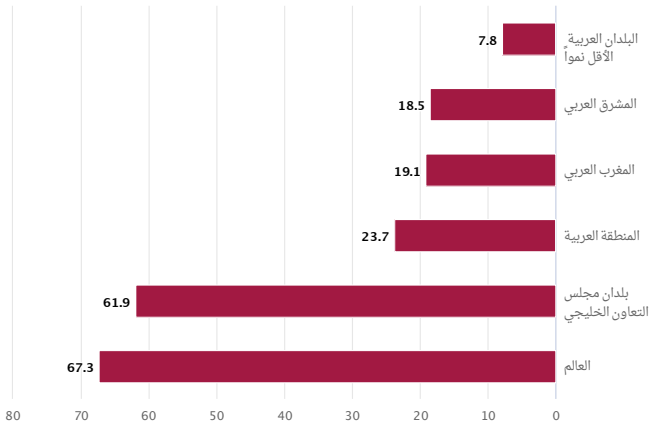

2-10-8 امتلاك حسابات (النسبة المئوية)

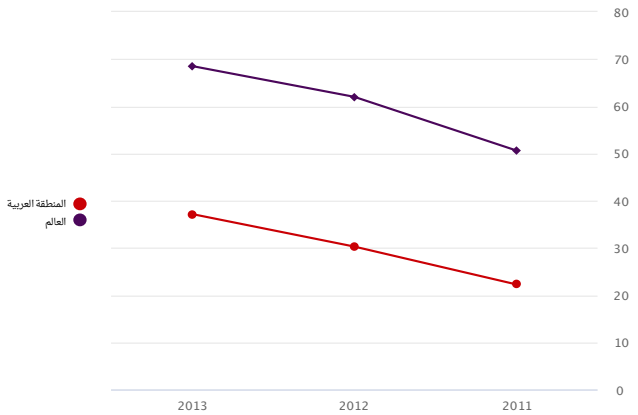

ملاحظة: نسبة البالغين الذين يملكون حساباً في مؤسسة مالية أو لدى مزوّد خدمات مالية متنقلة (51 عاماً فما فوق).

2-10-8 امتلاك حسابات في المنطقة العربية، 2017 (النسبة المئوية)

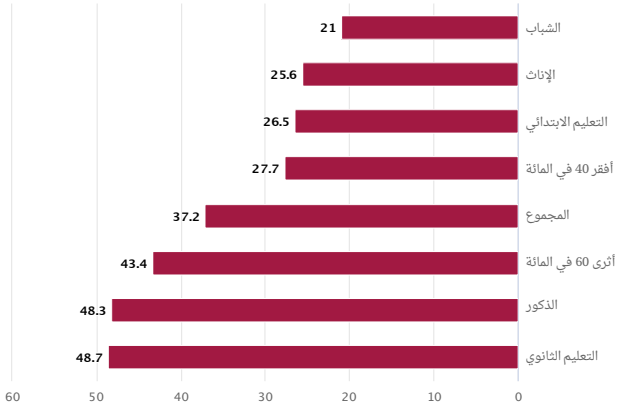

ملاحظة: امتلاك حساب في مؤسسة مالية أو لدى مزوّد خدمات مالية متنقلة.

الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- لم تتحول المنطقة العربية بعد نحو التصنيع المستدام والشامل للجميع، ونحو جني فوائد اقتصاد المعرفة بالكامل. وعلى الرغم من التحسينات الطفيفة التي طرأت منذ عام 2000، لا يزال قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة أقل إنتاجيةً وأكثر تلويثاً مقارنة بالمتوسطات في العالم، ويوفّر فرص عمل أقل.
- تتفاوت إمكانية حصول المؤسسات الصناعية الصغيرة على الخدمات المالية في مختلف أنحاء المنطقة، وهي منخفضة بوجه خاص في المشرق والبلدان العربية الأقل نمواً.

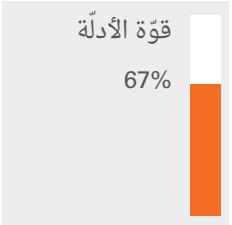

- تشهد المنطقة قيمة مضافة منخفضة في الصناعات المتوسطة والعالية التقنية، ومستويات منخفضة من الباحثين ومن الإنفاق على البحث والتطوير.
- يتزايد بوضوح الوصول إلى شبكة الجيل الثالث على الأقل للهواتف المحمولة، بما يتماشى مع معدلات النمو العالمية.

إن البيانات الخاصة بهذا الهدف متوفرة بدرجة عالية نسبياً.

1-2-9 القيمة المضافة الصناعية (النسبة المئوية)

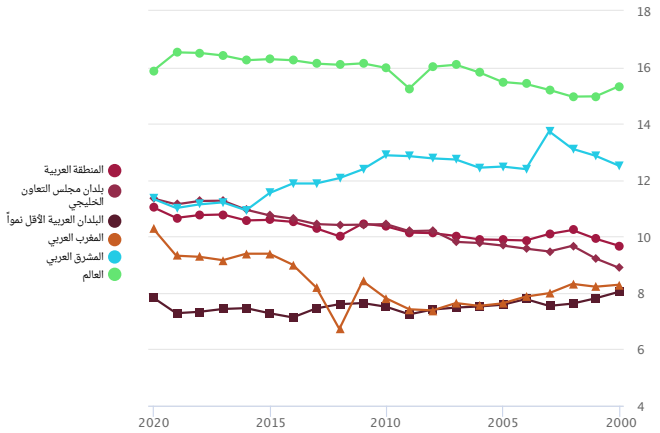

2-2-9 العمالة في الصناعات التحويلية، 2019 (النسبة المئوية)

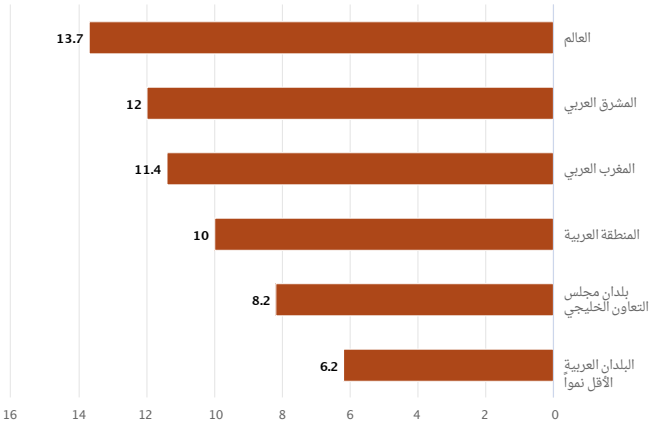

9-3-2 الصناعات الصغيرة التي لديها قروض أو ائتمانات، 2020 (النسبة المئوية)

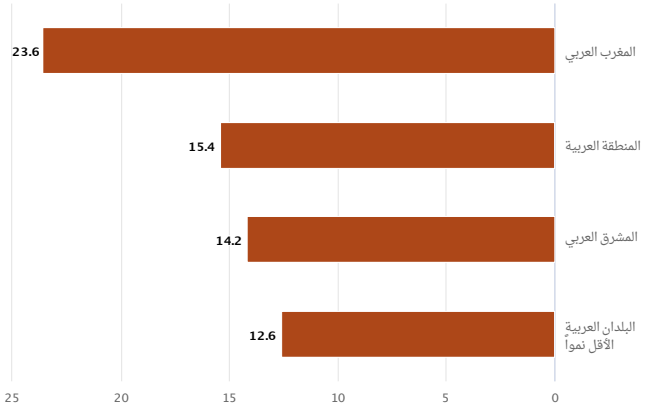

9-4-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة الصناعية (كلغ من ثاني أكسيد الكربون/بالدولار بالمعدلات الثابتة لعام 2015)

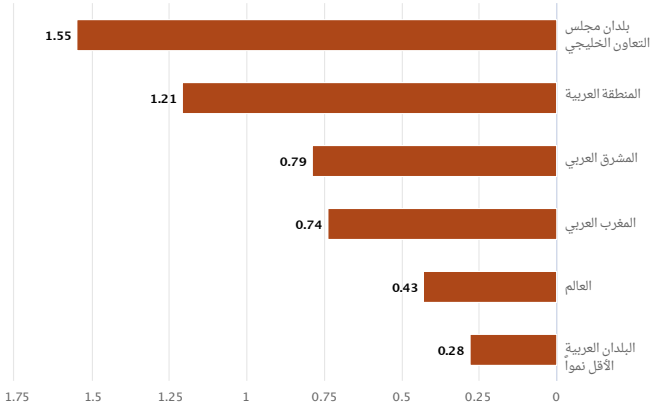

9-5-1 الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)

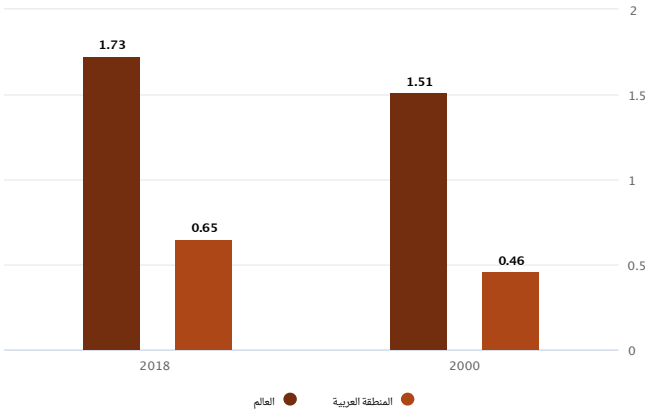

9-5-2 الباحثون (لكل 1,000,000 نسمة)

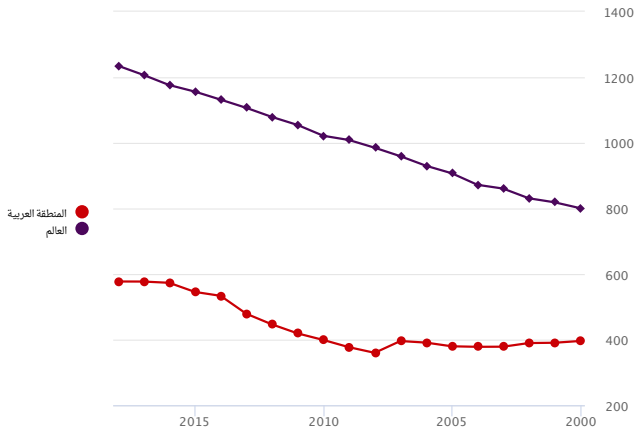

9-ب-1 القيمة المضافة للصناعة المتوسطة والعالية التقنية (النسبة المئوية)

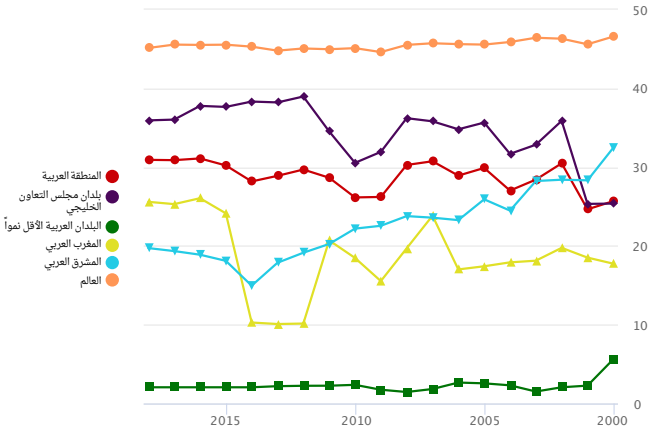

9-ج-1 السكان الذين يمكنهم الوصول إلى شبكة الجيل الثالث على الأقل للهواتف المحمولة (النسبة المئوية)

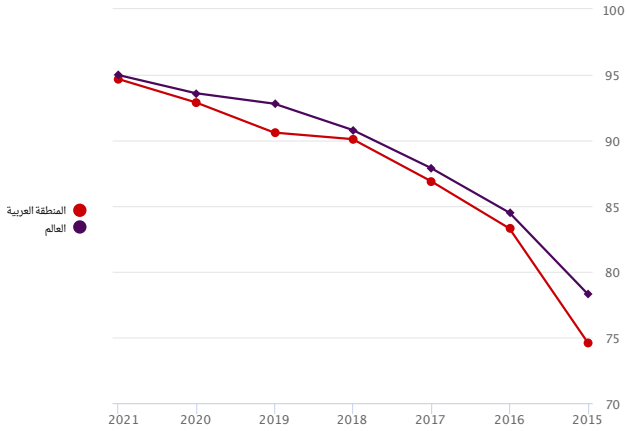

الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة:
الحد من أوجه عدم المساواة

10 الحد من أوجه عدم المساواة

قوّة الأدلّة

21%

- لم تشهد المنطقة العربية تغييراً كبيراً في تعويضات الموظفين كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، التي لا تزال أدنى بكثير من المتوسطات في العالم، مما يدل على عدم حصول تحسينات تُذكَر في الدخل الشخصي للأسر المعيشية.
- ازداد عدد اللاجئين القادمين من المنطقة العربية زيادةً واضحة على مدى السنوات العشر الماضية، وهم يمثلون نسبةً كبيرة من سكانها.
- لا تزال التحويلات المالية التي تتلقاها البلدان العربية تشكل حصة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي.
- شهدت حصة المنطقة من المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم تقلبات على مر السنين، حيث بلغت حوالي خمس المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم في السنوات الأخيرة.

إن البيانات المتاحة بشأن هذا الهدف محدودة، مع ثغرات في البيانات المتعلقة بالشمول الاقتصادي والتمييز والهجرة.

10-4-1 حصة اليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)

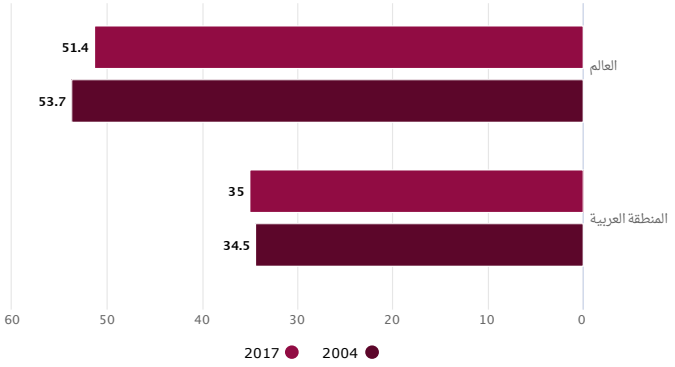

10-7-4 اللاجئون (لكل 100,000 نسمة)

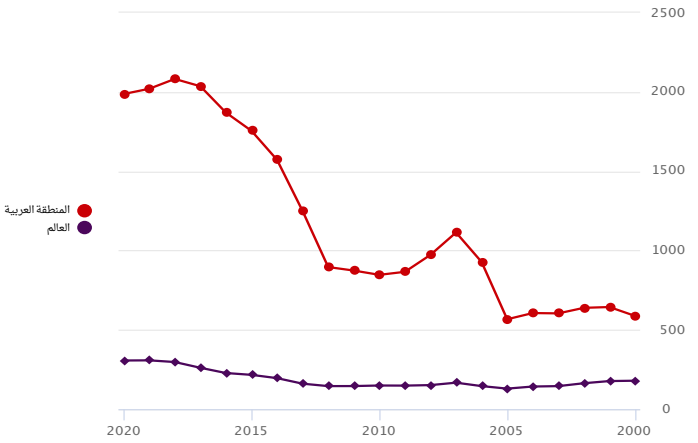

10-ب-x1 صافي المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الرسمية الواردة
(مليار دولار بالمعدلات الثابتة لعام 2018)

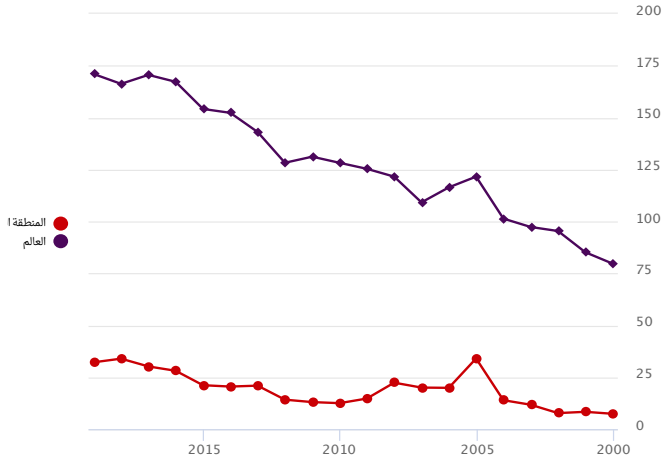

10-ج-x التحويلات الشخصية المتلقاة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

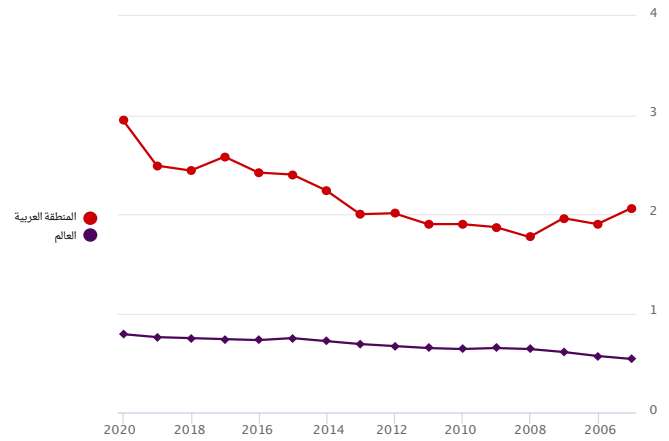

الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة:
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- أدى التوسع الحضري المتزايد وغير المخطط له في المنطقة العربية إلى ظهور مجموعة متنوعة من التحديات. فقد زادت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة زيادةً حادة منذ عام 2000، وكذلك التلوث الحضري، وكلاهما يتجاوزان المتوسط العالمي.
- ازداد عدد النازحين داخلياً بسبب الكوارث زيادةً واضحة على مدى السنوات العشر الماضية، ولكنه لا يزال ضئيلاً بالمقارنة مع المتوسطات في العالم.

لا تتوفر البيانات بشأن غالبية مؤشرات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالشمول، ونُظُم النقل المستدام، وإدارة النفايات، والأماكن العامة، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

11-1-1 سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة (النسبة المئوية)

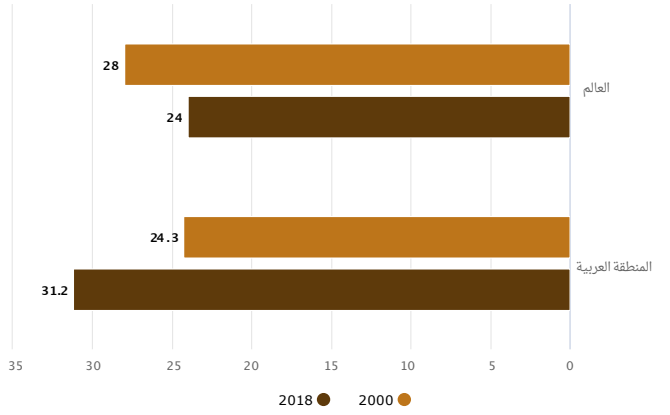

11-5-1x النازحون داخلياً بسبب الكوارث (لكل 100,000 حالة جديدة من النزوح)

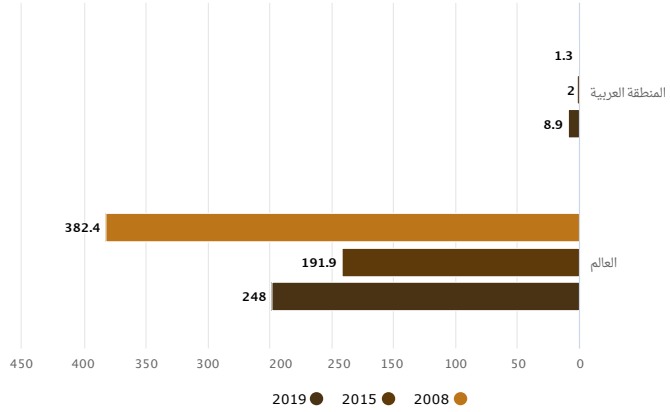

11-6-2 الجسيمات الدقيقة في المدن (ميكروغرام لكل متر مكعب)

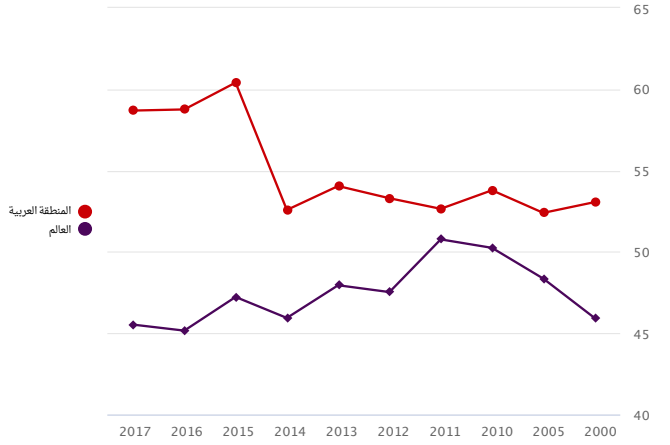

الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة:
الاستهلاك والانتاج المسؤولان

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

قوّة الأدلّة

15%

- باستثناء مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن بصمة المواد في المنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي، وكذلك بالنسبة لتوليد النفايات الإلكترونية للفرد. إلا أن المنطقة لا تزال تسجّل معدلات عالية من هدر الأغذية مقارنة بالعالم.
- تدعم المنطقة استهلاك الوقود الأحفوري بما يقرب من خمسة أضعاف المتوسط العالمي.
- الإبلاغ عن النفايات الخطرة وفقاً للاتفاقيات الدولية منخفض بشكل خاص في البلدان العربية الأقل نمواً، ولا ينشر سوى عدد قليل من الشركات في المنطقة تقاريرَ عن الاستدامة.

تُعَد التغطية بالبيانات للهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة متدنية في المنطقة، مع عدم توفر بيانات عن إعادة التدوير، وأدوات السياسات التي تدعم التحوّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وسياسات المشتريات العامة المستدامة، والاستدامة السياحية.

12-2-1 بصمة المواد (طن متري للفرد)

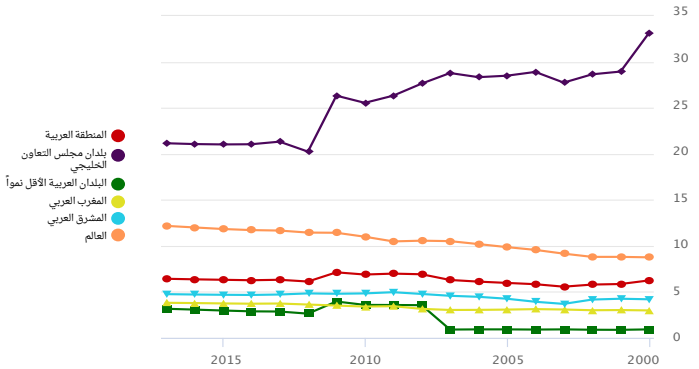

12-3-1 هدر الأغذية للفرد، 2019 (كلغ)

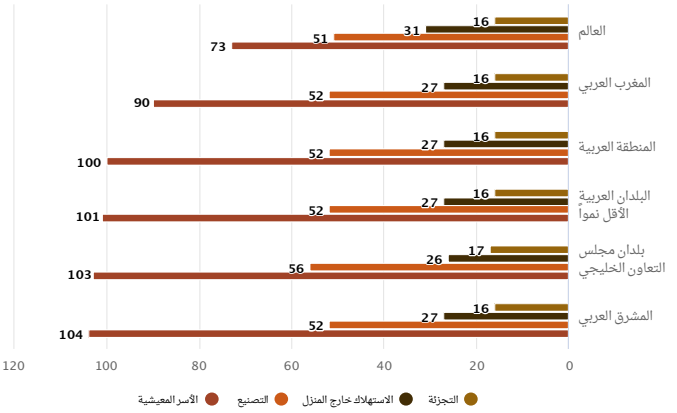

12-4-1 الأطراف في اتفاقية بازل لنقل المعلومات عن النفايات الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية (النسبة المئوية)

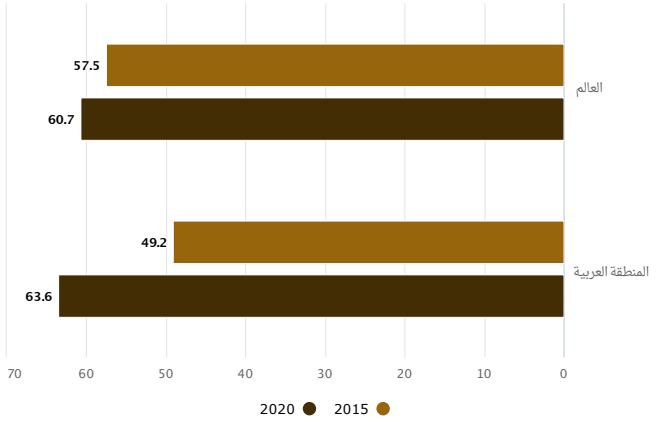

12-4-2 النفايات الإلكترونية المتولدة، للفرد، 2020 (كلغ)

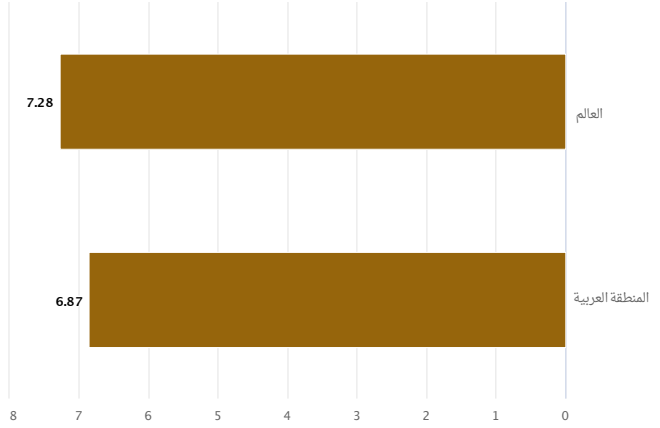

12-6-1 عدد الشركات التي تنشر تقاريرَ عن الاستدامة، 2020

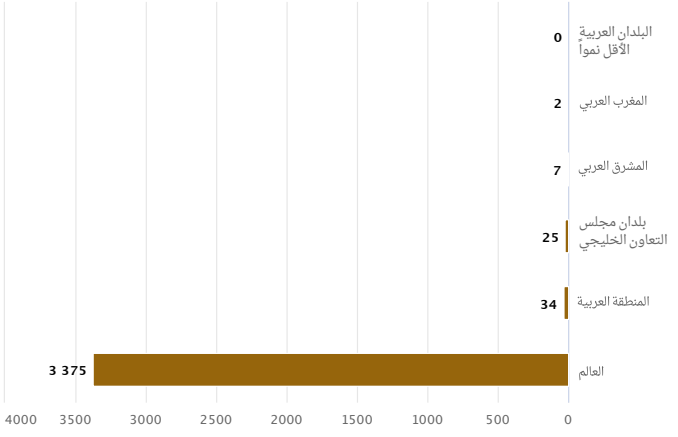

12-ج-1 دعم الوقود الأحفوري قبل الضرائب للفرد (بالدولار)

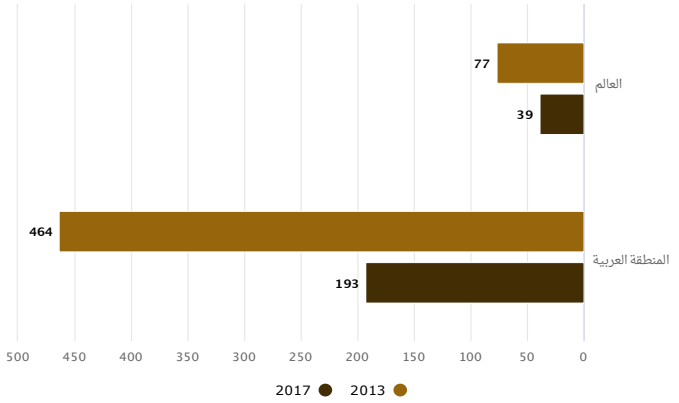

الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي

- لا يزال نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة يقارب المتوسطات العالمية.
- تتضاءل حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك، ولا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي.
- ازداد عدد النازحين داخلياً بسبب الكوارث زيادةً واضحة على مدى السنوات العشر الماضية، ولكنه لا يزال ضئيلاً بالمقارنة مع المتوسطات في العالم.

لا تتوفر سوى مؤشرات قليلة على الصعيد الإقليمي بالنسبة للهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. ولا تتوفر بيانات لتقييم أثر الكوارث بشكل كامل ومدى اعتماد استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث وفقاً لإطار سنداي، ومدى إدماج تغيُّر المناخ في السياسات الوطنية للبلدان العربية.

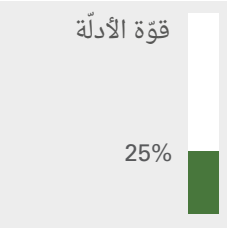

13-1x النازحون داخلياً بسبب الكوارث (لكل 100,000 حالة جديدة من النزوح)

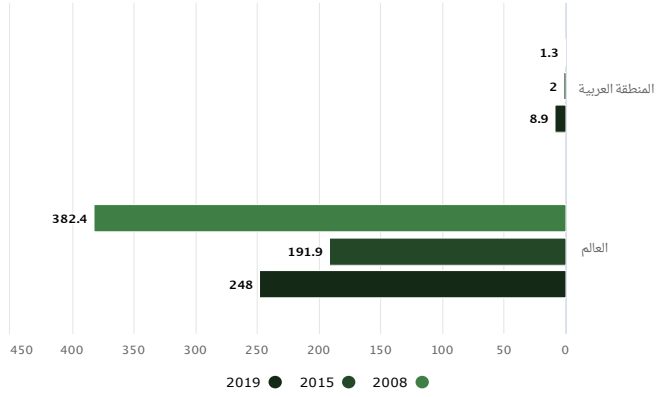

x2-13 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن متري للفرد)

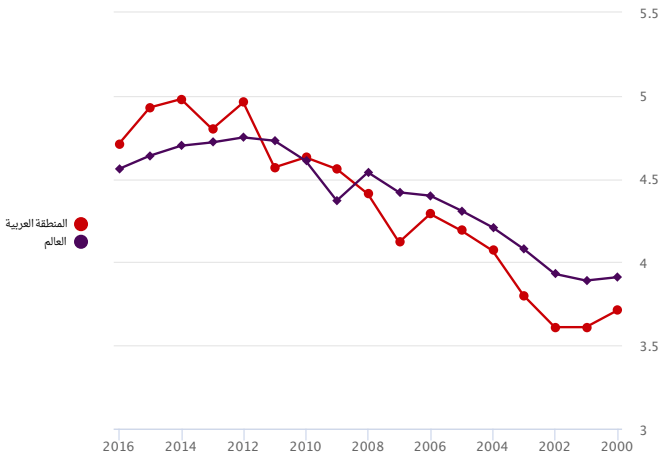

x2-13 حصة الطاقة المتجددة (النسبة المئوية)

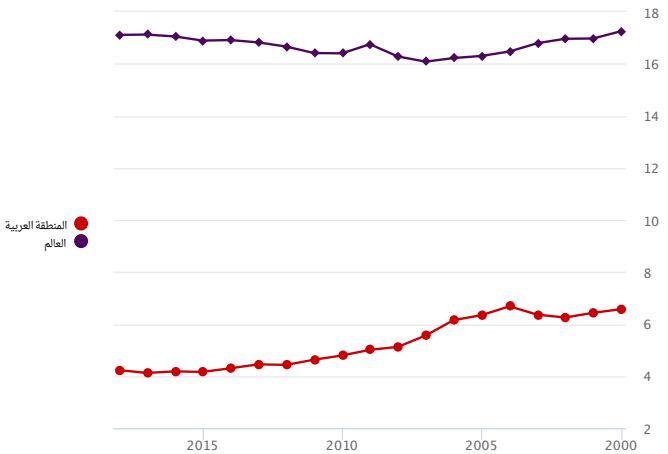

الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: الحياة تحت الماء

14 الحياة تحت الماء

- تتعرض المناطق البحرية في المنطقة العربية للخطر في ظل ارتفاع مستويات التلوث نسبياً وقلّة المناطق البحرية المحمية.
- حققت المنطقة تقدماً كبيراً في الاعتراف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية وحماية هذه الحقوق، على نحو يتجاوز المتوسط العالمي.

الهدف 14 هو الأقل تتبّعاً من بين أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث هناك نقص كبير في البيانات المتعلقة بصحة النُظُم الإيكولوجية البحرية وبتنفيذ ممارسات الصيد المستدامة.

قوّة الأدلّة

10%

1-1-14 الشذوذ في مادة الكلوروفيل-أ، 2020 (النسبة المئوية)

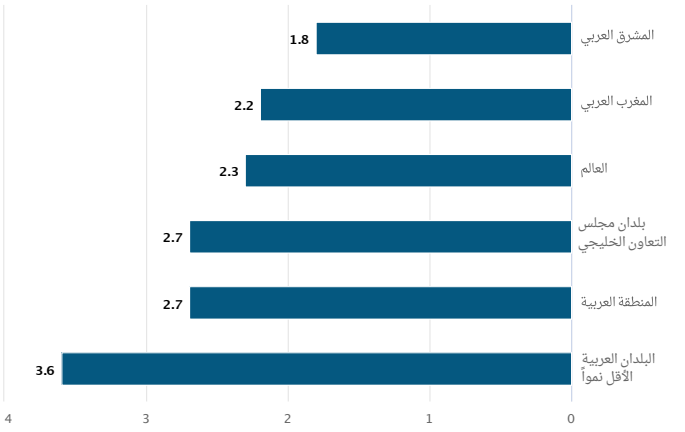

1-5-14x المناطق البحرية المحمية، 2018 (كنسبة من المياه الإقليمية)

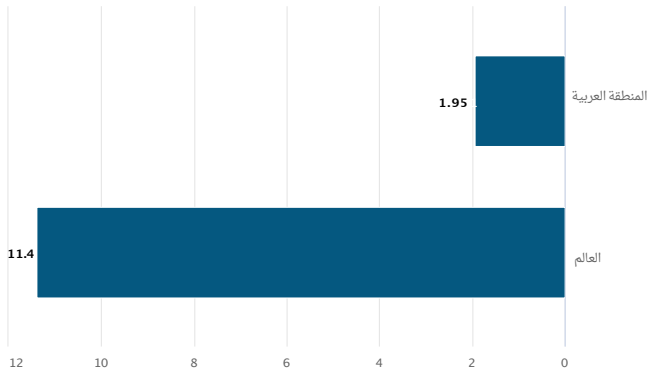

14-ب-1 درجة حماية حقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية

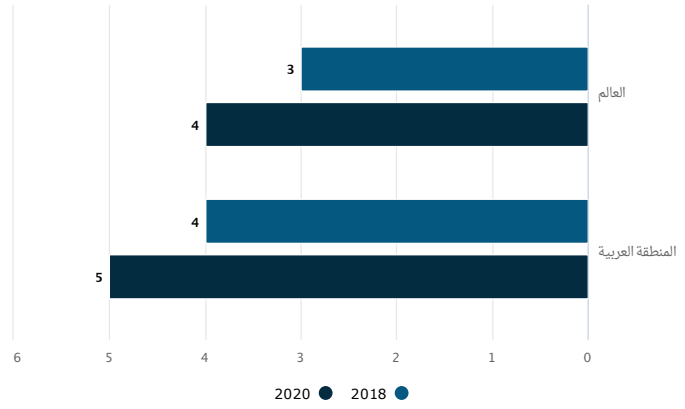

ملاحظة: يُحسَب المؤشر المركب استناداً إلى جهود البلدان في تنفيذ أحكام رئيسية مختارة من المبادئ التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. مستوى التنفيذ: من 1 (الأدنى) إلى 5 (الأعلى).

الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة: الحياة في البرّ

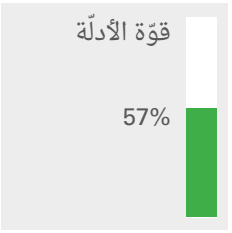

- يبدو أن المنطقة العربية تحافظ على مساحة غاباتها المنخفضة بطبيعتها، رغم حدوث خسارة طفيفة في مساحة الغابات في البلدان العربية الأقل نمواً. وتشهد المنطقة تحسّناً في اعتماد خطط طويلة الأجل لإدارة الغابات، ويعود ذلك أساساً إلى التقدم المحرز في المغرب العربي، في حين يفتقر المشرق إلى خطط من هذا القبيل.
- مع أن المنطقة تضمّ نسبة منخفضة من الأراضي المصنفة على أنها محمية مقارنة بالعالم، فإن مشاركتها كبيرة في المعاهدات الدولية المعنية بحماية الموارد الوراثية النباتية.

هناك فجوات ملحوظة في البيانات المتصلة بالهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات بشأن التصحر وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي.

15-1-1 مساحة الغابات (النسبة المئوية)

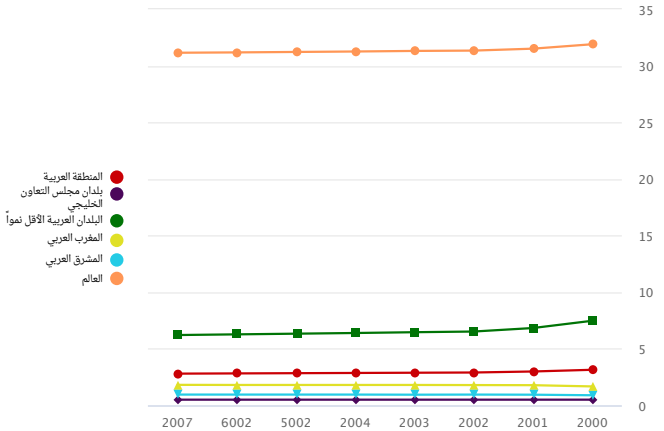

15-1-2x مساحات الأراضي المحمية، 2018 (النسبة المئوية)

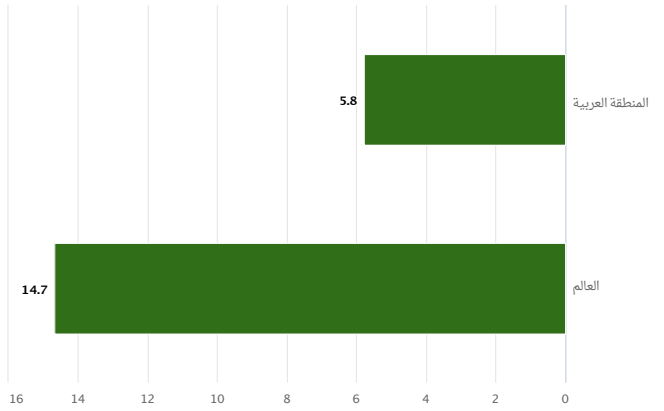

15-2-1 مساحة الغابات المشمولة بخطط إدارة طويلة الأجل (النسبة المئوية)

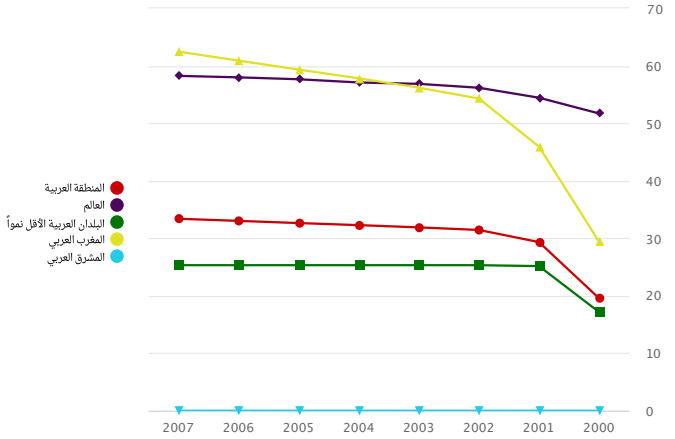

15-4-2 الغطاء الأخضر الجبلي، 2018 (النسبة المئوية)

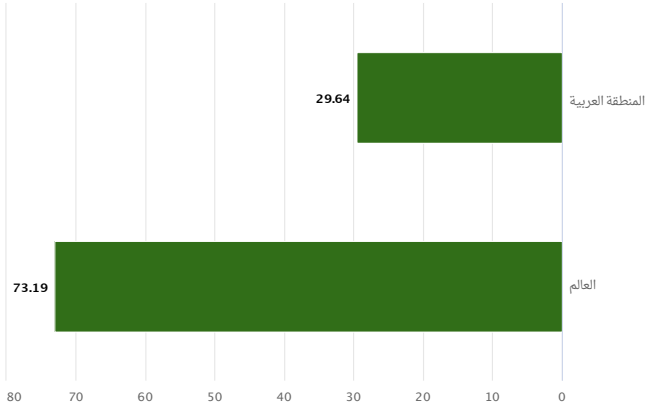

15-6-1 البلدان الأطراف أو التي تقدم تقاريرها إلى هيئة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (النسبة المئوية)

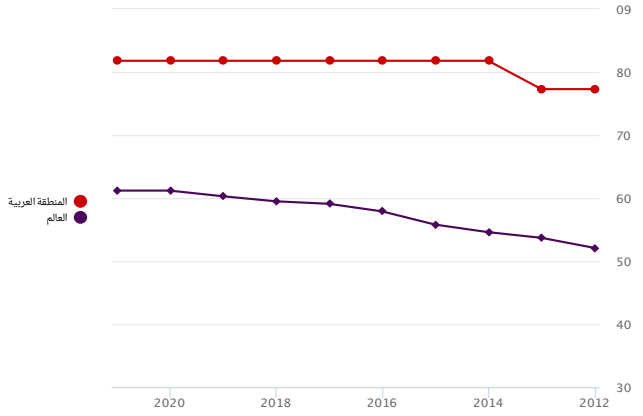

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدل والمؤسسات القوية

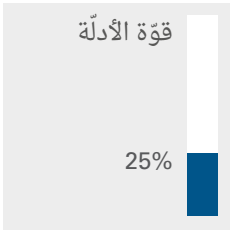

- تتزايد جرائم القتل المتعمّد في المنطقة، ولكنها لا تزال دون المتوسط العالمي.
- الأطفال دون سن الرابعة عشرة في المنطقة هم أكثر عرضة للعقاب البدني و/أو الاعتداء النفسي مقارنة بالمتوسط العالمي.
- تشهد البلدان العربية الأقل نمواً معدلاً منخفضاً لتسجيل الأطفال دون سن الخامسة عند الولادة.
- تتعرض الشركات في المنطقة العربية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، أكثر من غيرها لطلبات دفع الرشوة.

لا تزال البيانات بشأن مؤشرات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة غير متاحة إلى حد كبير على الصعيد الإقليمي، مع ثغرات ملحوظة في عدة مؤشرات منها تلك المتعلقة بالسلامة الشخصية والوصول إلى العدالة والحوكمة.

16-1-1 جرائم القتل المتعمّد (لكل 100,000 نسمة)

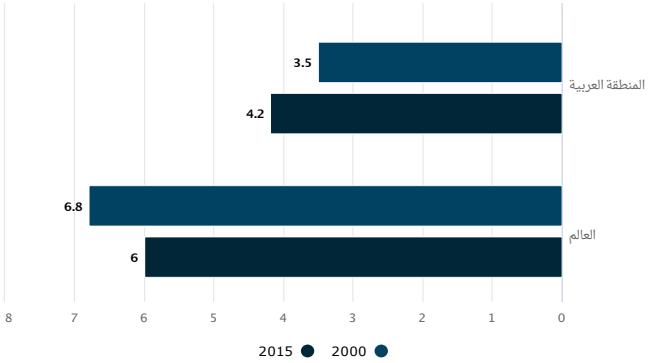

16-2-1 عقاب الأطفال، 2020 (النسبة المئوية)

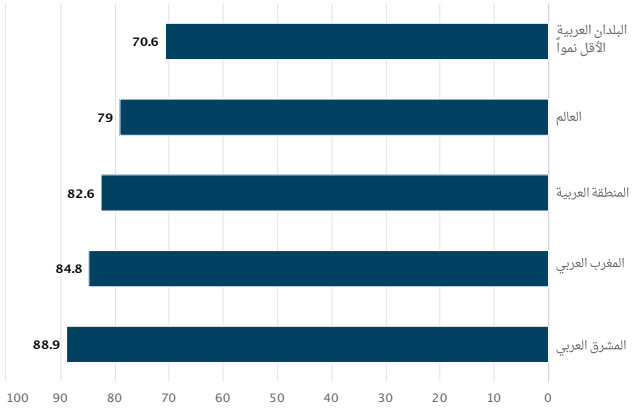

ملاحظة: يعكس نسبة الأطفال من الفئة العمرية 1-41 عاماً، الذين تعرّضوا للعقاب البدني و/أو الاعتداء النفسي من قِبل مقدمي الرعاية في الشهر الماضي.

16-5-2 الشركات المعرّضة للرشوة، 2019 (النسبة المئوية)

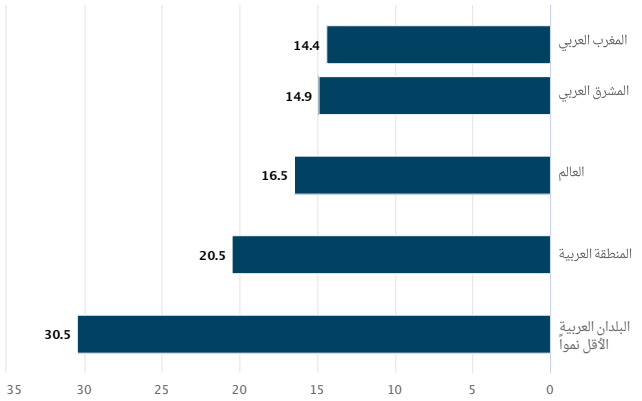

16-9-1 تسجيل الأطفال دون سن الخامسة عند الولادة، 2020 (النسبة المئوية)

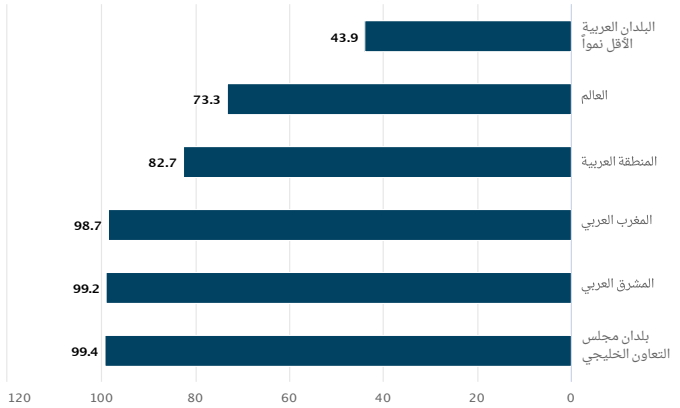

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة: **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف**

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

- سجّلت المنطقة العربية نمواً كبيراً في عدد مستخدمي الإنترنت واشتراكات النطاق العريض، غير أنها لم تلحق بعد بالمتوسط العالمي بالنسبة لاشتراكات النطاق العريض.
- لا تستفيد المنطقة العربية من التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، لا تزال حصة المنطقة من صادرات الخدمات العالمية متواضعة مع أنها آخذة في النمو. ولعلّ التقلبات في حصة المنطقة من صادرات السلع العالمية تعود إلى أن النفط والغاز يشكلان حصة رئيسية من صادرات المنطقة من السلع.
- تتجاوز المنطقة العربية المتوسطات العالمية في اعتماد التشريعات الإحصائية التي تتوافق مع المبادئ العالمية، وفي وضع خطط إحصائية ممولة بالكامل. ومع ذلك، أجرت نسبة قليلة من البلدان العربية تعداداً للسكان والمساكن على مدى السنوات العشر الماضية، مقارنة بالمتوسط العالمي.

قوّة الأدلّة

29%

تشهد المنطقة نقصاً كبيراً في البيانات في العديد من المجالات ذات الأولوية في إطار الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويل وتعبئة الموارد والتكنولوجيا والتجارة والشراكات وجمع البيانات.

17-3-2 التحويلات المالية الواردة (النسبة المئوية)

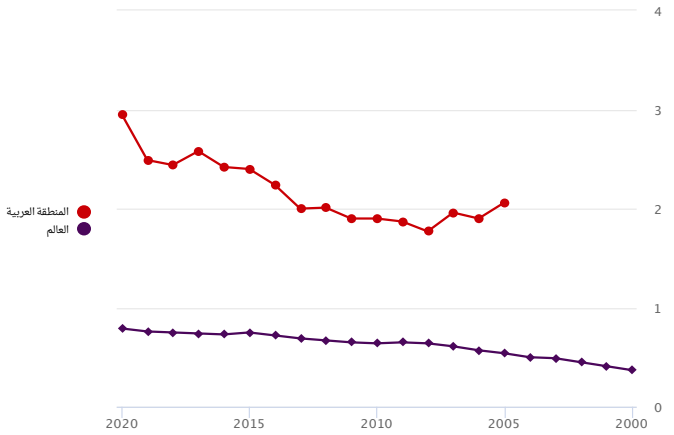

17-6-1 اشتراكات النطاق العريض (النسبة المئوية)

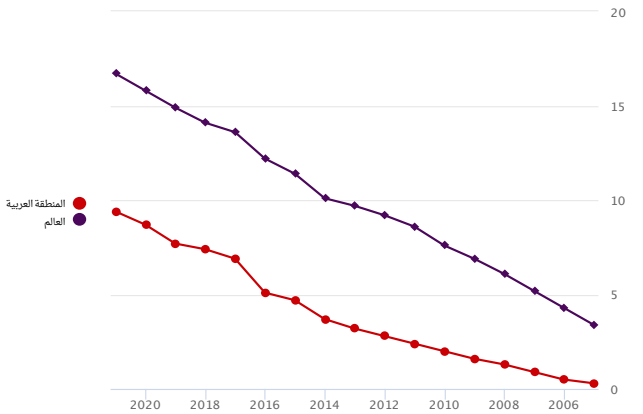

17-8-1 مستخدمو الإنترنت (النسبة المئوية)

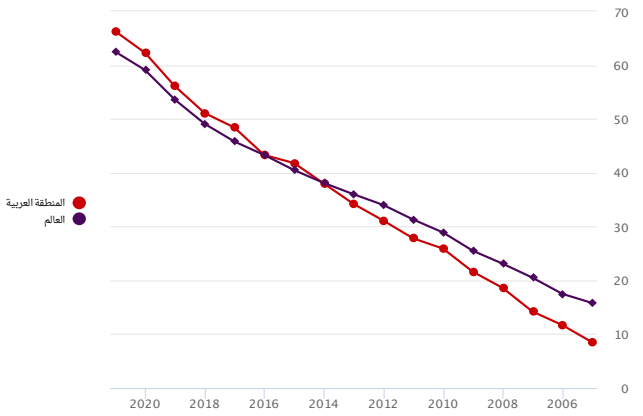

17-11-1 حصة المنطقة العربية من تجارة السلع والخدمات العالمية (النسبة المئوية)

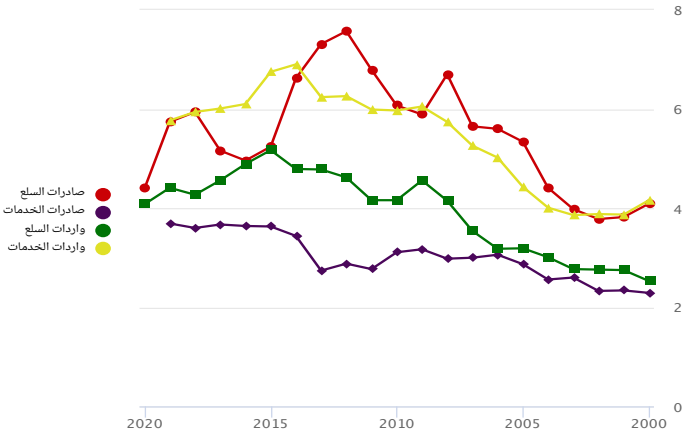

17-18-2 الدول التي لها تشريعات إحصائية وطنية تتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (النسبة المئوية)

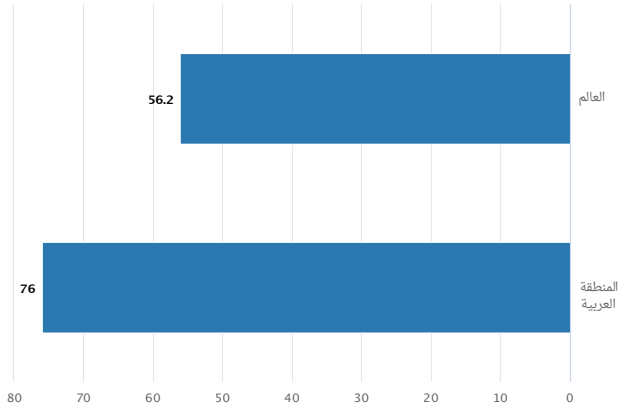

17-18-3 الدول التي لها خطط إحصائية مموّلة بالكامل (النسبة المئوية)

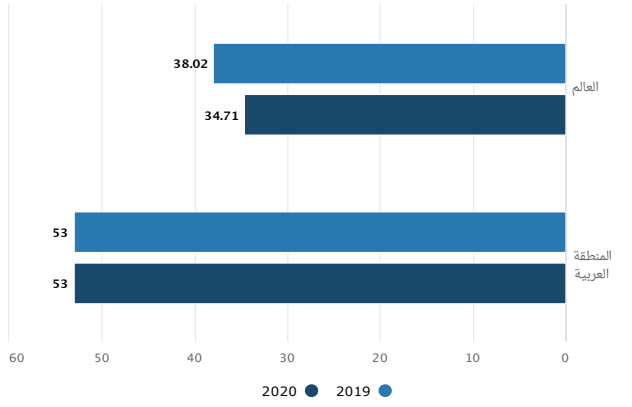

17-19-2 البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الأخيرة (النسبة المئوية)

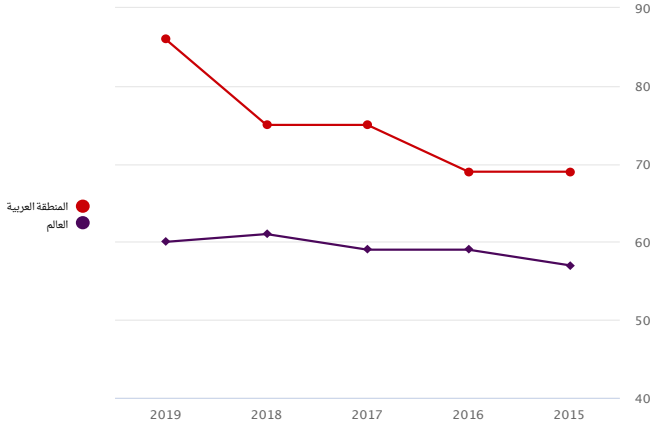

بعد مرور عامين تقريباً على تفشي جائحة كوفيد-19، تمضي البلدان العربية قدماً على مسار التعافي، وإن بوتيرة متباينة. فعلى الرغم من تقلّص الحيز المالي ومواجهة قيود أخرى، وضعت البلدان العربية حزماً تحفيزية بأحجام مختلفة واتّخذت تدابير على مستوى السياسات للتصدي للجائحة، وذلك من أجل حماية سُبُل العيش وتنشيط الاقتصاد. واستجدّت في المنطقة العربية نُهج مبتكرة تستحق أن تُكرَّس على الصعيد المؤسسي وأن يُوسَّع نطاقُها في المستقبل.

يركّز الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2022 على ثلاث أولويات إقليمية من أجل إعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19، والنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: الحماية الاجتماعية، والتعافي الاقتصادي الأخضر، والتحوّل الرقمي. وهو يقدم تقييماً إحصائياً للتقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

22-00035